

صندوق النقد الدولي

آفاق الاقتصاد الإقليمي

الشرق الأوسط
وآسيا الوسطى

تحديد المسار عبر الغيوم



مايو
٢٠٢٥

صندوق النقد الدولي

آفاق الاقتصاد الإقليمي

الشرق الأوسط
وآسيا الوسطى

تحديد المسار عبر الغيوم



مايو
٢٠٢٥

تمت الترجمة والتحرير اللغوي والجمع التصويري في شعبة اللغة العربية
إدارة الخدمات والمنشآت المؤسسية، صندوق النقد الدولي

Cataloging-in-Publication Data

IMF Library

Names: International Monetary Fund, publisher.

Title: Regional economic outlook. Middle East and Central Asia : charting a path through the haze.

Other titles: Middle East and Central Asia : charting a path through the haze. | Middle East and Central Asia. | charting a path through the haze. | Regional economic outlook: Middle East and Central Asia.

Description: Washington, DC : International Monetary Fund, 2025. | May 2025. | Includes bibliographical references.

Identifiers: ISBN:

9798229007771 (English, paper)

9798229007993 (Arabic, paper)

Subjects: LCSH: Economic forecasting–Middle East. | Economic forecasting –Asia, Central. | Economic development–Middle East. | Economic development–Asia, Central. | Middle East–Economic conditions. | Asia, Central–Economic conditions.

Classification: LCC HC415.15.A1 R44 2025

تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ينشر مرتين سنوياً، في الربيع والخريف، لاستعراض التطورات في المنطقة. ويورد التقرير تقديرات وتوقعات، كما يتضمن اعتبارات تتعلق بالسياسات، وكلها من إعداد خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر الصندوق أو مجلسه التنفيذي أو إدارته العليا.

ترسل طلبات الحصول على هذا العدد إلكترونياً أو بالفاكس أو البريد، إلى العنوان التالي:



International Monetary Fund, Publication Services

P.O. Box 92780, Washington, DC 20090, U.S.A.

هاتف: +1 202-623-7430

فاكس: +1 202-623-7201

بريد إلكتروني: publications@IMF.org

إنترنت: www.IMFbookstore.org

elibrary.IMF.org

المحتويات

هـ	شكر وتقدير.....
و	تصنيف مجموعات البلدان.....
ح	الافتراضات والأعراف المتبعة.....
ح	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: المجموعات الإقليمية.....
ط	ملخص واف.....
١	١- التطورات والآفاق الاقتصادية الإقليمية: تحديد المسار عبر الغيوم.....
١	١-١: السياق العالمي: زمن من عدم اليقين الاستثنائي.....
١	٢-١: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان: آفاق الاقتصاد محفوفة بمزيد من التحديات.....
٨	٣-١: القوقاز وآسيا الوسطى: مواطن الضعف تعرقل زخم النمو.....
١١	٤-١: المخاطر: ميل نحو التطورات السلبية.....
١٢	٥-١: أولويات السياسات وسط أجواء عدم اليقين الكثيفة.....
١٤	التزام قوي من الصندوق إزاء منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى.....
٢٤	المراجع.....
٢٧	٢- ركوب الأمواج: بناء القدرة على الصمود في حقبة يشهد فيها عدم اليقين.....
٢٧	١-٢ مقدمة.....
٢٨	٢-٢ العوامل الدافعة المهمة المشتركة لأجواء عدم اليقين.....
٣٠	٣-٢ العوامل القطرية المساهمة في أجواء عدم اليقين تختلف من منطقة إلى أخرى.....
٣١	٤-٢ الآثار الاقتصادية السلبية لأجواء عدم اليقين.....
٣٥	٥-٢ تعزيز القدرة على الصمود في ظل اشتداد عدم اليقين.....
٣٦	المراجع.....

الأطر

١٥	الإطار ١-١: تخفيضات أوبك بلس للإنتاج النفطي: اجتياز مصاعب عدم اليقين الاقتصادي.....
١٧	الإطار ٢-١: تباعد اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.....
١٩	الإطار ٣-١: تغيرات سياسات التجارة العالمية وأثارها على الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.....
٢١	الإطار ٤-١: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: المساعدة الإنمائية الرسمية وانعدام الأمن الغذائي.....
٢٢	الإطار ٥-١: الدروس المستخلصة من الجهود الدولية في الاقتصادات في مرحلة ما بعد الصراع.....

الأشكال البيانية

٢	الشكل البياني ١-١: مجلس التعاون الخليجي: نمو الاستهلاك الخاص الحقيقي وإجمالي الاستثمار.....
٣	الشكل البياني ٢-١: البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: رصيد المالية العامة ورصيد الحساب الجاري.....
٣	الشكل البياني ٣-١: البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.....
٤	الشكل البياني ٤-١: البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.....
٥	الشكل البياني ٥-١: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان: دين الحكومة العامة، ٢٠٢٤.....
٥	الشكل البياني ٦-١: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان: التغيرات في الرصيد الكلي والرصيد الأولي، والمساهمات، ٢٠٢٣-٢٠٢٤.....

- الشكل البياني ١-٧: البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان: التضخم الكلي..... ٦
- الشكل البياني ١-٨: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والبلدان منخفضة الدخل، وباكستان: محركات التغيير في رصيد الحساب الجاري، ٢٠٢٣-٢٠٢٤..... ٦
- الشكل البياني ١-٩: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان: إجمالي احتياجات التمويل العام..... ٨
- الشكل البياني ١-١٠: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان: العائدات وفروق العائدات على سندات الدين الخارجي السيادية..... ٨
- الشكل البياني ١-١١: القوقاز وآسيا الوسطى: تطور توقعات النمو لعام ٢٠٢٤..... ٨
- الشكل البياني ١-١٢: القوقاز وآسيا الوسطى: نمو ومساهمات ائتمان القطاع الخاص، آخر فترة متاحة بياناتها..... ٩
- الشكل البياني ١-١٣: القوقاز وآسيا الوسطى: تحويلات المغتربين الموجهة إلى الداخل..... ٩
- الشكل البياني ١-١٤: القوقاز وآسيا الوسطى: نمو الصادرات والواردات غير النفطية حسب الشركاء التجاريين..... ١٠
- الشكل البياني ١-١٥: القوقاز وآسيا الوسطى: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والمساهمات..... ١٠
- الشكل البياني ٢-١: مقاييس عدم اليقين الاقتصادي العالمي..... ٢٨
- الشكل البياني ٢-٢: مؤشر عدم اليقين العالمي..... ٢٨
- الشكل البياني ٢-٣: العوامل الدافعة لأجواء عدم اليقين..... ٢٩
- الشكل البياني ٢-٤: الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والقوقاز وآسيا الوسطى، وبقية العالم: العوامل المساهمة في أجواء عدم اليقين..... ٣٠
- الشكل البياني ٢-٥: عدم اليقين: قنوات انتقال الأثر..... ٣١
- الشكل البياني ٢-٦: منطقتا الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى: تأثير صدمات عدم اليقين المحلية على مؤشرات الأسواق المالية..... ٣٢
- الشكل البياني ٢-٧: منطقتا الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى: آثار صدمات عدم اليقين المحلية على الاقتصاد الحقيقي..... ٣٣
- الشكل البياني ٢-٨: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: التأثير على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي حسب مواطن الضعف المحلية الموجودة مسبقاً..... ٣٤
- الشكل البياني ٢-٩: منطقتا الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى: آثار صدمات عدم اليقين العالمية..... ٣٥
- الشكل البياني في الإطار ١-١-١: أعضاء تحالف أوبك بلس: المساهمة في تخفيضات الإنتاج الطوعية..... ١٥
- الشكل البياني في الإطار ١-١-٢: سعر نفط برنت الخام..... ١٥
- الشكل البياني في الإطار ١-٢-١: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وباكستان، ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى: الاستثمار الأجنبي المباشر..... ١٧
- الشكل البياني في الإطار ١-٢-٢: عدد صفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وبيئة الأعمال، ٢٠٢١-٢٠٢٢..... ١٨
- الشكل البياني في الإطار ١-٣-١: تقديرات التأثير المباشر قصير الأجل لزيادة التعريفات الجمركية على الصادرات..... ١٩
- الشكل البياني في الإطار ١-٣-٢: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: الانكشاف على الطلب الخارجي..... ١٩
- الشكل البياني في الإطار ١-٤-١: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأفغانستان، وباكستان: المساعدة الإنمائية الرسمية حسب المصدر..... ٢١
- الشكل البياني في الإطار ١-٤-٢: أكثر ١٠ بلدان تضرراً من انعدام الأمن الغذائي واعتماداً على المساعدة الإنمائية الرسمية..... ٢١

الجدول

- ١-١: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٢٢-٢٠٢٦..... ٢٥
- ٢-١: نمو إجمالي الناتج المحلي، ٢٠٢٤-٢٠٢٦..... ٢٦

شكر وتقدير

تُعَدُّ إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي (MCD) كل ربيع وخريف تقريرها عن آفاق الاقتصاد الإقليمي (REO) لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ويمثل التحليل والتوقعات في هذا التقرير جزءاً لا يتجزأ من دور الإدارة في مراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية في البلدان الأعضاء. ويستند التقرير في الأساس إلى المعلومات التي يجمعها خبراء الإدارة من خلال مشاوراتهم مع البلدان الأعضاء.

وقد تم تنسيق التحليل الوارد في هذا التقرير تحت الإشراف العام للسيد جهاد أنعور (مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى). وتولى إدارة المشروع كل من فيفيك أرورا (نائب مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، وروبرتو كارداريللي (رئيس قسم التحليل والاستراتيجيات الإقليمية في إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، وجون بلودورن وسيزار سيرا (نائب رئيس قسم التحليل والاستراتيجيات الإقليمية في إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).

وكان المساهمون الأساسيون في هذا التقرير هم فارس عبد الرحمان، وأبوستولوس أبوستولو وبوتير بلتاباييف، وسريل بوزا، وفيجدان بورانوف، وبرونوين براون، وستيفن دانغ، وحسن دودو، وإلياكيم كاكبو وكولومب ليدريت، وتروي ماثيسون، وبوريسلاف ميرشيفا، وكارمن نايدو وسالم نيشي، وتوماس بيونتيك، وبلال تابتي، وسوبي سوفيتا فيلكومان وكيريوي جانغ.

وأعدت فيجدان بورانوف الملحق الإحصائي وتولت إدارة قاعدة البيانات. وقدم المساعدة البحثية كل من فارس عبد الرحمان، وستيفن دانغ، وسوبي سوفيتا فيلكومان وكيريوي جانغ.

وقامت برونوين براون بتحرير التقرير. وقادت شيريل توكسوز فريق التحرير في إدارة التواصل وتولت إدارة إنتاج التقرير. وقدمت أديتورو أولاتيدوي وماريا غاتسكيا الدعم اللازم لإنتاج التقرير. وتولى كل من أحمد الزدجالي، وبوتير بالتاباييف، وإلياكيم كاكبو وسالم نيشي، وبلال تابتي تدقيق النص المترجم والتعاون في تدقيق المحتوى مع هبة يسري خليل ونهى الشلقاني (اللغة العربية)، وبنجامين كوريل، وماريو ديليبين، ومونيكا نيبوتي-سيت (اللغة الفرنسية)، وميكائيل سورين، ودينيز شنيتشنيكوف، وألكزاندر أكتشورين (اللغة الروسية)، وقدم الدعم في تنسيق المطبوعة كيريل فومب (مركز تنسيق أعمال الترجمة) - وجميعهم من قسم الخدمات اللغوية في إدارة الخدمات والمنشآت المؤسسية.

تصنيف مجموعات البلدان

الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: المجموعات الإقليمية

الشرق الأوسط وآسيا الوسطى		المجموعات الإقليمية الأخرى	
القوقاز وآسيا الوسطى (CCA)	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)	أخرى	العالم العربي
أرمينيا	الجزائر	أفغانستان	الجزائر
أذربيجان	البحرين	باكستان	البحرين
جورجيا	جيبوتي		جيبوتي
كازاخستان	مصر		مصر
جمهورية قيرغيزستان	إيران		ليبيا
طاجيكستان	العراق		العراق
تركمانستان	الأردن		الأردن
أوزبكستان	الكويت		الكويت
	لبنان		لبنان
	ليبيا		ليبيا
	موريتانيا		موريتانيا
	المغرب		المغرب
	عُمان		عُمان
	قطر		قطر
	قطر		قطر
	المملكة العربية السعودية		المملكة العربية السعودية
	المملكة العربية السعودية		المملكة العربية السعودية
	الصومال		الصومال
	الصومال		الصومال
	السودان		السودان
	السودان		السودان
	الجمهورية العربية السورية		الجمهورية العربية السورية
	الجمهورية العربية السورية		الجمهورية العربية السورية
	تونس		تونس
	تونس		تونس
	الإمارات العربية المتحدة		الإمارات العربية المتحدة
	الإمارات العربية المتحدة		الإمارات العربية المتحدة
	الضفة الغربية و غزة		الضفة الغربية و غزة
	الضفة الغربية و غزة		الضفة الغربية و غزة
	اليمن		اليمن
	اليمن		اليمن

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: المجموعات التحليلية^١

البلدان المصدرة للنفط (OE)		البلدان المستوردة للنفط (OI)	الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات (FCS)	
مجلس التعاون الخليجي (GCC)	أخرى	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل (EM&MIs)	البلدان منخفضة الدخل (LICs)	كل الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات
البحرين	الجزائر	مصر	أفغانستان	أفغانستان
الكويت	إيران	الأردن	العراق	العراق
عُمان	العراق	لبنان	لبنان	لبنان
قطر	ليبيا	المغرب	الصومال	الصومال
المملكة العربية السعودية		باكستان	السودان	السودان
الإمارات العربية المتحدة	تونس	الجمهورية العربية السورية	السودان	الجمهورية العربية السورية
	الضفة الغربية وغزة	اليمن	الجمهورية العربية السورية	الضفة الغربية وغزة
			الضفة الغربية وغزة	اليمن
				اليمن

القوقاز وآسيا الوسطى: المجموعات التحليلية

البلدان المصدرة للنفط (OE)	البلدان المستوردة للنفط (OI)
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل (EM&MIs)	البلدان منخفضة الدخل (LICs)
أذربيجان	جمهورية قيرغيزستان
كازاخستان	طاجيكستان
تركمانستان	أوزبكستان

^١ منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تنقسم إلى مجموعتين رئيسيتين غير متداخلتين، بناءً على عائدات التصدير هما: (١) البلدان المصدرة للنفط (OE) و(٢) البلدان المستوردة للنفط (OI). وتتألف مجموعة البلدان المستوردة للنفط من (١) بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل (EM&MI) و(٢) البلدان منخفضة الدخل (LIC) على أساس مستوى الدخل. وقد تُستخدم المجموعات التحليلية والإقليمية الإضافية لعرض تقسيمات أكثر تفصيلاً لأغراض تحليل البيانات واستمراريتها.

الافتراضات والأعراف المتبعة

اعتمدَ العديد من الافتراضات لكي تستند إليها التوقعات الواردة في عدد مايو/ أيار ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. فيفترض استمرار السلطات الوطنية في تطبيق سياساتها القائمة؛ وأن يبلغ متوسط سعر النفط^٢ ٦٦,٩٤ دولاراً أمريكياً للبرميل في عام ٢٠٢٥ و ٦٢,٣٨ دولاراً أمريكياً للبرميل في عام ٢٠٢٦، وأن يبلغ متوسط سعر الفائدة الاسمي على أذون الخزانة الأمريكية لثلاثة أشهر ٤,٢٪ في ٢٠٢٥ و ٣,٥٪ في ٢٠٢٦. وهذه بالطبع افتراضات لأغراض التحليل وليست تنبؤات، كما أن أوجه عدم اليقين المحيطة بها تزيد من هامش الخطأ الذي يمكن أن تنطوي عليه التوقعات على أي حال. وتجدر الإشارة إلى أن البيانات الواردة في الأشكال البيانية والجدول للفترة من ٢٠٢٥ إلى ٢٠٣٠ تمثل توقعات. وما لم يُذكر خلاف ذلك، تستند هذه التوقعات إلى المعلومات الإحصائية المتوافرة حتى أوائل إبريل/ نيسان ٢٠٢٥.

وتستخدم هذه المطبوعة الأعراف التالية:

- يؤدي التقريب إلى تفاوتات طفيفة بين المجاميع الكلية ومجاميع الأرقام المكونة لها.
- تشير علامة الشَّرْطَة الداخلية (-) بين السنوات أو الأشهر (مثل ٢٠٢٤-٢٠٢٥ أو يناير/كانون الثاني-يونيو/حزيران) إلى السنوات أو الأشهر المشمولة، بما فيها سنوات أو أشهر البداية والنهاية؛ وتشير الشَّرْطَة المائلة (/) أو الفاصلة بين السنوات أو الأشهر (مثل ٢٠٢٣/٢٠٢٤) إلى سنة الميزانية أو السنة المالية.
- "مليار" تعني ألف مليون، بينما "تريليون" تعني ألف مليار.
- "نقاط الأساس" تشير إلى ٠,٠١ نقطة مئوية (فمثلاً، ٢٥ نقطة أساس تعادل ربع نقطة مئوية).

ويدخل الغاز ضمن مصطلح "النفط"، وهو أيضاً من الموارد الطبيعية الحيوية في عدة بلدان.

مصطلح "بلد"، حسب استخدامه في هذه المطبوعة، لا يشير في جميع الحالات إلى كيان إقليمي يشكل دولة حسب مفهوم القانون والعرف الدوليين. ويشمل هذا المصطلح أيضاً، حسب استخدامه في هذا التقرير بعض الكيانات الإقليمية التي لا تشكل دولا ولكن يحتفظ ببياناتها الإحصائية على أساس منفصل ومستقل.

ولا تنطوي الحدود والألوان والتسميات ولا غيرها من المعلومات المستخدمة في الخرائط الواردة في هذا التقرير على أي استنتاجات من جانب صندوق النقد الدولي بشأن الوضع القانوني لأي إقليم ولا أي تأييد أو قبول لهذه الحدود.

الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: اختصارات أسماء البلدان

AFG	أفغانستان	IRN	إيران	MRT	موريتانيا	SYR	الجمهورية العربية السورية
ALG	الجزائر	IRQ	العراق	MAR	المغرب	TJK	طاجيكستان
ARM	أرمينيا	JOR	الأردن	OMN	عمان	TUN	تونس
AZE	أذربيجان	KAZ	كازاخستان	PAK	باكستان	TKM	تركمانستان
BHR	البحرين	KWT	الكويت	QAT	قطر	UAE	الإمارات العربية المتحدة
DJI	جيبوتي	KGZ	جمهورية قيرغيزستان	SAU	المملكة العربية السعودية	UZB	أوزبكستان
EGY	مصر	LBN	لبنان	SOM	الصومال	WBG	الضفة الغربية وغزة
GEO	جورجيا	LBY	ليبيا	SDN	السودان	YEM	اليمن

^٢ متوسط بسيط لسعر خام برنت المملكة المتحدة وفاتح دبي وغرب تكساس الوسيط.

ملخص واف

يبدو أن تعافي الاقتصاد العالمي من الصدمات السلبية المتعددة التي شهدتها السنوات الأخيرة يزداد هشاشة وتعرضا لمخاطر جديدة. فتزايد التشرذم الجغرافي-السياسي، وارتفاع التوترات التجارية، وضعف التعاون الدولي تولد كلها أجواء غير عادية من عدم اليقين الذي يؤثر سلبا على الآفاق الاقتصادية العالمية، في ظل توقعات زيادة ضعف النمو واتساع نطاق الاختلالات الاقتصادية على نحو يفوق ما كان متوقعا وقت صدور عدد أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وبدأ الارتفاع الحاد في عدم اليقين الاقتصادي العالمي في الأشهر الأولى من عام ٢٠٢٥ في التأثير على اقتصادات منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى من خلال تراجع أسعار الطاقة وتشديد الأوضاع المالية الخارجية. وتضطلع العوامل العالمية بدور رئيسي في التأثير على أجواء عدم اليقين المحلية في هذه الاقتصادات (الفصل الثاني)، وهو ما يسفر عن تفاقم مصادر عدم اليقين الإقليمية الرئيسية، بما فيها الصراعات الجارية، ومكامن عدم الاستقرار السياسي، والتعرض لمخاطر التغيرات الحادة في الظروف المناخية.

في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تشير التقديرات إلى تباطؤ النمو في عام ٢٠٢٤. ففي الاقتصادات المستوردة للنفط، أثرت الصراعات على بعض البلدان. ونجحت الاقتصادات المصدرة للنفط في اجتياز مشهد اقتصادي معقد ومحفوف بعدم اليقين، تدعمها الجهود الجارية لتنويع النشاط الاقتصادي، برغم تراجع النشاط النفطي نتيجة لتمديد التخفيضات الطوعية لإنتاج النفط التي أقرها تحالف "أوبك+". ولا يزال من المتوقع أن يزيد النمو في عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦، وإن كان بوتيرة أبطأ بكثير مما كان متوقعا في أكتوبر/تشرين الأول الماضي نظرا لأن التداعيات الناجمة عن تصاعد التوترات التجارية العالمية وارتفاع عدم اليقين تضيف إلى الأعباء الناجمة عن استعادة إنتاج النفط على نحو أكثر تدرجا (بعد تمديد فترة تخفيضات الإنتاج الطوعية في ظل أوبك+ وتشديد العقوبات على جمهورية إيران الإسلامية)، والآثار الممتدة من الصراعات في المنطقة، والتقدم الأبطأ من المتوقع في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية في بعض اقتصاداتها. ويتوقع استمرار تراجع التضخم بالتدريج على المدى المتوسط، وألا يظل مرتفعا إلا في بضع حالات.

وشهدت اقتصادات منطقة القوقاز وآسيا الوسطى نموا قويا في الناتج عام ٢٠٢٤، تجاوز توقعات عدد أكتوبر/تشرين الأول من تقرير "آفاق الاقتصاد الإقليمي"، وهو ما يرجع بصفة أساسية إلى التداعيات الإيجابية الأقوى والأطول من المتوقع على الطلب المحلي نتيجة لحرب روسيا في أوكرانيا. ومن المتوقع أن تعود هذه الآثار إلى طبيعتها على مدار الأعوام القليلة القادمة إلى جانب ثبات نمو إنتاج الهيدروكربونات وتراجع التحفيز المالي، وهو ما يتوقع أن يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في القوقاز وآسيا الوسطى. وقد أخذ التضخم يتجه نحو الانخفاض في معظم اقتصادات المنطقة ويتوقع أن يظل عموما ضمن المستويات المستهدفة المقررة على المدى المتوسط.

ولا يزال ميزان المخاطر المحيطة مائلا نحو التطورات السلبية. وتتمثل مخاطر التطورات السلبية الرئيسية في عودة الصراعات واستمرار تصاعد أجواء عدم اليقين العالمي، ولا سيما المرتبط بالتغيرات في التعريفات الجمركية والاختلالات التجارية المحتملة التي يمكن أن تفضي إلى كبح الطلب المحلي والخارجي وزيادة تشديد الأوضاع المالية وإضعاف القطاع النفطي. ويوضح تحليلنا أن الارتفاعات الحادة في عدم اليقين بدافع من الصدمات العالمية تقتزن بخسائر كبيرة ودائمة في الناتج في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى على حد سواء (الفصل الثاني). وإذا استمر الارتفاع الحاد في عدم اليقين الذي بدأ في مطلع عام ٢٠٢٥، فبإمكانه أن يؤدي إلى هبوط الناتج بنحو ٤,٥٪ دون مستوى اتجاهه العام الأصلي بعد عامين بالنسبة لمتوسط الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى. وهناك كذلك بعض احتمالات حدوث تطورات إيجابية، فالتوصل إلى تسوية سريعة ومستدامة للصراعات في المنطقة وزيادة الفعالية في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية يمكن أن يؤديا إلى تحسن الآفاق الاقتصادية على نحو أفضل كثيرا من المتوقع على المديين القريب والمتوسط.

وفي خضم هذه الحالة من الارتفاع الشديد في عدم اليقين، يواجه صناع السياسات المهمة الصعبة المتمثلة في تخفيف المخاطر قصيرة المدى مع إعادة بناء الهوامش الوقائية الاقتصادية والسعي في الوقت نفسه للوصول إلى تحسين آفاق النمو على المدى المتوسط. ويكتسب كل من تعزيز استدامة المالية العامة وضمان استقرار الأسعار أهمية أكبر في ظل احتمال حدوث صدمات سلبية جديدة في النمو والأوضاع المالية. أما تأكيد أهمية الاستقرار الاقتصادي الكلي فسوف يقتضي تجنب ما تقدمه المالية العامة من دعم مكلف ويصعب التراجع عنه للقطاعات أو الشركات المتأثرة سلبا بالتدابير الحمائية الجديدة. وصدر استجابة ملائمة بقدر أكبر سينطوي على تعجيل الإصلاحات الهيكلية لتعزيز القدرة التنافسية الدولية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الصناعات غير الاستخراجية. ومن شأن تنويع النشاط بعيدا عن الشركاء التجاريين التقليديين والسلع الأولية مع تعميق التكامل الإقليمي أن يعزز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات

الخارجية. ومن شأن تعزيز أطر الحوكمة والأطر المؤسسية أن يقوي بدوره القدرة على التحرك بفعالية في مواجهة عدم اليقين المتزايد. وفي حين أن إصلاحات الحوكمة ضرورية لوضع أسس إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار في الاقتصادات المتأثرة بالصراعات، فإتخاذ أشكال جديدة من التعاون الدولي تتضمن الأطراف المعنية الإقليمية سيكون أمراً حيوياً لتأمين الاحتياجات التمويلية الواسعة لإعادة الإعمار وتقديم الدعم الإنساني في ظل تقلص التمويل الخارجي، بما فيه المساعدات الدولية.

١ - التطورات والآفاق الاقتصادية الإقليمية: تحديد المسار عبر الغيوم^١

١-١: السياق العالمي: زمن من عدم اليقين الاستثنائي

طُرأت تغيرات على المشهد الاقتصادي العالمي منذ صدور عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباتت هناك صدمات جديدة تهدد الاقتصاد العالمي. فإعلان الولايات المتحدة في أوائل شهر إبريل عن سلسلة من التدابير الجمركية الجديدة والبدء في تنفيذها إلى جانب التدابير المضادة من الشركاء التجاريين أدت إلى بلوغ معدلات التعريفات الجمركية الفعلية مستويات لم تبلغها على مدى قرن مضى. ورغم أن عدم قابلية التنبؤ بتطورات هذه التدابير يمكن أن يحدث أثرا حادا على النشاط الاقتصادي، يصعب إدراجها ضمن مجموعة متسقة من التوقعات جيدة التوقيت بسبب تعقيداتها وتقلباتها.

وفي ظل النقطة المرجعية التي تتمثل في المعلومات المتاحة في الرابع من شهر إبريل، تم تخفيض توقعات النمو الاقتصادي العالمي في ٢٠٢٤ بنسبة قدرها ٠,٤ نقطة مئوية مقارنة بشهر أكتوبر. فمن المتوقع تباطؤ النمو في الولايات المتحدة بنسبة نقطة مئوية في ٢٠٢٥ مقارنة بالسنة الماضية، نظرا لمساهمة عدم اليقين والتوترات التجارية في تراجع آفاق الطلب. أما منطقة اليورو، فمن المتوقع أن يتراجع النمو فيها بدرجة أقل في ٢٠٢٥ وأن ينتعش إلى حد ما في ٢٠٢٦، نظرا لأن التيسير المالي المتوقع في ألمانيا سيوازن جزئيا التأثير السلبي لتزايد عدم اليقين، وارتفاع التعريفات الجمركية، وتشديد الأوضاع المالية. وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، من المتوقع أن يتباطأ النمو بنسبة قدرها ٠,٥ نقطة مئوية في العام الجاري مقارنة بعام ٢٠٢٤ وأن يتراوح في حدود أعلى قليلا من ٤٪ على المدى المتوسط، مع تخفيض ملحوظ في التوقعات بالنسبة لآفاق النمو في الصين على المدى القريب في ظل ارتفاع التعريفات الجمركية. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يتباطأ التقدم المحرز في خفض معدل التضخم في العديد من الاقتصادات المتقدمة. وفي هذا السياق، من المتوقع أن يصل سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية إلى مستواه التوازني طويل الأجل البالغ ٢,٩٪ في الربع الأول من ٢٠٢٩، بتأخر يقارب الثلاث سنوات عما كان متوقعا في شهر أكتوبر الماضي. ومن المنتظر تراجع أسعار النفط في ٢٠٢٥ إلى ٦٦,٩ دولار للبرميل، بانخفاض قدره حوالي ٦ دولارات عن توقعات شهر أكتوبر، إذ يتوقع أن يكون الإلغاء التدريجي لتخفيضات الإنتاج النفطي التي أقرها تحالف أوبك بلس ونمو العرض القوي من البلدان خارج التحالف أسرع من نمو الطلب العالمي الضعيف على النفط في ظل توقعات بزيادة ضعف آفاق الاقتصاد العالمي (الإطار ١-١).

وتخضع هذه التوقعات لاحتمالات كبيرة بحدوث تطورات دون المتوقعة. فنشوب حرب تجارية وطول أمد عدم اليقين بشأن السياسات التجارية، ولا سيما نتيجة التغييرات المتعددة في التعريفات الجمركية، يمكن أن يضعها مزيدا من العراقيل أمام النمو في الأجلين القريب والمتوسط. فإذا طال أمد التضخم في بعض البلدان أو استعاد زخمه الصعودي بسبب السياسات الجديدة، فإن البنوك المركزية قد تحافظ على أسعار الفائدة عند مستويات أعلى من المتوقع في الوقت الراهن، وهو ما يترتب عليه خروج تدفقات رأس المال وتشديد الأوضاع المالية، وخاصة بالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي تواجه حالة المديونية الحرجة. وقد يتبين أن قدرة العديد من كبرى اقتصادات الأسواق الصاعدة على الصمود مؤقتة ليس إلا، حيث تصبح خدمة مستويات الدين المرتفعة أكثر صعوبة في ظل بيئة عالمية متدهورة.

١-٢: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان: آفاق الاقتصاد محفوفة بمزيد من التحديات

تشير اتجاهات النمو الأخيرة إلى تباعد المسارات بين الاقتصادات المستوردة للنفط والمصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان. ففي عام ٢٠٢٤ نجحت معظم البلدان المصدرة للنفط في تجاوز مشهد اقتصادي معقد يكتنفه عدم اليقين، بدعم من جهودها الجارية لتنويع اقتصاداتها، رغم انخفاض نشاطها النفطي نتيجة طول أمد تخفيضات الإنتاج الطوعية التي أقرها تحالف أوبك بلس. وفي المقابل، نجد أن الصراعات الدائرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآثار تداعياتها العابرة للحدود كان لها تأثير سلبي على النمو في كثير من الاقتصادات المستوردة للنفط. وفي المرحلة المقبلة، لا يزال من المتوقع أن تزداد قوة النشاط الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان، ولكن بوتيرة أبطأ كثيرا مما كان متوقعا في شهر أكتوبر، في انعكاس للتداعيات العابرة للحدود الناجمة عن تصاعد التوترات التجارية العالمية وارتفاع عدم اليقين، مما يزيد من احتمالات استئناف الإنتاج النفطي بوتيرة أكثر تدرجا، وتسوية الصراعات في المنطقة على نحو أبطأ من المتوقع، وتباطؤ تقدم الإصلاحات الهيكلية أكثر من المتوقع، لا سيما في مصر.

^١ أعد هذا الفصل كل من أبوستولوس أبوستولو، وفيجدان بورانوف، وبرونوين براون، وستيفن دانغ، وحسن دودو، وإلياكيم كاكبو، وبوريسلاف ميرشيفا (رئيسا مشاركا)، وكارمن نايدو، وسالم نيشي، وتوماس بيونتيك (رئيسا مشاركا)، وسوبي سوفيتا فيلكومار.

البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

آخر التطورات: قوة النشاط غير النفطي ساعدت على موازنة ضعف الإنتاج النفطي

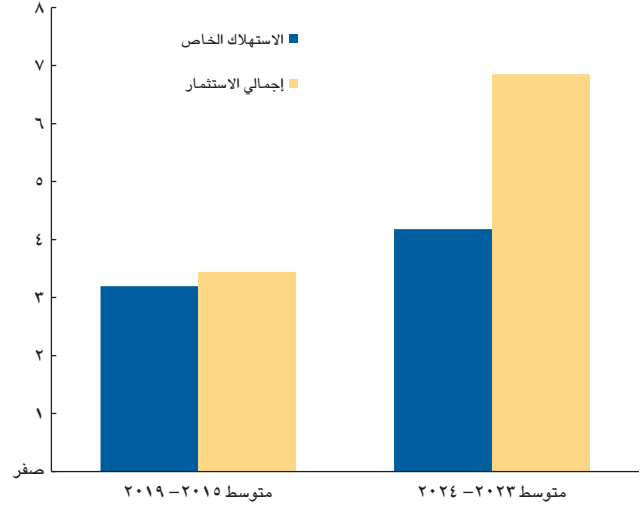
على الرغم من زيادة تراجع النشاط النفطي بسبب الفترة المطولة من تخفيضات الإنتاج الطوعية التي أقرها تحالف أوبك بلس والعقوبات المفروضة على جمهورية إيران الإسلامية، فقد سجلت نصف البلدان المصدرة للنفط في المنطقة معدلات نمو أعلى خلال ٢٠٢٤، مرتكزة في ذلك على قوة النشاط الاقتصادي غير النفطي. وكان تأثير الصراعات في المنطقة، بما في ذلك التوترات المشاهدة في البحر الأحمر، محدودا إلى حد كبير، مما سمح غالبا بعدم تأثر تدفقات التجارة والاستثمار والسياحة. وبالتالي، بلغ معدل النمو في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ٢,٢٪ في ٢٠٢٤ (مسجلا تخفيضا في التوقعات قدره ٠,١ نقطة مئوية مقارنة بشهر أكتوبر)، وظل دون تغيير يذكر مقارنة بعام ٢٠٢٣ (٢,١٪).

وفي عام ٢٠٢٤، كانت قوة النمو غير النفطي في معظم الاقتصادات المصدرة للنفط (٣,٤٪) مدفوعة بعوامل مختلفة عبر الاقتصادات. ففي معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي ساهمت أسعار النفط المواتية، والاستثمار المحلي من صندوق الثروة السيادية (المملكة العربية السعودية)، وتنفيذ إصلاحات التنويع الاقتصادي الطموحة في زيادة الاستهلاك الخاص والاستثمار (الشكل البياني ١-١). وبدأت إصلاحات بيئة الأعمال تحقق نتائج إيجابية، حيث ازداد الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الداخل بقرابة نقطتين مئويتين من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة من ٢٠٢٣ إلى ٢٠٢٤ مقارنة بمستويات الفترة التي سبقت الجائحة (الإطار ١-٢). وفي البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، جاء النشاط غير النفطي معززا بالتحفيز المالي في الجزائر، في حين أدت القيود المالية في العراق إلى انخفاض توسع المالية العامة قليلا عما كان متوقعا في السابق.

وأفادت البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من قوة النشاط الاقتصادي وأسعار الطاقة المواتية في تشديد موقف سياسة المالية العامة إلى حد ما في العام الماضي. ففي عام ٢٠٢٤، انخفضت مستويات العجز الأولي غير النفطي بواقع نقطتين مئويتين من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي مقارنة بالعام السابق، مما يرجع أساسا لانخفاض مستويات الاستثمار وارتفاع الإيرادات غير النفطية (الشكل البياني ١-٢، اللوحة ١). ورغم تحسن مواقف المالية العامة في بلدان مجلس التعاون الخليجي مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة، فإن الاقتصادات غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي (الجزائر، العراق، ليبيا) لا تزال تسجل عجزا في المالية العامة أعلى كثيرا من مستويات الفترة السابقة للجائحة وذلك لأنها لم توقف العمل تماما بالتدابير المطبقة لدعم الرواتب، وإعانات الدعم، والتحويلات الحكومية على مدار السنوات القليلة الماضية. ورغم التحسن المحدود في الأرصدة غير النفطية في البلدان المصدرة للنفط، فقد أدى انخفاض الإيرادات النفطية إلى تدني أرصدة المالية العامة الكلية، فتراجعت بنسبة قدرها ٦,٤ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بمستويات ذروتها في ٢٠٢٢ (الشكل البياني ١-٢، اللوحة ١). وبالنسبة للسياسة النقدية، ومع انخفاض معدلات التضخم إلى أقل من ٢٪، تحولت معظم البنوك المركزية في بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى تخفيض أسعار الفائدة الأساسية تماشيا مع دورة التيسير النقدي التي ينتهجها الاحتياطي الفيدرالي، بما يتسق مع اتباعها نظم سعر الصرف المربوطة بالدولار الأمريكي. أما في الاقتصادات غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، فقد تراجع التضخم قليلا في كل من الجزائر والعراق وليبيا نتيجة انخفاض أسعار الأغذية، ولكن العراق كان البلد الوحيد الذي أقدم على خفض سعر الفائدة الأساسي. وظل التضخم مرتفعا في جمهورية إيران الإسلامية بسبب انخفاض حاد في قيمة الريال وعودة فرض العقوبات الاقتصادية.

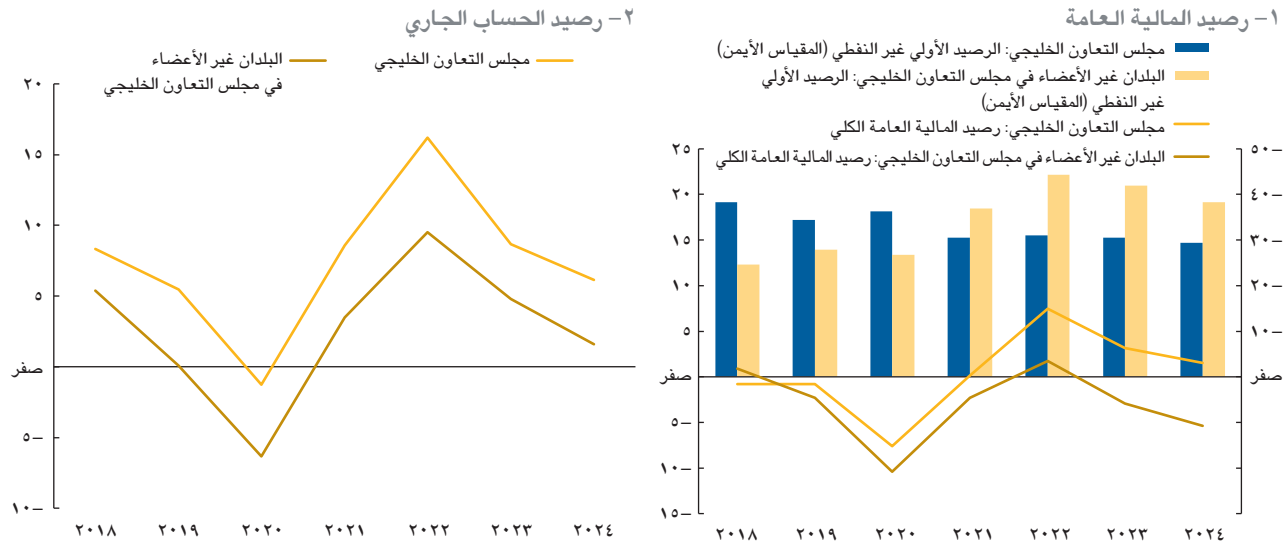
وقد أدت قوة الطلب المحلي وتخفيضات إنتاج النفط إلى ضعف المراكز الخارجية عموما في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام ٢٠٢٤. وتشير التقديرات إلى تراجع فوائض الحسابات الجارية عن مستويات ذروتها في ٢٠٢٢ بنسبة قدرها ١٠ نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي في بلدان مجلس التعاون الخليجي وبحوالي ٨ نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي (الشكل البياني ١-٢، اللوحة ٢). أما فوائض الحسابات الخارجية فقد تم استثمارها بالخارج ومراكمتها كاحتياطيات دولية، رغم تباين درجة التراكم فيما بين البلدان المصدرة للنفط. وفي إطار استراتيجية

الشكل البياني ١-١: مجلس التعاون الخليجي: نمو الاستهلاك الخاص الحقيقي وإجمالي الاستثمار (التغير ٪، على أساس سنوي؛ متوسطات مرجحة)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: إجمالي الاستثمار يشمل كلا من الاستثمار العام (بما فيه من صناديق الثروة السيادية) والاستثمار الخاص.

الشكل البياني ١-٢: البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: رصيد المالية العامة ورصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي؛ % من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بالنسبة للرصيد الأولي غير النفطي؛ متوسطات مرجحة)



تنويع مصادر التمويل وتنفيذ إصلاحات التمويل (تقرير IMF 2024)، استعانت بلدان مجلس التعاون الخليجي في ٢٠٢٤ بأسواق السندات الدولية (البحرين، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة). ونتيجة لذلك، حافظت معظم البلدان المصدرة للنفط على مستوى مريح من احتياطات النقد الأجنبي الوقائية.

الآفاق الاقتصادية: تباعد مسارات البلدان المصدرة للنفط

الآفاق الاقتصادية تتم عن تزايد تباعد المسارات بين البلدان المصدرة للنفط في مجلس التعاون الخليجي وخارجه (الشكل البياني ١-٣):



الإنفاق وزيادة الإيرادات غير النفطية، بما في ذلك احتمال استحداث حد أدنى عالمي للضريبة على الشركات متعددة الجنسيات في كل بلدان مجلس التعاون الخليجي وضريبة الدخل الشخصي في عمان، إلى جانب إجراء إصلاحات الإدارات الضريبية التي تهدف إلى توسيع القاعدة الضريبية في كل من عمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ورغم استئناف الإنتاج النفطي فمن المتوقع أن يتسبب الطلب المحلي القوي وانخفاض أسعار النفط في مواصلة تضيق فوائض الحساب الجاري على المدى المتوسط. ومع ذلك، فإن الاحتياطات الخارجية الضخمة وزخم الإصلاحات الجارية وأطر السياسات القوية في بلدان مجلس التعاون الخليجي توفر هوامش أمان وقائية كبيرة للتصدي لأجواء عدم اليقين العالمي.

- البلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي: من المتوقع أن ينخفض النمو بأكثر من نقطة مئوية في عام ٢٠٢٥، مما يمثل تخفيضاً كبيراً في التوقعات (بأكثر من نقطتين مئويتين) مقارنة بتوقعات شهر أكتوبر، ثم يسجل تعافياً متواضعاً في ٢٠٢٦. ويرجع هذا التخفيض في التوقعات لعام ٢٠٢٥ لحدوث انخفاض كبير في توقعاتنا للإنتاج النفطي بسبب تمديد العمل بتخفيضات الإنتاج النفطي الطوعية (العراق) وتشديد العقوبات الاقتصادية على جمهورية إيران الإسلامية (التي تؤثر سلباً كذلك على واردات الغاز وإنتاج الكهرباء في العراق) وتراجع النمو غير النفطي نتيجة ضعف الاستثمار العام بسبب التراجع في أسعار النفط (الجزائر، العراق). وسوف يتأثر النمو غير النفطي كذلك بالجهود الرامية إلى الإلغاء التدريجي لسياسات المالية العامة التوسعية المطبقة خلال عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ والسيطرة على تزايد الدين العام على المدى المتوسط (الجزائر والعراق). ومن المتوقع تراجع التضخم تدريجياً وإن كان سيظل مرتفعاً في جمهورية إيران الإسلامية. وبالنسبة لفوائض الحسابات الجارية فمن المتوقع تقلصها على مدار السنوات القليلة القادمة بسبب ضعف النمو النفطي وتراجع أسعار النفط.

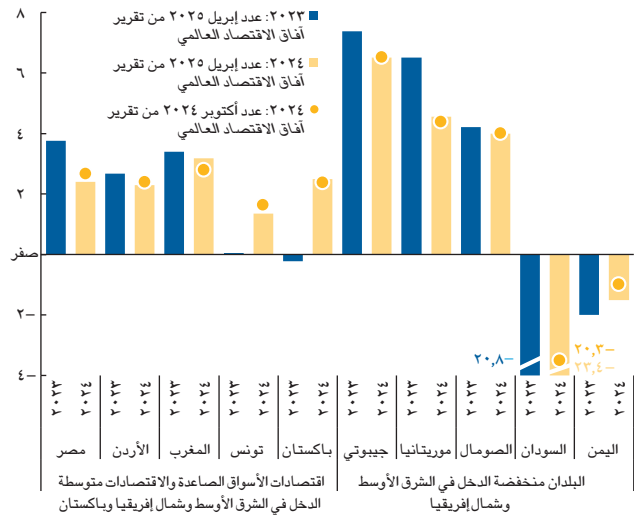
البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان

آخر التطورات: الصراعات مستمرة في إضعاف النمو

تسببت الصراعات الدائرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تكاليف إنسانية باهظة وخلّفت ندوباً اقتصادية غائرة. ففي السودان، أدى الصراع الذي اندلع في إبريل ٢٠٢٣ إلى النزوح الداخلي لحوالي ٩ ملايين نسمة وفرار ما يقارب ٤ ملايين نسمة إلى البلدان المجاورة^٢. وفي غزة، مع نهاية ٢٠٢٤ وبعد قرابة ١٥ شهراً من الحرب، بلغ عدد الوفيات المسجلة أكثر من ٤٨ ألف شخص، ونزح قرابة ٩٠٪ من السكان من بلداتهم، وتعرض أكثر من ثلثي المباني للأضرار أو الدمار (تقرير OCHA 2025a). وفي لبنان، لقي حوالي ٤٣٠٠ شخص مصرعهم ونزح قرابة ١٠٠ ألف شخص من مساكنهم حسب الوضع في فبراير ٢٠٢٥ (تقرير OCHA 2025b)، وهو ما يمثل انخفاضاً عن مستوى ذروة النازحين الذي تجاوز المليون نسمة في أوج الصراع. أما في سوريا، فقد لقي أكثر من ٦٠٠ ألف شخص من المدنيين حتفهم منذ بدء الثورة في مارس ٢٠١١، وهناك ١٦,٧ مليون نسمة - قرابة ٧٠٪ من السكان - بحاجة للمساعدات الإنسانية، ونزح ٧,٢ مليون نسمة من السكان داخلياً (تقرير SOHR 2024؛ تقرير OCHA 2025c).^٣ ويزيد انعدام الأمن الغذائي من تفاقم الوضع، رغم ما يُقدّم من معونات محدودة من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية (الإطار ١-٤).

ولا تزال الصراعات تخلف آثاراً اقتصادية حادة على العديد من البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فبالنسبة للبلدان المتأثرة مباشرة بالصراعات - لبنان، والسودان، والضفة الغربية وغزة، واليمن - تشير التقديرات (من البيانات المحدودة المتاحة) إلى أن الانكماش الاقتصادي في الفترة بين ٢٠٢٢ و٢٠٢٤ بلغ تقريباً ٤٠٪ في السودان و٣٠٪ في الضفة الغربية وغزة، و٨٪ في لبنان، و٣٪ في اليمن. أما في سوريا، فقد بلغت نسبة الانكماش الاقتصادي حسب التقديرات قرابة ٦٠٪ منذ اندلاع الحرب الأهلية في ٢٠١١. وكان لآثار التداعيات من هذه الصراعات تأثيرات سلبية على بعض بلدان المنطقة، حيث تباطأ

الشكل البياني ١-٤: البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير ٪ على أساس سنوي مقارن)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^٢ البيانات مستمدة من بوابة بيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين "United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), Operational Data Portal" عن وضع السودان، في ٣ مارس ٢٠٢٥، <https://data.unhcr.org/en/situations/sudansituation>.

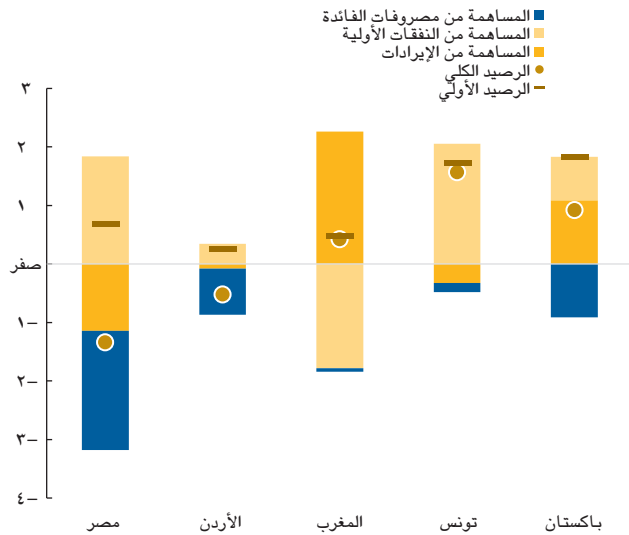
^٣ مقال بقلم أريان بيكر، بعنوان: "How Many People Have Died in Syria's Civil War?" (كم عدد القتلى في الحرب الأهلية السورية؟) المنشور في جريدة نيويورك تايمز بتاريخ ١١ ديسمبر ٢٠٢٤، <https://www.nytimes.com/2024/12/11/world/middleeast/syria-civil-war-death-toll.html>.

النمو في مصر والأردن مقارنة بعام ٢٠٢٣ (الشكل البياني ١-٤). ففي مصر، أدت اضطرابات حركة الملاحة في قناة السويس إلى حدوث انكماش حاد في الإيرادات المالية وتقييد التجارة، في حين أدى نقص النقد الأجنبي وتشديد السياسة النقدية إلى إضعاف الثقة وفرض القيود على الاستثمار. وفي الأردن، أثرت الصراعات سلباً على عائدات السياحة، مع تأثر الاستهلاك المحلي والاستثمار أيضاً جراء تكثف أجواء عدم اليقين. وقد تمكن عدد قليل فقط من البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من تجنب الآثار السلبية، مما يرجع غالباً لبعدها جغرافياً عن منطقة الصراعات واندماجها التجاري المحدود مع الاقتصادات المتأثرة بالصراعات. فقد سجل المغرب مستويات قوية من الطلب المحلي، حيث انتعش الاستهلاك الخاص بفضل التضخم المنخفض والدعم من المالية العامة، وتحسنت مستويات الاستثمار مع استهلال عدة مشروعات في البنية التحتية. وأفادت تونس من تدفقات السياحة وتحويلات المغتربين المستمرة، وسجلت باكستان مستويات أعلى من الإنتاج الزراعي وتعافياً اقتصادياً في أعقاب فيضانات عام ٢٠٢٣، وحققت القطاعات غير الاستخراجية في موريتانيا مستويات أداء قوية.

وظلت مراكز المالية العامة تسجل عجزاً عموماً في البلدان المستوردة للنفط المتأثرة مباشرة بالصراعات. ففي عام ٢٠٢٤، واصلت إيرادات المالية العامة خسائرها العميقة في كل من السودان، والصفة الغربية وغزة، واليمن (بمتوسط تراجع تراكمي قدره ٧ نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي منذ عام ٢٠٢٢)، مما فرض قيوداً تضيقية على المصروفات. ولا يزال السودان واليمن في حالة مديونية حرجية، حيث بلغ الدين مستويات غير مسبقة أو باتت هناك مدفوعات متأخرة السداد. وسجل لبنان فائضاً في الميزانية في عام ٢٠٢٤ بعد سنوات مرفيهاً بأزمة اقتصادية عميقة، وذلك بدعم من تعزيز تعبئة الإيرادات، حتى وسط ضغوط الإنفاق الزائدة خلال النصف الثاني من السنة.

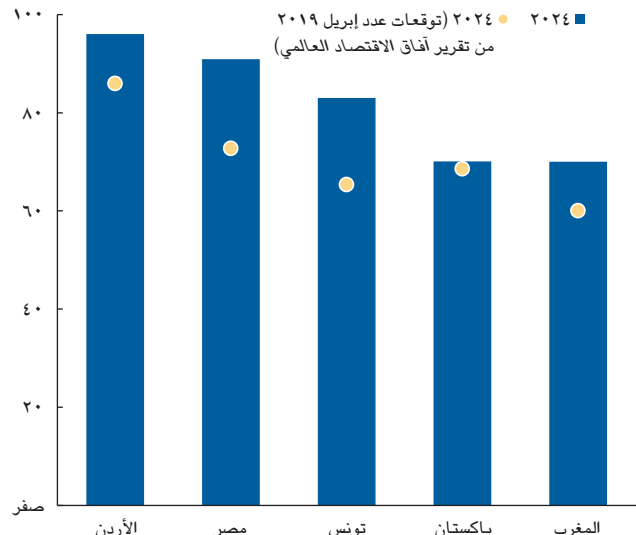
وفي مصر، أدت التداعيات الناجمة عن الصراع الدائر في غزة وإسرائيل، مع تزايد تكلفة الاقتراض، إلى تعقيد جهود الضبط المالي الكلية التي بدأ العمل بها منذ الجائحة. ويرجع ازدياد عجز المالية العامة في ٢٠٢٤ إلى ضعف أداء الإيرادات نتيجة تراجع الحصيلة الضريبية من قناة السويس وارتفاع أعباء خدمة الدين، حيث تجاوزت مصروفات الفائدة ٩٪ من إجمالي الناتج المحلي - بزيادة قدرها نقطتان مئويتان تقريباً مقارنة بعام ٢٠٢٣. وقد أضرت هذه التحديات بجهود الضبط المالي، حتى مع ما ترتب على ضوابط الإنفاق المحكمة من ارتفاع فائض المالية العامة الأولى في ٢٠٢٤ (وإن جاء أقل مما كان متوقعاً في شهر أكتوبر). وبالمثل، تباطأت وتيرة الضبط المالي في الأردن أيضاً في عام ٢٠٢٤ بسبب الصراع الدائر، مع انخفاض إيرادات المالية العامة من جراء ضعف الطلب المحلي والهبوط الحاد الذي تجاوز التوقعات في أسعار أهم سلع التصدير الأولية إلى جانب ارتفاع مصروفات الفائدة. وبلغ الدين العام في كلا البلدين خلال السنوات الأخيرة مستويات مرتفعة لم يبلغها من قبل، بمتوسط يصل في الوقت الراهن إلى حوالي ٩٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، متجاوزاً توقعات ما قبل الجائحة بحوالي ١٠ إلى ٢٠ نقطة مئوية (الشكل البياني ١-٥).

الشكل البياني ١-٦: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان: التغيرات في الرصيد الكلي والرصيد الأولي، والمساهمات ٢٠٢٣-٢٠٢٤ (٪ من إجمالي الناتج المحلي: المساهمات بالنقاط المئوية)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تستبعد المنح من الأرصدة الأولية والكلية ومجموع الإيرادات.

الشكل البياني ١-٥: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان: دين الحكومة العامة، ٢٠٢٤ (٪ من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تم تعديل توقعات فترة ما قبل الجائحة في باكستان لمرعاة تعديل أساس إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢.

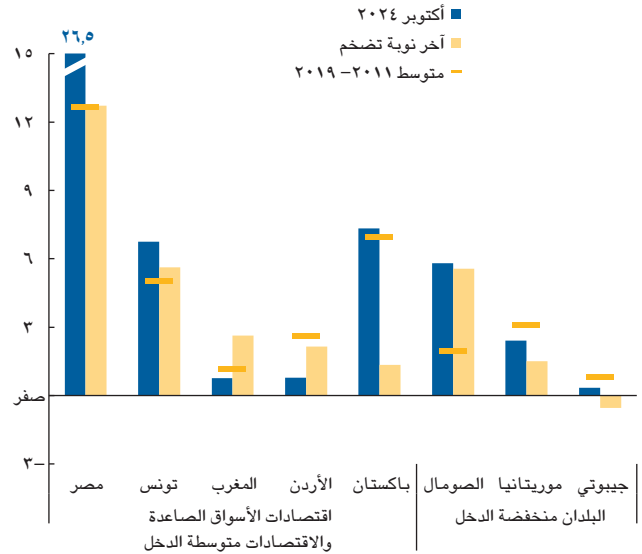
^٤ شارك السودان في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ولكن العمل بهذه المبادرة تعطل مؤقتاً منذ ذلك الوقت.

وفي المقابل، استمر تحسن مراكز المالية العامة في الاقتصادات المستوردة للنفط غير المتأثرة بالصراعات الدائرة (موريتانيا، المغرب، باكستان، الصومال، تونس؛ الشكل البياني ١-٦). فقد ازداد الرصيد الأولي في تلك الاقتصادات بنسبة قدرها ١,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط خلال ٢٠٢٤ مقارنة بعام ٢٠٢٣، مدعوماً بنجاح الجهود الرامية إلى تعزيز الإيرادات الضريبية من خلال إصلاحات السياسة الضريبية والإدارة الضريبية، وجهود ترشيد الإنفاق، بما في ذلك التخفيضات في إعانات الدعم (المغرب، باكستان). غير أن مصروفات الفائدة المرتفعة في باكستان - التي سجلت زيادة بنحو ٠,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بالسنة السابقة - أضعفت جهود الضبط المالي.

وتراجعت معدلات التضخم عبر معظم الاقتصادات المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مما يرجع أساساً لانخفاض تضخم أسعار الغذاء. غير أن صدمات سلاسل التوريد المتعلقة بالصراعات الدائرة واضطرابات أسعار النقد الأجنبي كانت وراء استمرار مستويات التضخم أعلى من متوسطاتها بالمعايير التاريخية في بعض الاقتصادات (الصومال، السودان، الضفة الغربية وغزة، اليمن؛ الشكل البياني ١-٧). وفي لبنان، كان الانخفاض الكبير في التضخم خلال ٢٠٢٤ راجعاً أساساً لمواصلة تشديد السياسة النقدية، واستقرار سعر الصرف، وتحقيق درجة عالية من الدولار الواقعية، وانخفاض أسعار الأغذية، رغم تحديد أثر تلك المكاسب إلى حد ما في وقت لاحق من السنة نتيجة قيود التوريد المرتبطة بالصراعات. وأدى انخفاض الضغوط التضخمية إلى مسارعة بعض البلدان في تيسير السياسة النقدية - فمُنذ شهر أكتوبر، خفضت باكستان سعر الفائدة الأساسي بواقع ٥٥٠ نقطة أساس وخفضت المغرب وتونس سعر الفائدة الأساسي بواقع ٥٠ نقطة أساس.

وعلى الصعيد الخارجي، نشأت فروق صارخة بين البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد هبطت أرصدة الحساب الجاري في الاقتصادات المتأثرة مباشرة بالصراعات. وعلى سبيل المثال، اتسع عجز الحساب الجاري في اليمن مع ارتفاع الواردات الأساسية واستمرار تعليق صادرات النفط في ظل الصراع الدائر، في حين كان العجز في السودان محدوداً نتيجة قيود التمويل الملزمة وصلابة صادرات الذهب. وشهدت مصر والأردن زيادات في عجز الحساب الجاري من جراء تأثيرات تداعيات الصراعات على الميزان التجاري لكل منهما. وعلى مستوى البلدان المستوردة للنفط غير المتأثرة مباشرة بالصراع، تدهورت كذلك أوضاع الحساب الجاري في المغرب، حيث أدت قوة الطلب المحلي إلى تزايد نمو الواردات (الشكل البياني ١-٨). وفي المقابل، ازدادت أرصدة الحساب الجاري في الاقتصادات الأخرى خلال عام ٢٠٢٤، بدعم من مزيج من العوامل، مثل انخفاض الواردات وقوة تدفقات تحويلات المغتربين (باكستان، تونس)؛ وازدياد خدمات المسافنة (جيبوتي)؛ وارتفاع أسعار الذهب (موريتانيا)؛ وتزايد تحويلات المغتربين والمنح (الصومال). وساهمت

الشكل البياني ١-٧: البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان: التضخم الكلي (التغير كنسبة مئوية على أساس سنوي؛ متوسط الفترة)



المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ والسلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: بيانات اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل هي حسب الوضع في فبراير ٢٠٢٥ وبالنسبة للبلدان منخفضة الدخل فهي حسب الوضع في ديسمبر ٢٠٢٤.

الشكل البياني ١-٨: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والبلدان منخفضة الدخل، وباكستان: محركات التغير في رصيد الحساب الجاري، ٢٠٢٣ - ٢٠٢٤ (٪ من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

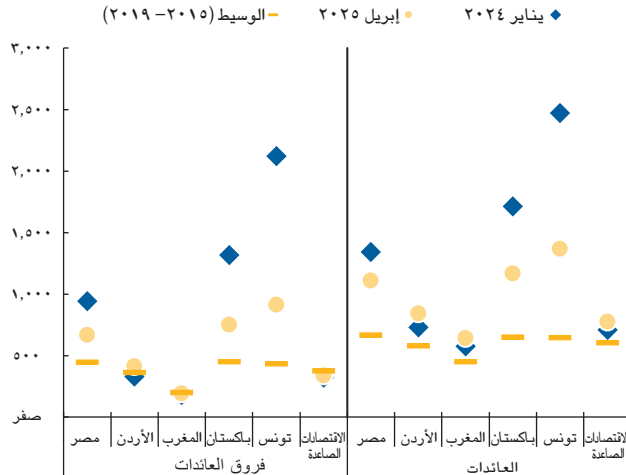
المستويات الضخمة من الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل العجز الخارجي في بعض البلدان، مثل صفقة التطوير العقاري لمدينة رأس الحكمة في مصر والاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بالصناعة التحويلية في المغرب (الإطار ١-٢). ورغم عدم استعانة أي من البلدان بموارد الأسواق الدولية في العام الماضي، فقد أصدرت مصر والمغرب سندات سيادية مقومة بالنقد الأجنبي في الربع الأول من عام ٢٠٢٥ (بقيمة قدرها مليارات دولار و٢,٢ مليار دولار، على الترتيب). وبوجه عام، من المتوقع أن تظل تغطية الاحتياطيات - المقيسة بشهور الواردات المتوقعة - كافية وأعلى من مستويات الفترة التي سبقت الجائحة بالنسبة لمعظم الاقتصادات، وإن ظلت دون المستويات الكافية بالنسبة لعدد قليل من الاقتصادات (جيبوتي، السودان، اليمن).

الآفاق الاقتصادية: تعافي النمو وسط التيارات المعاكسة المستمرة من جراء الصراعات

من المتوقع ازدياد معدل النمو في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ليصل إلى ٣,٤٪ في ٢٠٢٥، مع توقعات ازدياد قوته تدريجياً على المدى المتوسط. ومع تزايد التوترات التجارية العالمية وكثافة أجواء عدم اليقين الاقتصادي حول العالم تتفاقم آثار الصراعات الباقية بحيث تضعف آفاق النمو المتوقعة مقارنة بشهر أكتوبر الماضي، وإن كان من المتوقع بوجه عام أن يكون للتعريفات الجمركية المرتفعة تأثير مباشر محدود (الإطار ١-٣).

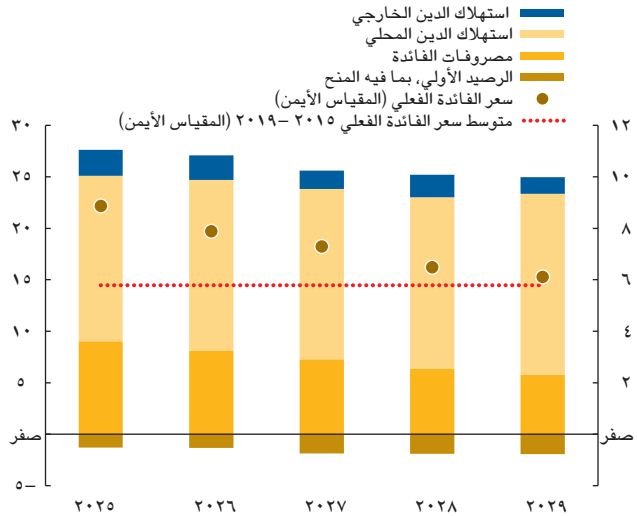
- من المتوقع أن تتحسن معدلات النمو في الاقتصادات المتأثرة مباشرة بالصراعات الدائرة في المنطقة (لبنان، السودان، الضفة الغربية وغزة، اليمن) في عام ٢٠٢٥، حتى وإن ظلت سلبية في بعض الحالات (السودان، اليمن). ويعزى هذا التحسن المنتظر في الأصل إلى أثر فترة الأساس، مما يعكس تأثيراً سالباً ضئيلاً للصراع على مستويات الناتج مقارنة بعام ٢٠٢٤، وليس لافتراض حدوث تسوية تدريجية للصراع. ففي اليمن على سبيل المثال، تفترض التوقعات حالياً أن الصراع سيستمر في عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦، مع توقع بقاء النمو دون تغيير بنسبة -١,٥٪ في العام الجاري وثباته في عام ٢٠٢٦. وعلى المدى المتوسط، من المفترض أن تؤدي تسوية الصراع إلى تيسير استئناف صادرات اليمن النفطية وتحسين رصيد الحساب الجاري، في حين يتوقع أن تتسبب احتياجات إعادة الإعمار الضخمة في السودان إلى إضعاف الرصيد الخارجي على المدى المتوسط. ومع ذلك، تشير التوقعات إلى أن الاحتياطيات الرسمية في البلدين ستظل دون المقاييس الكافية على امتداد فترة التوقعات.
- وفي الاقتصادات التي تعاني من تداعيات الصراع (مصر، الأردن)، من المتوقع انتعاش النشاط الاقتصادي ولكنه يظل متواضعاً في ٢٠٢٥. وسوف يستمر التأثير السلبي على النمو نتيجة بطء التقدم أكثر من المتوقع في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية في مصر وآثار التداعيات المتبقية من الصراع الممتد (مصر، الأردن)، مع تأثر الأردن سلباً كذلك نتيجة انخفاض المساعدات الأجنبية في المرحلة القادمة وارتفاع عدم اليقين بشأن التجارة بسبب انكشافه على الصادرات إلى السوق الأمريكية. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن يؤدي التحسن في الوضع الأمني الإقليمي إلى تعاف تدريجي في الصادرات، وحركة النقل في قناة السويس، والتدفقات الداخلة من السياحة، مما يترتب عليه تضيق عجز الحساب الجاري، خاصة في مصر.
- ومن المتوقع أن يشهد عام ٢٠٢٥ ازدياد النمو في بعض الاقتصادات غير المتأثرة بالصراعات الدائرة، مدفوعاً بقوة الاستثمار (المغرب) ومثانة الطلب الخارجي (تونس). وتشير التوقعات إلى بقاء النمو في باكستان عموماً دون تغيير في السنة المالية ٢٠٢٥، انعكاساً لتخفيض التوقعات بنسبة قدرها ٠,٦ نقطة مئوية مقارنة بتوقعات شهر أكتوبر بسبب ضعف النشاط خلال النصف الأول من السنة المالية ٢٠٢٥ وارتفاع عدم اليقين بشأن التجارة بدرجة تفوق تحييد التأثير الإيجابي للتيسير النقدي الأخير والمتوقع زيادته على مدار النصف الثاني من العام الجاري. وفي البلدان الأخرى غير المتأثرة بالصراعات، من المتوقع تحقيق نمو قوي على المدى المتوسط. فالتوقعات تشير إلى حفاظ جيبوتي على معدل نمو يتجاوز ٥٪، بدعم من الأنشطة المرتبطة بالميناء، بينما يتوقع أن تفيد موريتانيا من حدوث انتعاش في إنتاج الغاز والذهب والحديد الخام. وفي الصومال، من المنتظر زيادة النمو عندما تبدأ الإصلاحات الهيكلية تؤتي ثمارها وتتحسن فرص الوصول إلى الخدمات المالية. ومع ذلك، من المتوقع أن يؤدي تراجع حجم المنح وتحويلات المغتربين إلى إضعاف توازن المركز الخارجي. وتم تخفيض التوقعات قليلاً بالنسبة لبعض الاقتصادات مقارنة بتنبؤات شهر أكتوبر، مما يعكس التباطؤ المتوقع في الطلب الخارجي النابع من تخفيضات التوقعات للاقتصاد العالمي.
- ومن المتوقع أن يواصل التضخم تراجعاً في ٢٠٢٥ والأعوام التالية، تماشياً مع الاتجاهات العامة العالمية. ويعزى هذا التراجع لآثار سنة الأساس المواتية (مصر، باكستان)، وانخفاض ضغوط أسعار السلع الأولية والأغذية (المغرب)، والتأثير المتأخر لتشدد السياسة النقدية (مصر). وعلى مستوى الاقتصادات المتأثرة بالصراع مباشرة، من المتوقع أن يظل التضخم مرتفعاً (السودان، اليمن) جراء استمرار قيود الإمداد.
- ومن المتوقع أن يستمر ضبط أوضاع المالية العامة بوتيرة تدريجية، انعكاساً للجهود الجارية لتخفيض الدين العام. غير أنه من المتوقع أن تظل تكاليف الاقتراض مرتفعة في كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان، مع توقعات بقاء أسعار الفائدة الفعلية أعلى من المتوسطات في الفترة التي سبقت الجائحة (الشكل البياني ١-٩). وبينما تقلصت فروق العائد على سندات الدين السيادي الخارجي في مختلف الاقتصادات الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل - رغم اتساعها بدرجة كبيرة في الاقتصادات المثقلة بالديون وسط تزايد عدم اليقين العالمي بشأن السياسات التجارية - فإن الديون التي يحل أجل استحقاقها سوف يتعين على الأرجح إعادة تمويلها بعائدات أعلى (مصر، الأردن، باكستان، تونس) (الشكل البياني ١-١٠). وفي هذا السياق، من المتوقع أن يرتفع مجموع إجمالي احتياجات التمويل العام للاقتصادات الصاعدة

الشكل البياني ١-١٠: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان: العائدات وفروق العائدات على سندات الدين الخارجي السيادية (بنقاط الأساس)



المصادر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P. وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: عائدات السندات الحكومية وفروق العائد مستمدة من مؤشر جيه بي مورغان للسندات العالمية - الأسواق الصاعدة.

الشكل البياني ١-٩: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان: إجمالي احتياجات التمويل العام (% من إجمالي الناتج المحلي: أسعار الفائدة بالنسبة المئوية)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يُعرّف سعر الفائدة الفعلي بأنه مدفوعات الفائدة مقسومة على أصل الدين في نهاية الفترة السابقة.

والاقتصادات متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان إلى ٢٦٣ مليار دولار في ٢٠٢٥ (مقارنة بمبلغ ٢٤٩ مليار دولار في ٢٠٢٤) ليرتفع مرة أخرى إلى ٣٠٣ مليارات دولار بحلول عام ٢٠٢٩ (بزيادة قدرها ٣٨ مليار دولار مقارنة بالتوقعات في شهر أكتوبر). ويبرز هذا الوضع المخاطر المحيطة باستدامة القدرة على تحمل الدين، مما يترك تلك الاقتصادات عرضة لمخاطر التحولات في مزاج المستثمرين وتزايد عدم اليقين العالمي (الفصل الثاني). أما بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإن الجهود الحيوية لتعبئة الإيرادات - بما فيها إصلاح السياسة الضريبية في موريتانيا وتحسين التشغيل الآلي للجمارك وتطوير الإدارة الضريبية في الصومال - يتوقع أن تعوض جزئياً تأثيرات انخفاض المعونة الأجنبية واحتواء عجز المالية العامة الأولى على المدى المتوسط. غير أنه من المتوقع ارتفاع إجمالي الاحتياجات التمويلية في البلدان منخفضة الدخل ارتفاعاً حاداً من ٢,٨ مليار دولار في ٢٠٢٥ إلى ٥,٧ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٩، مدفوعاً في الأساس باحتياجات إعادة الإعمار المرتفعة في السودان مما سيتطلب توفير مساعدات أجنبية ضخمة.

٣-١: القوقاز وآسيا الوسطى: مواطن الضعف تعرقل زخم النمو

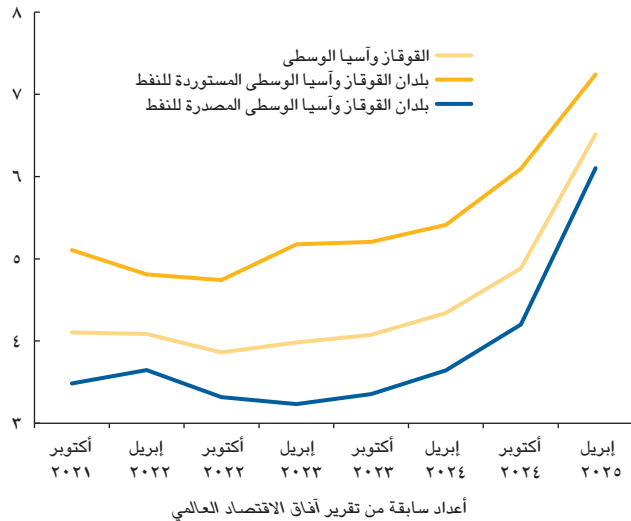
سجلت اقتصادات القوقاز وآسيا الوسطى في ٢٠٢٤ نمواً فاق التوقعات مدفوعاً بزيادة أكبر من المتوقع في الطلب المحلي والاستثمار في البنية التحتية. غير أنه من المتوقع تباطؤ النمو في المنطقة، بسبب تضائل تداعيات الحرب في أوكرانيا وبلوغ نمو الإنتاج الهيدروكربوني مرحلة الثبات. وواصل التضخم اتجاهه العام الهبوطي في معظم الاقتصادات ومن المتوقع أن يظل عموماً في حدود المستهدفات المقررة على المدى المتوسط.

آخر التطورات: أداء النمو يواصل التفوق على التوقعات

زاد معدل النمو في ٢٠٢٤ ليصل إلى ٥,٤٪ مقارنة بنسبة قدرها ٥٪ في ٢٠٢٣، مع زيادة التوقعات بنحو نقطة مئوية في كل من البلدان المصدرة والمستوردة للنفط مقارنة بتنبؤات شهر أكتوبر (الشكل البياني ١-١١). وجاء هذا الزخم الإيجابي مدعوماً بقوة الطلب المحلي التي فاقت التوقعات نتيجة الحرب الدائرة في أوكرانيا، وفي بعض الحالات، نتيجة توسع الإنفاق من المالية العامة (كازاخستان). فقد تجاوز الاستهلاك الخاص، على وجه الخصوص، التوقعات بدعم من تزايد الأجور الحقيقية (جورجيا، جمهورية قيرغيزستان، طاجيكستان، أوزبكستان)، وتسارع وتيرة التوسع الائتماني، وصلابة تحويلات المغتربين الصافية (الشكلان البيانيان ١-١٢ و ١-١٣). وساهم الاستثمار أيضاً، وخاصة في مشروعات البنية التحتية والطاقة والتعدين، بدور مهم في المحافظة على زخم النمو. ورغم أن البلدان المصدرة للنفط شهدت انكماشاً حاداً في الإنتاج النفطي أكثر من المتوقع - مما يرجع أساساً لتنفيذ أعمال الصيانة غير المتوقعة في حقول النفط في كازاخستان

الشكل البياني ١-١١: القوقاز وآسيا الوسطى: تطور توقعات النمو لعام ٢٠٢٤

(التغير: %، على أساس سنوي؛ متوسطات مرجحة؛ نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في البلدان المصدرة للنفط)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

وقد تباعدت مسارات مراكز المالية العامة في المنطقة بين البلدان المستوردة للنفط والبلدان المصدرة للنفط، حيث واصلت البلدان المستوردة للنفط مساراتها في التصحيح المالي بعد الجائحة، فضيقت فجوات العجز الأولي لتصل إلى ١,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط خلال ٢٠٢٤، مقارنة بعجز قدره ٢,٦٪ في ٢٠٢٣، مما يمثل تحسناً تراكمياً قدره ٣ نقاط مئوية تقريباً من إجمالي الناتج المحلي منذ عام ٢٠٢٠. وواصلت نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي تراجعها، بدعم من النمو القوي والتصحيح المالي المتواصل، بحيث انخفضت بأكثر من ٩ نقاط مئوية في المتوسط من حوالي

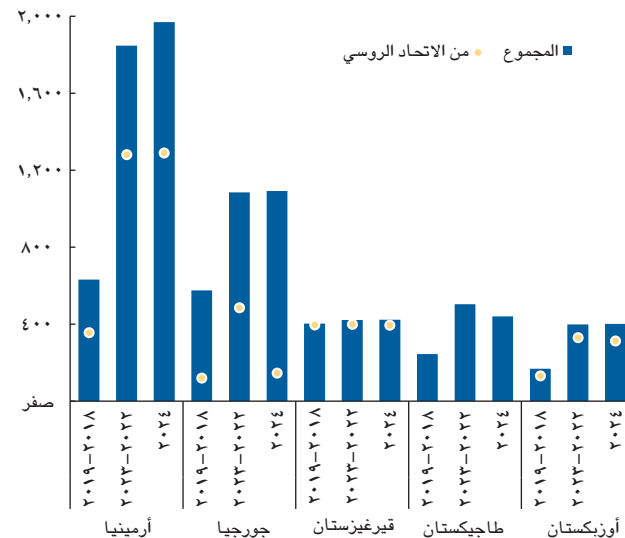
خلال النصف الثاني من ٢٠٢٤ - فقد تعززت معدلات نموها بفضل زيادة النشاط غير النفطي، التي فاقت توقعات شهر أكتوبر بنسبة قدرها ٢,٣ نقطة مئوية. وقد اتضح هذا التحسن عبر عدة قطاعات، بما فيها البناء والنقل والتعدين والخدمات، التي حققت جميعها مكاسب منتظمة.

وقد تراجع التضخم بصفة عامة وإن ظلت الفروق واضحة في مستوياته. ففي أرمينيا وجورجيا وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان ساهمت أسعار السلع الأولية المنخفضة والسياسات النقدية التقييدية في خفض التضخم وتثبيتته عند المستويات المستهدفة أو دونها. غير أن بعض الاقتصادات ظلت تشهد معدلات تضخم أعلى من المستهدف. فقد ارتفع التضخم في تركمانستان إلى ٤,٨٪ بسبب الضغوط الخارجية على الأسعار. وساهمت أسعار الطاقة الجبرية في أوزبكستان والسياسات المالية التوسعية في كازاخستان في بلوغ معدلات تضخم ثنائية الرقم تقريباً. وبالتالي، رفع البنك المركزي في كازاخستان سعر الفائدة الأساسي بواقع ٢٢٥ نقطة أساس منذ شهر نوفمبر، بينما ظل موقف السياسة النقدية في أوزبكستان تقييدياً.

وقد تباعدت مسارات مراكز المالية العامة في المنطقة بين البلدان المستوردة للنفط والبلدان المصدرة للنفط، حيث واصلت البلدان المستوردة للنفط مساراتها في التصحيح المالي بعد الجائحة،

الشكل البياني ١-١٣: القوقاز وآسيا الوسطى: تحويلات المغتربين الموجهة إلى الداخل

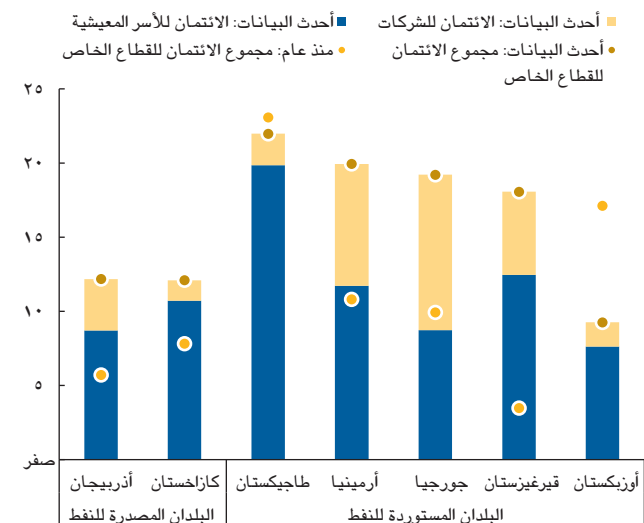
(متوسط نصيب الفرد بالدولار الأمريكي)



المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ والسلطات الوطنية؛ وقاعدة بيانات مؤشر أسعار المستهلكين لدى صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: البيانات غير متاحة عن تحويلات المغتربين الموجهة إلى الداخل من الاتحاد الروسي إلى طاجيكستان.

الشكل البياني ١-١٢: القوقاز وآسيا الوسطى: نمو ومساهمات ائتمان القطاع الخاص، آخر فترة متاحة بياناتها

(بالنقاط المئوية؛ متوسطات متحركة لمدة ١٢ شهراً)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات إحصاءات التمويل الدولي؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: أحدث البيانات بالنسبة لكل من جورجيا وكازاخستان هي حسب الوضع في فبراير ٢٠٢٥؛ وبالنسبة لأرمينيا وأذربيجان وأوزبكستان فهي حسب الوضع في يناير ٢٠٢٥؛ أما بالنسبة لطاجيكستان وجمهورية قيرغيزستان فهي حسب الوضع في سبتمبر ٢٠٢٤.

٤٥٪ في عام ٢٠٢٠. وتمثل المحرك الأساسي لهذا التصحيح المالي في تقليص الإنفاق وسط أوجه عدم الكفاءة المستمرة في الإنفاق الحكومي. فقد انخفضت الإيرادات الضريبية، لا سيما من ضريبة القيمة المضافة (أرمينيا، أوزبكستان) مقارنة بالتوقعات، وهو ما فاقم من حدته انخفاض الامتثال الضريبي والتوسع في الحوافز الضريبية (أوزبكستان)، وخاصة في قطاع الخدمات سريع النمو. وفي المقابل، وعلى مستوى البلدان المصدرة للنفط، قامت كازاخستان بتسيير موقف المالية العامة في ٢٠٢٤، وإن ظلت مستويات الدين العام لهذه المجموعة من البلدان على انخفاضها، بمتوسط حوالي ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي.

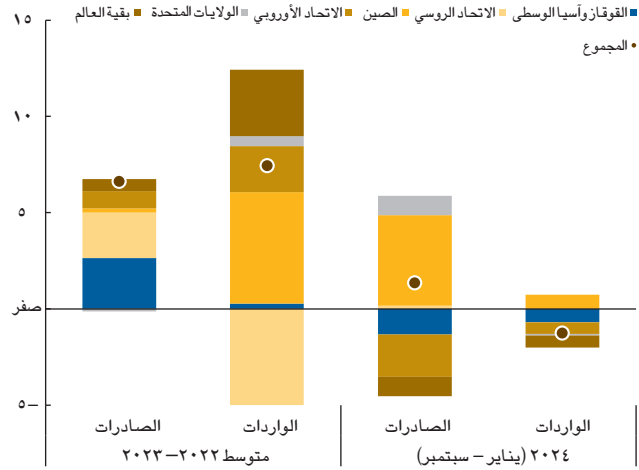
واكتسبت الأرصد الخارجية في البلدان المستوردة للنفط قوة أكبر في ٢٠٢٤، مدفوعة باستمرار نمو الصادرات (وإن كان بوتيرة أبطأ مقارنة بالسنتين السابقتين وسط تحولات الشركاء التجاريين) إلى جانب تباطؤ وتيرة الواردات وقوة صافي تدفقات تحويلات المغتربين الوافدة (الشكل البياني ١-١٤). وفي المقابل، ظلت أرصدة الحساب الجاري في البلدان المصدرة للنفط دون تغيير يذكر، حيث أدى تراجع العجز في كازاخستان، نتيجة انخفاض الواردات من روسيا، إلى موازنة انخفاض الفائض في أذربيجان وتركمانستان. وأدت هذه التطورات، بجانب ارتفاع أسعار الذهب (جمهورية قيرغيزستان، طاجيكستان، أوزبكستان) إلى تحسن تغطية الاحتياطيات بالنسبة لمعظم اقتصادات القوقاز وآسيا الوسطى، التي ظلت في مستويات كافية.

الآفاق الاقتصادية: توقعات بتباطؤ الزخم

تشير التوقعات إلى تباطؤ النمو إلى حد ما في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى في ٢٠٢٥ وإن ظل قويا بنسبة قدرها ٤,٩٪، مدفوعا أساسا بتسيير سياسة المالية العامة (أرمينيا، البلدان المصدرة للنفط)، بالإضافة إلى مستويات الأداء القوية في أهم الصناعات (البناء والنقل والخدمات) وتطوير حقل تنغيز النفطي في كازاخستان. وتأتي هذه التوقعات مرتفعة عن تنبؤات شهر أكتوبر بنسبة قدرها ٠,٤ نقطة مئوية، انعكاسا للزخم المتراجع ولكن الأقوى من المتوقع في التدفقات المالية الوافدة من روسيا ومن تحويل التجارة المصاحب للحرب في أوكرانيا. ومع ذلك، من المتوقع أن يتباطأ النمو ليصل إلى ٤,٣٪ في ٢٠٢٦ ثم إلى ٣,٨٪ على المدى المتوسط (الشكل البياني ١-١٥). ويُعزى هذا التباطؤ في النشاط إلى بلوغ الإنتاج الهيدروكربوني مرحلة الثبات، والتوقف المؤقت في تسيير السياسات حسب المتوقع، وانخفاض آثار التداعيات من الحرب في أوكرانيا.

ومن المتوقع أن يؤدي استمرار الإنفاق من المالية العامة على الدفاع والبنية التحتية والمبادرات الاجتماعية إلى إضعاف أرصدة المالية العامة في عام ٢٠٢٥. غير أنه من المتوقع استئناف إجراءات الضبط المالي في عام ٢٠٢٦ بدعم من الإصلاحات الرامية إلى توسيع القواعد الضريبية وتعزيز تحصيل الإيرادات. ولدى اقتران هذه العوامل بزيادة قوة النمو، أصبح من المتوقع مساهمتها في الحفاظ على الاستقرار النسبي لمستويات الدين العام على المدى المتوسط، بحيث تظل أقل من ٢٧٪ من إجمالي الناتج المحلي في البلدان المصدرة للنفط وحوالي ٣٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في البلدان المستوردة للنفط.

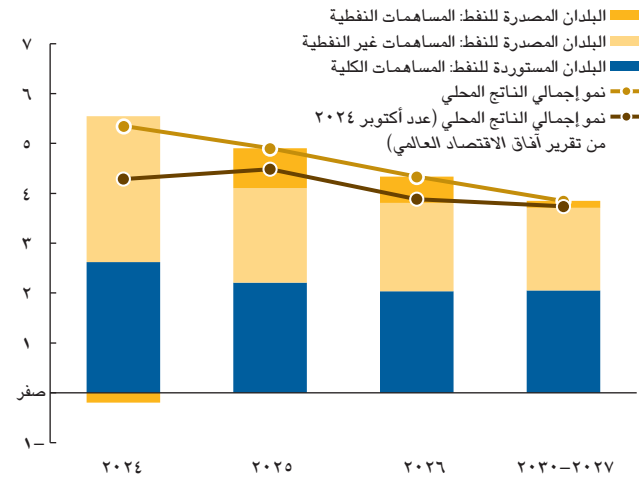
الشكل البياني ١-١٤: القوقاز وآسيا الوسطى: نمو الصادرات والواردات غير النفطية حسب الشركاء التجاريين (التغير ٪ على أساس سنوي؛ المساهمات بالنقاط المئوية)



المصادر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات تجارة السلع الأساسية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تستبعد جمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان لمسائل متعلقة بالبيانات. وتستبعد كذلك التجارة في المعادن النفيسة والطاقة والسيارات.

الشكل البياني ١-١٥: القوقاز وآسيا الوسطى: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والمساهمات

(التغير ٪ على أساس سنوي؛ المساهمات بالنقاط المئوية؛ متوسطات مرجحة)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: التوقعات من عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي تشمل الأعوام حتى ٢٠٢٩.

ومن المنتظر أن يسجل التضخم ارتفاعاً طفيفاً في ٢٠٢٥. فالإنفاق المتواصل من المالية العامة في كازاخستان والتعديلات المستمرة بزيادة تعريف الطاقة في أوزبكستان سوف يترتب عليهما بقاء التضخم أعلى من المستويات المستهدفة على المدى القريب، في حين لا يزال من المتوقع تحول التضخم إلى مسار هبوطي على المدى المتوسط. ومن المتوقع كذلك بقاء التضخم مرتفعاً على نحو مزمّن في تركمانستان نتيجة تطبيق الزيادة السنوية المقررة في أجور ومعاشات موظفي القطاع العام بنسبة قدرها ١٠٪، ونشوء فجوة موجبة في الناتج غير الهيدروكربوني، بالإضافة إلى أوضاع السياسة النقدية التيسيرية. أما في بلدان القوقاز وآسيا الوسطى الأخرى، فمن المتوقع أن يظل التضخم في الحدود المستهدفة، حيث يتوقع أن تؤدي أسعار السلع الأولية والسياسات المقيدة للطلب المحلي إلى إبقاء الضغوط التضخمية منخفضة.

وتشير التوقعات إلى استقرار مستويات عجز الحساب الجاري في البلدان المستوردة للنفط بالمنطقة على المدى المتوسط إلى جانب تراجع تدفقات التجارة وتحويلات المغتربين وتشديد أوضاع أرصدة المالية العامة. وبالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، من المتوقع أن يستمر تراجع فوائض الحسابات الجارية حتى أنها قد تتحول إلى عجوزات في ظل بلوغ إنتاج الهيدروكربونات مرحلة الثبات (أذربيجان، تركمانستان). ويتوقع تراجع مستوى تغطية الاحتياطيات تدريجياً ولكنه يظل كافياً بالنسبة لمعظم البلدان.

١-٤: المخاطر: ميل نحو التطورات السلبية

يميل ميزان المخاطر في اقتصادات منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى نحو التطورات السلبية، نتيجة آثار التداعيات المحتملة من أجواء عدم اليقين المرتفعة بشأن السياسات الاقتصادية والتجارة العالمية، لا سيما المتعلقة بالتغيرات في التعريفات الجمركية الأمريكية، والإجراءات الثأرية للشركاء التجاريين، والاختلالات التجارية المحتملة، إلى جانب المخاطر الإقليمية المعاكسة. وفي الوقت نفسه، نجد أن احتمالات تجاوز النتائج المتوقعة تشمل التوصل إلى تسوية مبكرة ودائمة للصراعات الدائرة في المنطقة وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية بفعالية أكبر بحيث يمكنها جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والدعم المالي الدولي الأكثر قوة لجهود إعادة الإعمار في البلدان المتأثرة بالصراعات.

وقد تتأثر منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى بالعديد من المخاطر العالمية الناجمة عن أجواء عدم اليقين الكثيفة بشأن السياسات (الفصل الثاني). ومن المشاغل الجديرة بالاهتمام احتمال تصاعد التوترات التجارية حول العالم. فعلى الرغم من أن التأثير المباشر لتغيرات السياسة التجارية الأمريكية على اقتصادات منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى يتسم حسب التقديرات بمحدوديته عموماً، فإن التداعيات الناجمة عن تزايد التوترات التجارية - المتسببة في اضطرابات سلاسل الإمداد والاستثمار الأجنبي المباشر، وتشديد الأوضاع المالية، وازدياد قوة الدولار الأمريكي، وتعميق تباطؤ النمو العالمي - يمكن أن تلقي بظلال كثيفة على آفاق النمو في اقتصادات المنطقتين (الإطار ١-٣). وفي هذا السيناريو، قد يترتب على تجدد الضغوط التضخمية ارتفاع المستوى السائد من أسعار الفائدة لفترة أطول، بحيث يفوق التوقعات الحالية، مما قد يتسبب في تفاقم المخاطر المحيطة بالمالية العامة والمخاطر المالية والخارجية، لا سيما في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبباكستان. ومن شأن أسعار الفائدة المرتفعة وازدياد قوة الدولار أن يزيدا من إجمالي احتياجات التمويل العام المرتفعة بالفعل في العديد من اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مما يثير القلق بشأن استدامة قدرتها على تحمل الدين واستقرار نظمها المصرفية. ومن الممكن أن يحفز هذا المناخ تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، ويرفع علاوات المخاطر، ويقتضي تخفيضات فورية في مصروفات المالية العامة. وبالتالي، قد يعاني النمو في الأجلين القريب والمتوسط، لا سيما في البلدان المثقلة بالديون. وبخلاف المخاطر الناجمة عن تحولات السياسات الاقتصادية، قد يؤدي تصاعد التوترات الجغرافية-السياسية إلى تجدد التقلب في أسعار السلع الأولية، مما يخلق ضغوطاً على المراكز الخارجية والمالية العامة في البلدان المصدرة والمستوردة للنفط على حد سواء.

- وبالنسبة لبلدان منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى، لا تزال المخاطر قائمة من احتمال توقف الإصلاحات الضرورية في ظل البيئة الخارجية غير المواتية، مما قد يؤدي إلى تراجع آفاق النمو على المدى المتوسط. ويزداد وضوح هذه المخاطر في الاقتصادات التي تعكف على تنفيذ الإصلاحات الهيكلية وسياسات تغير المناخ الطموحة، وهو ما قد يتسبب في تفاقم البطالة ومشاعر السخط الاجتماعي. فمن المحتمل ألا تحقق جداول أعمال التنمية واسعة النطاق في البلدان المصدرة للنفط بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التنوع الاقتصادي الضروري ومكاسب الإنتاجية المطلوبة لتحقيق نمو غير نفطي أعلى ومستدام بقيادة القطاع الخاص. وهناك مخاطر إضافية يفرضها تصاعد الصراعات في الشرق الأوسط أو أوكرانيا حيث قد يتسبب في تعطيل التجارة والسياحة وسلاسل الإمداد؛ واضطراب تدفقات تحويلات المغتربين والاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات المالية، وعرقلة نظم المدفوعات، ويؤدي إلى ازدياد تدفقات اللاجئين. وبالنسبة لاقتصادات القوقاز وآسيا الوسطى، نجد أن روابطها الاقتصادية القوية مع روسيا تمثل مواطن ضعف إضافية، فحدوث تباطؤ اقتصادي أكثر عمقا في روسيا يمكن أن يخلف أثراً سلبياً على الآفاق الاقتصادية في القوقاز وآسيا الوسطى. وبالنسبة للدول الهشة والمتأثرة بالصراعات من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإن تخفيضات المساعدات الإنمائية الرسمية قد يكون لها انعكاسات اقتصادية وإنسانية خطيرة، وخاصة بالنسبة للبلدان التي تكافح بالفعل أوضاع انعدام الأمن الغذائي الحاد (الإطار ١-٤).
- وعلى مستوى تجاوز التوقعات، نجد أن بعض البلدان في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى يمكن أن تفيد من تحويل مسار التجارة نتيجة فرض تعريفات جمركية جديدة (عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى). فقد يسترد النشاط الاقتصادي عافيته بأسرع من المتوقع إذا اتخذت الحكومات الجديدة الإجراءات الكفيلة ببناء الثقة من خلال

الجهود التعاونية والإصلاحات الهيكلية، والقضاء على أوجه عدم اليقين، ودعم الاستثمار والنمو متوسط الأجل. ومن شأن التوصل إلى معاهدات لوقف إطلاق النار بصفة دائمة في غزة ولبنان وسوريا أن يؤدي إلى تغييرات وإصلاحات مؤثرة في الحوكمة، مما يعزز التعاون الإقليمي والدولي في جهود إعادة الإعمار (الإطار ١-٥). وقد يترتب على استمرار ضعف الدولار الأمريكي لفترة أطول انخفاض عبء الدين عن البلدان ذات الديون الأمريكية المرتفعة وتشجيع توزيع رؤوس الأموال العالمية وتدفقها إلى المنطقة.

ولا يزال هناك الكثير من عدم اليقين حيال تأثير التوصل إلى اتفاق سلام بين روسيا وأوكرانيا على المشهد الاقتصادي في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، نظرا لعدم اليقين الذي يخيم على تفاصيل هذا الاتفاق، وعواقبه الجغرافية-السياسية، وقنوات انتقال تداعياته المعقدة المحتملة. فعلى المستوى العالمي، قد يترتب على رفع العقوبات الاقتصادية عن روسيا تحسين مزاج المستثمرين الكلي إزاء منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، مما يحد من علاوات المخاطر ويخفض تكاليف الاقتراض الخارجي. غير أن الآثار على البلدان المنفردة أكثر تعقيدا. فقد تطرأ تحولات على أنماط التجارة وسلاسل الإمداد التي نشأت منذ اندلاع الحرب، مما يؤدي إلى تحويل مسار تدفقات تجارة العبور جزئيا على الأقل من المنطقة. وبالمثل، قد تؤثر عودة المهاجرين الروس إلى الوطن تأثيرا سلبا على القطاعات الرئيسية ونمو الاستهلاك وأسواق العمل في بعض اقتصادات منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. فقد تتباطأ وتيرة تدفقات رأس المال الوافدة وتحويلات المغتربين، بينما قد تخلق تقلبات أسعار النفط والغاز ضغوطا على إيرادات المالية العامة في بعض الاقتصادات، مما يحتمل أن يؤدي إلى إضعاف توازن المراكز الخارجية في اقتصادات أخرى. ومع ذلك، فقد تنشأ أنماط جديدة للتجارة وتتاح فرص للعمالة المهاجرة من منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، وهو ما يحتمل أن يعطي دفعة معززة لبعض البلدان.

١-٥: أولويات السياسات وسط أجواء عدم اليقين الكثيفة

في سياق يتسم بارتفاع عدم اليقين العالمي وتزايد التوترات التجارية، ينبغي أن تتركز أولويات السياسات على إعادة بناء هوامش الأمان المالية والخارجية للوقاية من احتمالات تحقق أسوأ السيناريوهات. ومن شأن تقوية الأطر والمؤسسات الاقتصادية الكلية أن تعزز مصداقية السياسات الاقتصادية ووضوح مساراتها وتساهم في الحد من التأثير السلبي لعدم اليقين العالمي على مزاج السوق والطلب الكلي على المستوى المحلي. وأخيرا، من شأن تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية أن يحد من الاختلالات الاقتصادية الكلية والهيكلية التي تجعل المنطقة أكثر عرضة نسبيا لصدمات عدم اليقين (الفصل الثاني).

سياسة المالية العامة

يشكل ازدياد عدم اليقين العالمي بشأن السياسات أهمية أكبر لجهود الضبط المالي ضمن أطر موثوقة متوسطة الأجل للمالية العامة من أجل إعادة بناء أو تقوية هوامش التصرف لمواجهة الصدمات المستقبلية. ونظرا للتنوع الكبير بين الاقتصادات في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى، ينبغي توخي الدقة في تصميم مسارات الضبط المالي لمعالجة الاحتياجات الخاصة بكل بلد.

- ومع توقعات بقاء أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول، سوف يتعين على البلدان التي تواجه مستويات مديونية واحتياجات تمويلية مرتفعة - لا سيما مصر والأردن وباكستان وتونس - أن تعجل من تنفيذ الضبط المالي. ويمكن أن يتحقق ذلك باحتواء الإنفاق على الدعم وتعبئة الإيرادات الإضافية، بسبل منها الإلغاء التدريجي للإعفاءات الضريبية وتقوية الإدارة الضريبية. وينبغي أن يعمل صناع السياسات على تخفيف المخاطر، مثل الالتزامات الاحتمالية الناشئة عن المؤسسات الكبيرة المملوكة للدولة (مصر، باكستان) والشراكات بين القطاعين العام والخاص (المغرب).
- وتواجه البلدان منخفضة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مفاضلة حساسة بين ضمان استدامة المالية العامة مع دعم احتياجات التنمية الكبيرة ومعالجة انعدام الأمن الغذائي في سياق انخفاض المعونة المالية الأجنبية. ففي حالة البلدان التي لا تتمتع بالحيز المالي، فإن ذلك سيقتضي تجديد الجهود لتعبئة الإيرادات المالية المحلية بالإضافة إلى تأمين المساعدة من المجتمع الدولي، لا سيما المانحين غير التقليديين. أما البلدان التي لديها قدر من الحيز المالي، فينبغي أن تظل سياساتها مرنة بحيث تستجيب لاحتمالات انعدام الأمن الغذائي بخطط الطوارئ جيدة التصميم.
- وتضيف مستويات عدم اليقين المرتفعة بشأن أسعار النفط أهمية أكبر على ضرورة تركيز البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على المحافظة على مواردها المالية الوقائية مع ضمان العدالة في إعادة توزيع ثروتها من الموارد الطبيعية عبر الأجيال الحالية والمستقبلية. وينبغي أن تهدف الجهود على مستوى السياسات إلى تنمية وتنويع مصادر الإيرادات غير النفطية وإلغاء دعم الطاقة حيثما ينطبق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحد من قابلية تأثر الموارد العامة بالتقلبات الحادة في أسعار النفط سيقتضي بذل الجهود ووضع إطار لإدارة الأصول والخصوم السيادية.
- وينبغي أن تواصل بلدان القوقاز وآسيا الوسطى اعتماد موقف حذر على مستوى المالية العامة في ظل تباطؤ النمو متوسط الأجل واستمرار ضعف الإيرادات بهدف الحفاظ على هوامش الأمان المالي، والحد من مواطن التعرض للمخاطر، ودعم الإصلاحات التي تعزز الإنتاجية. ومن شأن تقوية مؤسسات المالية العامة أن تساهم في ضمان فعالية واستدامة السياسة المالية وذلك بتحسين الطاقة المالية الكلية، ومعالجة المخاطر على مستوى المالية العامة، وتحسين التخطيط المالي متوسط الأجل، والحد من بصمة الحكومة في الاقتصاد.

السياسات النقدية والمالية

ينبغي أن تولي السياسة النقدية أولوية للحفاظ على استقرار الأسعار، والتأكد من وضوح التواصل بشأن أهداف السياسة، وضمان شفافية العمليات واسترشادها بالبيانات. وينبغي توخي اليقظة المستمرة في وتيرة تصحيح السياسة النقدية بالنسبة للتغيرات في التضخم الأساسي ومراعاة المفاضلات بين استقرار الأسعار والاستقرار المالي. ومن شأن مراكمة الاحتياطات الدولية باستخدام الأدوات على النحو الموضح في إطار السياسات المتكامل الذي أعده صندوق النقد الدولي أن يوفر هامش أمان إضافيا لمواجهة الصدمات الخارجية.

- وينبغي للبلدان التي تعاني من ضغوط تضخمية مزمنة (مصر، كازاخستان، تونس، تركمانستان، أوزبكستان) مواصلة السياسة النقدية التقييدية حتى يتضح بالدليل أن التضخم الأساسي والتوقعات التضخمية أقرب إلى المستويات المستهدفة.
- وفي المقابل، إذا اتضح من المؤشرات أن التضخم يمضي على مسار متسق نحو المستوى المستهدف أو المتوسطات بالمعايير التاريخية، وأن أسعار الفائدة الأساسية الحقيقية أعلى من المستويات الطبيعية التقديرية، يمكن عندئذ أن يكون من الملائم اعتماد سياسة نقدية أقل تقييدا (باكستان) ومواصلة الاستعدادات لاعتماد أطر استهداف التضخم (مصر، المغرب).
- وفي البلدان التي تعتمد أسعار الصرف الثابتة (اقتصادات مجلس التعاون الخليجي، الأردن)، فإن أي تغييرات في أسعار الفائدة الأساسية ينبغي أن تتسق مع أطر السياسة المعتمدة، مع المراقبة الوثيقة للمخاطر المحتملة على الاستقرار المالي، المقترنة بتغيرات في أسعار الفائدة والأوضاع المالية العالمية. وفي البلدان التي تطبق أسعار صرف مرنة، يمكن أن يساعد سعر الصرف في التخفيف من حدة التصحيح المقترن بالصدمات.
- وفي بعض اقتصادات القوقاز وآسيا الوسطى التي تشهد مستويات مرتفعة نسبيا من الدولار، فإن بناء رصيد من هوامش الأمان من الاحتياطات الدولية والحفاظ عليه سوف يساعد في الوقاية من تحركات أسعار الصرف المفاجئة.

ويمثل الإطار التنظيمي المالي المستقر أهمية بالغة للتخفيف من عدم اليقين بشأن السياسات. ويجب على الجهات الرقابية والتنظيمية والمؤسسات المالية توخي الحذر إزاء المخاطر التي تفرزها الزيادات المحتملة في عدم اليقين بشأن السياسات والتوترات الجغرافية-السياسية مع ضرورة تخصيص الموارد اللازمة لتحديد تلك المخاطر ومعالجتها. فمن شأن تحسين فهم ومتابعة كيفية تفاعل المخاطر الجغرافية-السياسية مع المخاطر التقليدية - مثل مخاطر الائتمان، وسعر الفائدة، والسوق، والسيولة، والمخاطر التشغيلية - أن يساعد في منع التداعيات المخلة بالاستقرار من جراء الأحداث الجغرافية-السياسية (عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير الاستقرار المالي العالمي). وينبغي لصناع السياسات كذلك وضع وتنفيذ السياسات الاحترازية الكلية الكافية للتصدي للمخاطر المحيطة بالاستقرار المالي التي تنشأ نتيجة ازدياد مواطن الضعف المالية الكلية في ظل كثافة أجواء عدم اليقين على مستوى الاقتصاد الكلي، التي قد تسبب في تفاقم الآثار المعاكسة من مواطن الضعف المالية الكلية، مثل آثار الرفع المالي المفرط في القطاع الخاص على الاقتصاد الحقيقي (عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير الاستقرار المالي العالمي).

السياسات الهيكلية

في بيئة تتسم بارتفاع درجة عدم اليقين، تصبح الإصلاحات الهيكلية بالغة الأهمية لتحسين آفاق النمو على المدى المتوسط.

- فمواصلة العمل على تنويع التجارة يمكن أن تحد من احتمالات التعرض لصدمات عدم اليقين. ومن شأن تعزيز الروابط بين المناطق - على سبيل المثال، بين اقتصادات مجلس التعاون الخليجي ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى وبين اقتصادات مجلس التعاون الخليجي والاقتصادات الإفريقية- أن يؤدي إلى تحسين فرص اقتسام المخاطر. وللاستفادة من مكاسب التجارة في ظل تزايد التشرذم الجغرافي - الاقتصادي وارتفاع عدم اليقين التجاري، سوف يتعين الحد من الحواجز التجارية طويلة الأمد وتقوية الأطر التنظيمية. وسوف يكون من المفيد أيضا الاستثمار في مشروعات البنية التحتية الحيوية للاستفادة من الممرات التجارية وإقامة علاقات ترابطية تجارية (عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).
- وتقوية الأطر المؤسسية في سياسات المالية العامة والسياسات النقدية يمكنها تعزيز مصداقية السياسات ووضوح مساراتها، وهو ما يرسل إشارة واضحة بالالتزام بتحقيق الاستدامة في الأوضاع الاقتصادية الكلية (الفصل الثاني).
- ومن شأن تعزيز الحوكمة والمؤسسات أن يكون مفيدا بصفة خاصة لكل الاقتصادات في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى. فتعزيز سيادة القانون يمثل عاملا ضروريا لخلق بيئة اقتصادية أوضح مسارًا تسمح بتحسين القدرة التنافسية على المستوى الدولي، وتشجيع استثمارات القطاع الخاص، وتيسير الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي نهاية المطاف تعزيز الإنتاجية (عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).
- ويتعين التحرك على صعيد السياسات لتعزيز المشاركة في سوق العمل وخلق الفرص العمل - لاسيما للنساء والشباب - وتشجيع التنافسية والانفتاح في الأسواق. وسوف تساهم كذلك تدابير زيادة التحول الرقمي وتقليص بصمة الدولة في تأمين نمو أقوى وأكثر استدامة (عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).

- وهناك أهمية بالغة لمراكمة رأس المال البشري والاستثمار في المهارات التي يتزايد الطلب عليها في أسواق العمل سريعة التغير في جميع اقتصادات منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى لضمان نمو الإنتاجية الدائم في الأجلين المتوسط والطويل.
- ويظل تحسين مستوى الأمن الغذائي ذا أولوية في البلدان منخفضة الدخل والدول الهشة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وسط أجواء عدم اليقين بشأن تدفقات المعونة. ويمثل الدعم من المجتمع الدولي مطلباً ضرورياً لتلبية الاحتياجات الاجتماعية الأكثر إلحاحاً والقضاء على الأزمات الإنسانية الجارية، كما أن تسوية الصراعات الدائرة هي شرط أساسي لتحسين مستويات المعيشة ودعم النمو.

التزام قوي من الصندوق إزاء منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى

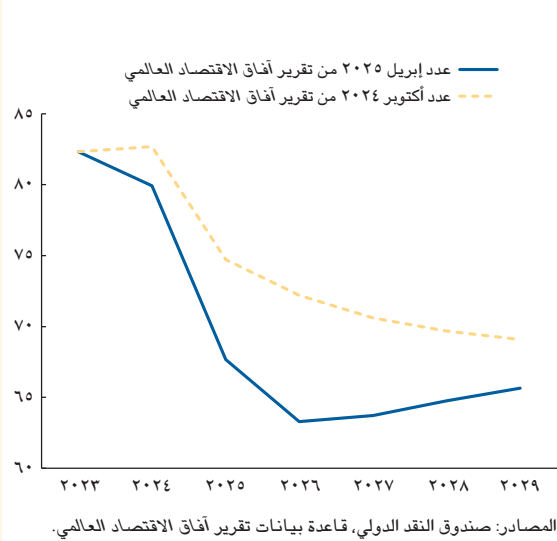
لا يزال صندوق النقد الدولي مستمراً في دعم بلدان المنطقة من خلال المشورة بشأن السياسات، والإقراض، وتنمية القدرات. فقد وافق الصندوق منذ أوائل عام ٢٠٢٠ على توفير التمويل بأكثر من ٤٩ مليار دولار إلى البلدان في أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وباكستان، ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، منه تمويل بنحو ١٤,٨ مليار دولار صدرت الموافقة بشأنه منذ أوائل ٢٠٢٤ لبرامج اقتصادية في مصر (زيادة الموارد المتاحة بموجب تسهيل الصندوق الممدد واتفاق بموجب تسهيل الصلافة والاستدامة)، والأردن (تسهيل الصندوق الممدد)، وباكستان (تسهيل الصندوق الممدد). وقد صدرت الموافقة على أداة تنسيق السياسات غير المالية لصالح طاجيكستان لدعم برنامج السلطات للإصلاح الهيكلي، في حين لا يزال اتفاق الاستعداد الائتماني الوقائي مع أرمينيا مستمراً في دعم الإدارة الاستباقية للسياسات التي تنتهجها السلطات للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي والمضي قدماً بالإصلاحات الهيكلية. وقام الصندوق كذلك بتنفيذ أكثر من ٣٦٠ مشروعاً للمساعدة الفنية وتنمية القدرات عبر ٣١ بلداً بقيمة إجمالية قدرها ٣٢,٦ مليون دولار خلال السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤. وعلاوة على ذلك، يحتفظ صندوق النقد الدولي بتواجد ملحوظ على المستوى الإقليمي من خلال مكاتب ممثليه المقيمين، ومراكز المساعدة الفنية، والمكتب الإقليمي الجديد في الرياض بالمملكة العربية السعودية. وقد أنشأ الصندوق – بالتعاون مع البنك الدولي والشركاء الإقليميين – مجموعة تنسيق غير رسمية لدعم التعافي في دول الشرق الأوسط المتأثرة بالصراعات، وذلك في مجالات منها بناء القدرات، والإرشادات بشأن السياسات، والمساعدة المالية.

الإطار ١-١: تخفيضات أوبك بلس للإنتاج النفطي: اجتياز مصاعب عدم اليقين الاقتصادي

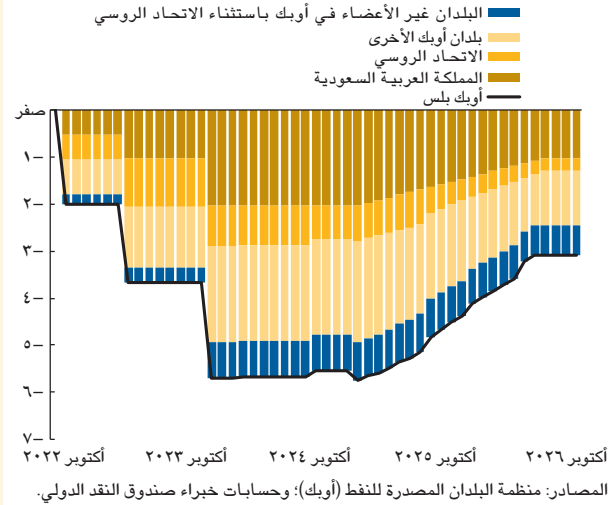
في أوائل إبريل ٢٠٢٥، بدأ تحالف أوبك بلس في الإلغاء التدريجي لتخفيضات الإنتاج الطوعية التي سبق تمديد العمل بها في شهر ديسمبر الماضي. وكانت تخفيضات الإنتاج الطوعية التي أقرها التحالف، والتي بدأ العمل بها في عام ٢٠٢٢، بمثابة قرار جماعي لخفض الإنتاج وتثبيت أسعار النفط في ظل مخاوف بتراجع قيمة النفط السوقية. وفي أعقاب إعلان ديسمبر ٢٠٢٤، بلغت تخفيضات أوبك بلس للإنتاج ٥,٨٦ مليون برميل يوميا بما يعادل ٦٪ من المعروض النفطي العالمي. وتتألف هذه التخفيضات من ثلاث شرائح، حيث تبلغ أول شريحتين إجمالي قدره ٣,٦٦ مليون برميل يوميا وتبلغ الشريحة الثالثة ٢,٢ مليون برميل يوميا. ومن المتوقع حاليا أن يستمر العمل بأول شريحتين حتى نهاية ٢٠٢٦ بدلا من انتهاء العمل بهما في ٢٠٢٥. أما الشريحة الثالثة، التي افترض عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى أن يبدأ إلغاؤها تدريجيا في ديسمبر ٢٠٢٤، فقد بدأ بالفعل إلغاؤها التدريجي في شهر إبريل ٢٠٢٥ بوتيرة أبطأ من المعلن في البداية وذلك على الرغم من الإعلان في شهر إبريل عن إضافة غير متوقعة قدرها ٢٧٠ ألف برميل يوميا لشهر مايو ٢٠٢٥ (الشكل البياني في الإطار ١-١-١).

ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يصل إنتاج النفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى ٢٥,٥ مليون برميل يوميا في ٢٠٢٥ و٢٦,٧ مليون برميل يوميا في ٢٠٢٦. ويتسق هذا الإنتاج مع زيادة قدرها ٢٠٠ ألف برميل يوميا على أساس سنوي في ٢٠٢٥ و١,٢ مليون برميل يوميا على أساس سنوي في ٢٠٢٦، بانخفاض قدره ١,٣ مليون برميل يوميا و٢٠٠ ألف برميل يوميا، على الترتيب، مقارنة بتوقعات شهر أكتوبر.

الشكل البياني في الإطار ١-١-٢: سعر نفط برنت الخام:
(بالدولار الأمريكي للبرميل)



الشكل البياني في الإطار ١-١-١: أعضاء تحالف أوبك بلس:
المساهمة في تخفيضات الإنتاج الطوعية
(بملايين البراميل يوميا)



من المتوقع أن تؤدي الاتجاهات الهبوطية إلى فرض ضغوط خافضة على أسعار النفط في ظل أوضاع السوق في ٢٠٢٥ المتسمة بالمعروض المفرط قليلا. ومن المتوقع أن يكون الطلب العالمي أضعف إلى حد ما مما كان متوقعا في أكتوبر ٢٠٢٤، وهو ما يرجع أساسا لزيادة عدم اليقين بشأن السياسات وتصاعد التوترات التجارية في ظل ضعف الأساسيات الاقتصادية. ونتيجة لذلك، انخفضت أسعار نفط برنت الخام إلى ٦٥ دولارا تقريبا للبرميل في أوائل إبريل ٢٠٢٥، مقارنة بحوالي ٧٥ دولارا للبرميل في أواخر ديسمبر ٢٠٢٤. وفي أوائل شهر إبريل، كان متوسط أسعار العقود المستقبلية لعامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٦ قد بلغ ٦٩ دولارا و٦٥ دولارا للبرميل، على الترتيب، متراجعا بدرجة كبيرة عن متوسط السعر البالغ ٧٩ دولارا للبرميل في عام ٢٠٢٤ والمسار الذي كان متوقعا له في أكتوبر الماضي (الشكل البياني في الإطار ١-١-٢).

^١ في يوليو ٢٠٢٤، حصلت الإمارات العربية المتحدة على زيادة في حصتها بمقدار ٣٠٠ ألف برميل يوميا لكي تستغل تدريجيا طاقتها الإنتاجية الزائدة اعتبارا من يناير ٢٠٢٥. غير أنه تم تأجيل هذه الزيادة لمدة ثلاثة أشهر حتى إبريل ٢٠٢٥، مع تنفيذها على نحو أكثر تدرجا.

الإطار ١-١ (تتمة)

وتبدو حالياً المخاطر المحيطة بآفاق سوق النفط متوازنة بوجه عام. غير أن أوجه عدم اليقين الاقتصادي من تصاعد التوترات التجارية، والتعريفات الجمركية الجديدة، وزيادة التطورات في برنامج الإنتاج الذي أقره تحالف أوبك بلس يمكن أن تضعف أساسيات السوق، مما يشكل مخاطر بتحقيق التطورات السلبية في الأسعار. وفي المقابل، نجد أن التوترات في الشرق الأوسط، وحملة "الضغط الأقصى" على جمهورية إيران الإسلامية، واحتمال إعادة فرض العقوبات الاقتصادية على فنزويلا - بما فيها التعريفات الجمركية الثانوية التي تستهدف البلدان المستوردة للنفط - قد تؤدي إلى مخاوف من حدوث انقطاعات في الإمدادات وفرض ضغوط رافعة للأسعار. ومن شأن تحديثات خطة تحالف أوبك بلس المعلنة في مارس 2025 لتعويض الإنتاج الزائد في سبعة بلدان تنتج النفط بمستويات أعلى من مستهدفات الناتج المتفق عليها، بما فيها العراق وكازاخستان، أن تساعد على الحد من تخمة المعروض النفطي.

مؤلفة هذا الإطار هي شارلوت ساندوز وقدمت الدعم البحثي جارين ناشين.

الإطار ١-٢: تباعد اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

يمثل استمرار الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للداخل مطلباً حيوياً للتنمية الاقتصادية، والتنوع الاقتصادي، واندماج سلاسل القيمة العالمية. غير أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعت عالمياً منذ بدء جائحة كوفيد-١٩، حيث انخفضت التدفقات إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أشد انخفاضاً. وفي الوقت الراهن يتزايد قيام الاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدان ذات الانحياز الجغرافي-السياسي (عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي).^١

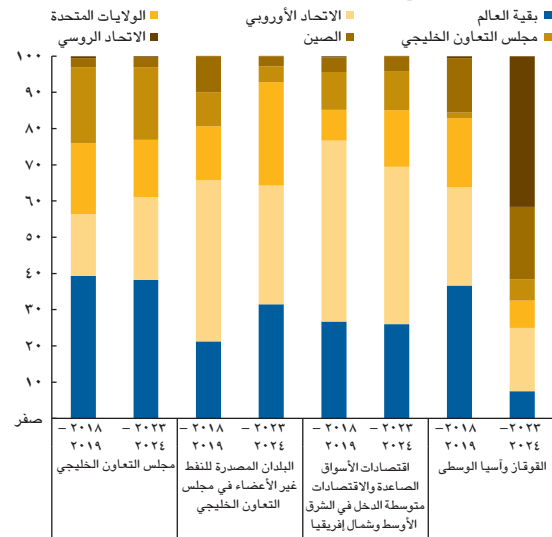
ويظهر التباعد في الاتجاهات العامة عند مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى:

- فقد اجتذبت كل اقتصادات مجلس التعاون الخليجي تدفقات وافدة ضخمة من الاستثمار الأجنبي المباشر منذ بدء الجائحة، حيث ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الكلية بنحو نقطتين مئويتين من إجمالي الناتج المحلي (الشكل البياني في الإطار ١-٢-١، اللوحة ١). وفي إطار خطط التنوع الاقتصادي الطموحة في بلدان المجلس، حصلت في السنوات الأخيرة قطاعات شملت الصناعة التحويلية، والنقل والتخزين، وتجارة الجملة والتجزئة على النصيب الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة، بحيث يشكل أكثر من ٥٠٪ من مجموع صفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- وتباطأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة في بقية أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، على غرار الأسواق الصاعدة الأخرى حول العالم، مع عدد قليل من الاستثناءات نتيجة صفقات المرة الواحدة، مثل صفقة رأس الحكمة التاريخية في مصر بمبلغ ٣٥ مليار دولار. وظل تكوين قاعدة المستثمرين في المنطقة متنوعاً ومستقراً. فلا تزال هناك حصة كبيرة من صفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تأتي من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وبينما تحتفظ المؤسسات الاستثمارية في مجلس التعاون الخليجي، ومعظمها من صناديق الثروة السيادية، بتواجد ملحوظ في أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإن مشاركة المستثمرين الصينيين لا تزال محدودة نسبياً.

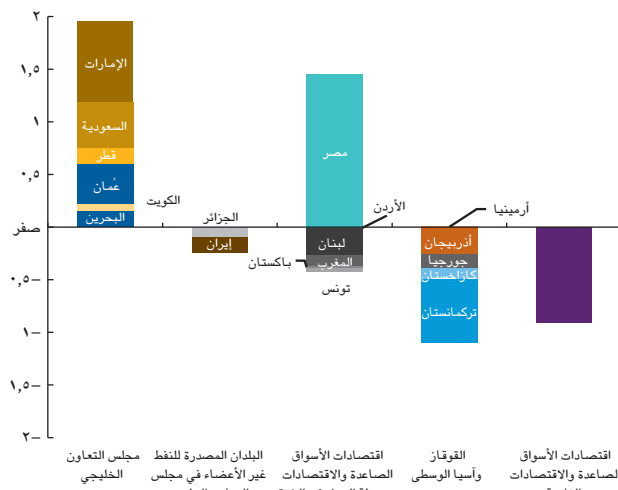
الشكل البياني في الإطار ١-٢-١: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وباكستان، ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى: الاستثمار الأجنبي المباشر

٢- حصة صفقات الاستثمار المباشر الموجه إلى الداخل حسب المصدر

(الحصة ٪ من إجمالي عدد الصفقات، ٢٠٢٣ - ٢٠٢٤ مقابل ٢٠١٨ - ٢٠١٩)



١- التكوين الإقليمي لمجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي (التغير بالنقاط المئوية، ٢٠٢٣ - ٢٠٢٤ مقابل ٢٠١٨ - ٢٠١٩)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وأداة Orbis Crossborder Investment لبيانات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظات: ترصد اللوحة ١ في الشكل البياني المساهمات المرجحة بإجمالي الناتج المحلي في التغير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة. وفي اللوحة ٢ من الشكل البياني، تم تعديل إجمالي عدد الصفقات حسب إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في كل بلد قبل تجميعه على المستوى الإقليمي.

مؤلفة هذا الإطار هي سوبي سوفيتا فيلكومار.

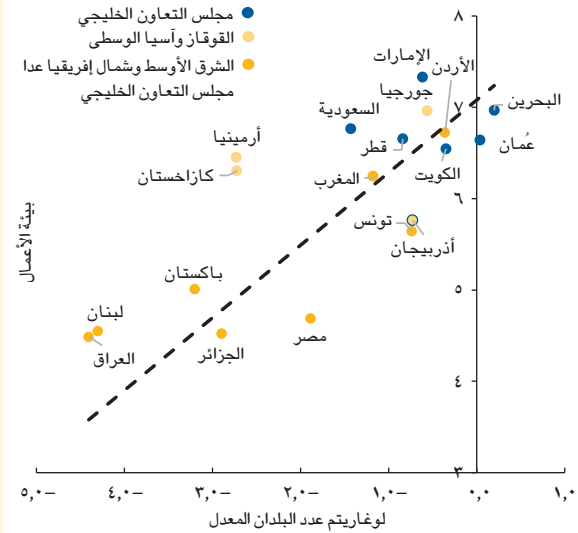
^١ البيانات عن تدفقات صفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائية مستمدة من قاعدة بيانات أداة Orbis Crossborder Investment، مؤسسة موديز. وتشمل هذه البيانات مشروعات الاستثمار في الأصول الجديدة وعمليات الدمج والاستحواذ، على حد سواء، وتم إعدادها غالباً من مصادر متاحة للاطلاع العام. ولا توفر قاعدة بيانات Orbis بيانات موثوقة عن قيمة كل صفقة. وبالتالي، يبحث هذا التحليل في الصفقات التي تم الإعلان عنها أو المكتملة (المؤكد أو المفترض صحة بياناتها).

الإطار ١-٢ (تتمة)

■ وفي منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، تزامن التباطؤ الكلي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة مع حدوث ارتفاع ملحوظ في حصة الاستثمار الأجنبي المباشر الروسي (الشكل البياني في الإطار ١-٢-١، اللوحة ٢)، وهو ما تأثر على الأرجح بتحويل التجارة بسبب العقوبات الاقتصادية والتحول المستمر في التحيزات الجغرافية-السياسية (عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير الاستقرار المالي العالمي؛ وتقرير UNCTAD 2024). وخلال هذه الفترة، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة من روسيا، رغم تراجعها الكلي، في كل بلدان القوقاز وآسيا الوسطى، باستثناء جمهورية قيرغيزستان.

وقد ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى محتفظة بتماسكها إلى حد ما. غير أن هناك أهمية بالغة لإجراء الإصلاحات لتعزيز بيئة الأعمال - تقوية سيادة القانون، وتحسين الإطار التنظيمي وحقوق الملكية - بغية التخفيف من المخاطر المصاحبة لتزايد عدم اليقين العالمي. وقد سطرت بلدان مجلس التعاون الخليجي قصة نجاحها في هذا الخصوص، حيث أقرت إصلاحات مواتية للأعمال ومبادرات على مستوى السياسات تجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة وتحافظ عليها (الشكل البياني في الإطار ١-٢-٢).

الشكل البياني في الإطار ١-٢-٢: عدد صفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وبيئة الأعمال، ٢٠٢١-٢٠٢٢



المصادر: مؤسسة موديز، قاعدة بيانات أداة Orbis Crossborder Investment؛ و Fraser Institute؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تم تعديل عدد الصفقات لكل بلد حسب إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. وتم حساب مؤشر بيئة الأعمال كمتوسط بسيط لمؤشرين فرعيين في "مؤشر الحرية الاقتصادية" من إعداد مؤسسة Fraser Institute، هما: (١) التنظيم، و(٢) النظام القانوني وحقوق الملكية.

الإطار ١-٣: تغيرات سياسات التجارة العالمية وآثارها على الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

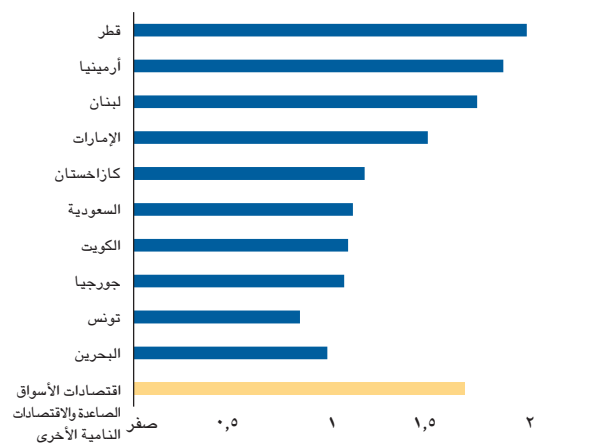
أدت التغيرات الأخيرة في السياسة التجارية الأمريكية إلى تعديلات في التعريفات الجمركية الأمريكية على الواردات. ورغم إيقاف العمل مؤقتًا بزيادات التعريفات الجمركية المعلنة في ٢ إبريل اعتبارًا من ٩ إبريل بالنسبة لمعظم البلدان (بما فيها بلدان المنطقة)، فقد استمر تطبيق زيادة أساسية بنسبة ١٠٪. أما البلدان التي فرضت تعريفات جمركية ثأرية فلا تزال تواجه معدلات مرتفعة في التعريفات الجمركية. ونتيجة لذلك ارتفعت معدلات التعريفات الجمركية إلى مستويات لم نشهدها على مدى قرن مضى.

وفي منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) والقوقاز وآسيا الوسطى (CCA) بلغت التعريفات الجمركية المعلنة في ٢ إبريل معدلات مرتفعة - بين ٢٠٪ و ٤٠٪ - على بلدان مثل الجزائر والعراق والأردن وكازاخستان وليبيا وباكستان وسوريا وتونس بينما كانت بمعدل السيناريو الأساسي وقدره ١٠٪ على بلدان أخرى.

غير أن البلدان المصدرة للنفط تفيد من إعفاءات تخص الطاقة، مما يترتب عليه فرض معدل تعريف جمركية فعلي منخفض جدا على صادراتها للولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، نجد أن صادرات السلع غير النفطية من معظم الاقتصادات في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى إلى الولايات المتحدة تشكل نسبة ضئيلة من مجموع صادراتها من السلع غير النفطية. وفي معظم اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تبلغ هذه النسبة أقل من ١٪ من إجمالي الناتج المحلي (مع بلوغها أعلى مستوى في الأردن والبحرين عند ٥,٦٪ و ٢,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي، على الترتيب)، في حين أنها أقل من نصف في المائة من إجمالي الناتج المحلي في كل اقتصادات منطقة القوقاز وآسيا الوسطى.

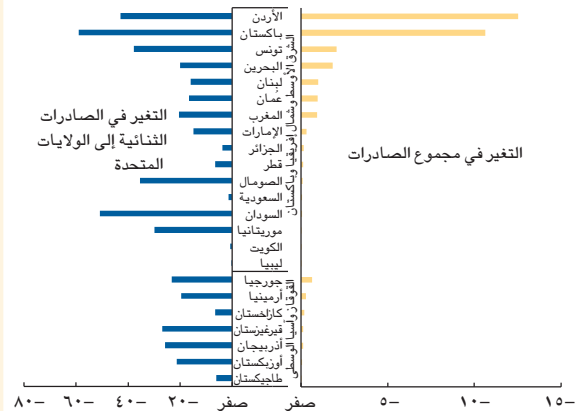
ولذلك، رغم احتمال حدوث تغيرات هائلة في صادرات بعض البلدان إلى الولايات المتحدة نتيجة التعريفات الجمركية المعلنة في ٢ إبريل، فإن التأثير المباشر (التوازن الجزئي) على مجموع الصادرات محدود (الشكل البياني في الإطار ١-٣-١). وبينما سيكون التأثير أقل من ١٪ في معظم اقتصادات منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى، فإن التأثير على باكستان والأردن، وإن كان متوقفا على إجراء مزيد من المناقشات والاتفاقات، قد يكون أكبر من ذلك نظرا لأن صادراتهما إلى الولايات المتحدة تشكل نسبة أكبر في مجموع صادراتهما.

الشكل البياني في الإطار ١-٣-٢: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: الانكشاف على الطلب الخارجي (مرونة نمو إجمالي الناتج المحلي تجاه الطلب الخارجي، %)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني في الإطار ١-٣-١: تقديرات التأثير المباشر قصير الأجل لزيادة التعريفات الجمركية على الصادرات (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: الأعمدة تمثل التأثير المباشر (التوازن الجزئي) من التعريفات الجمركية الأمريكية المعلنة في ٢ إبريل.

وقد يترتب على عواقب تزايد التوترات التجارية الأوسع نطاقا تأثير أشد على بعض اقتصادات منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى. فزيادة تدابير الحماية والإجراءات الثأرية يمكن أن يكون لها تأثير سلبي بالغ على النمو العالمي، وتتسبب في اضطرابات مزمنة في سلاسل الإمداد، وتقيد الاستثمار الأجنبي المباشر، وتزيد من تشديد الأوضاع المالية. ويتصف عدد قليل من اقتصادات المنطقتين بدرجة كبيرة نسبيا من مرونة نمو إجمالي الناتج المحلي تجاه الطلب الخارجي.

الإطار ١-٣ (تتمة)

(مما يؤثر على صادراتها السلعية، وعائدات السياحة، وتحويلات المغتربين الموجهة للداخل).^١ وبالنسبة لأكثر ١٠ بلدان انكشافا نجد أن أي انخفاض بنسبة ١٪ في معدل نمو شركائها التجاريين يمكن أن يؤدي إلى خسارة في إجمالي الناتج المحلي بنسبة تتراوح بين ١٪ و ١,٨٪ (الشكل البياني في الإطار ١-٣-٢). وسوف تكون البلدان المصدرة للنفط، التي تتسم بدرجة عالية من مرونة النمو تجاه الطلب الخارجي، عرضة للمخاطر على وجه الخصوص إذا استمرت أسعار النفط المنخفضة بسبب تباطؤ النمو العالمي. وعلاوة على ذلك، نجد أن تجدد الضغوط التضخمية يمكن أن يسفر عن بيئة أسعار الفائدة المرتفعة لفترة طويلة في ظل اتساع فروق العائد على السندات السيادية في المنطقة، بحيث تؤثر بصفة خاصة على العديد من بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان، نتيجة لمستويات مديونيتها المرتفعة.

مؤلفا هذا الإطار هما حسن دودو وكارمن نايدو.

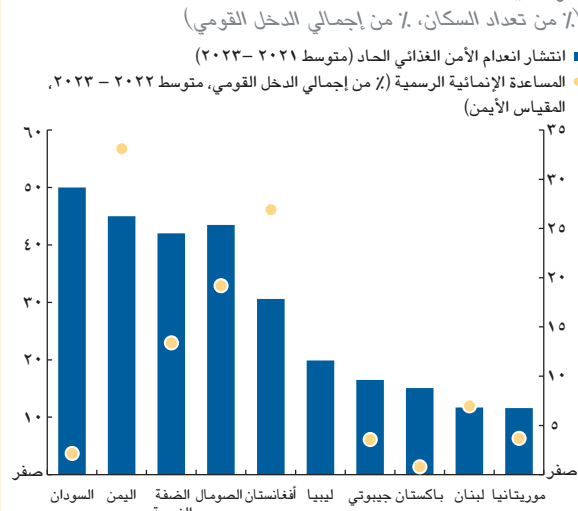
^١ تُعرّف مرونة النمو تجاه الطلب الخارجي بأنها النسبة المئوية للتغير في نمو إجمالي الناتج المحلي نتيجة تغير بنسبة قدرها ١٪ في نمو إجمالي الناتج المحلي المرجح بالصادرات في البلدان الشريكة في التجارة. ويتم تقدير المرونة باستخدام تحليل الانحدار، حيث يتم التنقيب بمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على أساس النمو المرجح بالصادرات في البلدان الشريكة في التجارة لعدد ٢٧ بلدا في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى خلال الفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠٢٣. ويستبعد هذا التحليل أفغانستان وليبيا وسوريا وتركمانستان والصفة الغربية وغزة بسبب نقص البيانات.

الإطار ١-٤: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: المساعدة الإنمائية الرسمية وانعدام الأمن الغذائي

تراجع إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى مستويات الفترة السابقة لجائحة كوفيد-١٩ (الشكل البياني في الإطار ١-٤-١). فقد سجلت المبالغ المنصرفة ارتفاعاً خلال الفترة من ٢٠١٩-٢٠٢١، لتصل ذروتها حوالي ٢٦ مليار دولار للاقتصادات منخفضة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و٢٠ مليار دولار لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان. غير أن تدفقات المساعدة الإنمائية تراجعت منذ ذلك الوقت لحوالي ٢١ مليار دولار و١٥ مليار دولار، على الترتيب، بحيث تألفت كلها تقريباً من المنح.

وتضطلع المساعدة الإنمائية الرسمية بدور بالغ الأهمية في توفير المعونة الغذائية والمساعدات الإنسانية للدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، حيث يعاني كثير من السكان من انعدام الأمن الغذائي الحاد (الشكل البياني في الإطار ١-٤-٢). فأكثر من ٤٠٪ من السكان في أفغانستان، والصومال، والسودان، وسوريا، والصفة الغربية وغزة يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، بينما يتضرر أكثر من ٣٠٪ من السكان في اليمن^١. وتعتمد هذه البلدان بصفة خاصة على المساعدة الإنمائية الرسمية، وخاصة اليمن (حيث تعادل التدفقات الداخلة من المساعدة الإنمائية الرسمية ٣٣٪ من إجمالي الدخل القومي) وأفغانستان (٢٧٪) والصومال (١٩٪). وأي تراجع في المساعدة الإنمائية الرسمية لهذه البلدان الضعيفة يمكن أن تكون له عواقب إنسانية وخيمة، مع احتمال أن يوجب القلاقل ويزيد احتمالات المجاعة.

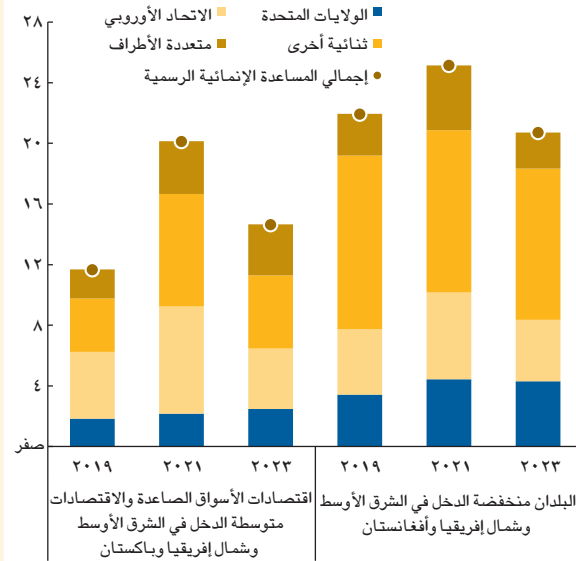
الشكل البياني في الإطار ١-٤-٢: أكثر من ١٠ بلدان تضرراً من انعدام الأمن الغذائي واعتماداً على المساعدة الإنمائية الرسمية



المصادر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: التقديرات بالنسبة للسودان مستمدة من تقديرات برنامج الأغذية العالمي عن النسبة المئوية للسكان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي الحاد في ٢٠٢٤. أما التقديرات بالنسبة للصفة الغربية وغزة، واليمن فهي مستمدة من تقديرات مبادرة التصنيف المتكامل لمرحلة الأمن الغذائي عن النسبة المئوية من السكان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي الحاد في ٢٠٢٤.

الشكل البياني في الإطار ١-٤-١: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأفغانستان، وباكستان: المساعدة الإنمائية الرسمية حسب المصدر (بمليارات الدولارات)



المصادر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وقاعدة بيانات المساعدة الإنمائية الرسمية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: الاتحاد الأوروبي يشمل التدفقات الثنائية من بلدان الاتحاد الأوروبي.

مؤلفا هذا الإطار هما إيلياكيم كاكبو وكارمن نايدو.

^١ بالنسبة لسوريا، تشير تقديرات برنامج الأغذية العالمي إلى أن ١٣ مليون سوري يواجهون انعدام الأمن الغذائي (حوالي ٥٦٪ من السكان في عام ٢٠٢٣). ولا توجد بيانات متاحة حول حالات انعدام الأمن الغذائي الشديدة والحاد.

الإطار ١-٥: الدروس المستخلصة من الجهود الدولية في الاقتصادات في مرحلة ما بعد الصراع

شهدت عدة اقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا صراعات مكثفة ومتكررة أسفرت عن مستويات لا حصر لها من المعاناة الإنسانية والدمار الاقتصادي، وآخرها الصراعات في غزة ولبنان والسودان وسوريا. والحاجة ماسة حالياً للدعم العاجل والمنسق من المجتمع الدولي لتلبية الاحتياجات الإنسانية في ظل تزايد الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي، مما يلحق الضرر بشرائح كبيرة من السكان. وبعيدا عن الأزمة المباشرة، نجد أن عملية إعادة البناء والتعافي في أعقاب الصراعات تشكل تحدياً معقداً له أبعاد إنسانية وأمنية واقتصادية. وتتطلب هذه المهمة متعددة الجوانب تضامناً من الجهود من الأطراف المعنية الداخلية والخارجية، بما فيها المؤسسات الدولية.

وفي الساحة الاقتصادية، سوف تقتضي هذه الجهود إجراء تقييم شامل للأضرار الاقتصادية، وتعبئة المساعدة المالية، والدعم للبلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتحديد أولويات وتسلسل تنفيذ الإصلاحات الهيكلية بعناية حسب قدراتها (تقرير IMF 2022). وينخرط صندوق النقد الدولي منذ فترة طويلة في جهود الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات ويضطلع بدور حيوي في هذه الجهود عن طريق تقديم خدمات تنمية القدرات وإسداء المشورة بشأن السياسات وتوفير المساعدة المالية بهدف استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي. ومن خلال خبرات الصندوق في مشاركته في جهود الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان -مثل أفغانستان بعد عام ٢٠٠١، والعراق بعد عام ٢٠٠٣، ولبنان بعد عام ٢٠٠٦ - تتأكد أهمية التركيز على أربعة أبعاد رئيسية لضمان فعالية التعافي بعد الصراعات:

- إرساء الأسس اللازمة في أقرب وقت ممكن، مع التركيز على إنشاء مؤسسات اقتصادية تعمل بكفاءة عالية: تتيح الفترة المبكرة من مرحلة ما بعد الصراع فرصة فريدة لتنفيذ إصلاحات هيكلية عميقة، مع اضطلاع تنمية القدرات بدور حيوي في هذا الصدد. ومن ثم يركز صندوق النقد الدولي على بناء المؤسسات، وتوفير البيانات، والحوكمة، وأهم الإصلاحات الهيكلية. وفي حالتي أفغانستان بعد ٢٠٠١ والعراق بعد ٢٠٠٣، قدم الصندوق خدمات مكثفة في هيئة مشورة بشأن السياسات وتنمية القدرات بغية إعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية الرئيسية، مثل وزارة المالية والبنك المركزي. وفي لبنان (بعد ٢٠٠٦)، قدم الصندوق خدمات تنمية القدرات لتحسين الإدارة المالية العامة، وتقييم سلامة القطاع المصرفي، وتحسين إحصاءات مالية الحكومة. وفي البلدان الثلاثة في مرحلة ما بعد الصراع (أفغانستان والعراق ولبنان) أكد الصندوق الحاجة إلى سياسات مالية عامة سليمة ومتوازنة وإطار قوي للسياسة النقدية من أجل دعم استقرار سعر الصرف وخفض التضخم.
- تحقيق "مكاسب سريعة" للحفاظ على زخم الإصلاحات: يجب أن تكون السلطات القطرية قادرة على إظهار تقدم ملموس في السنوات الأولى بعد الصراع للحفاظ على زخم الإصلاحات وبناء التأييد الشعبي لتنفيذ إصلاحات هيكلية أعمق. وهناك أهمية بالغة لإعطاء الأولوية لإنشاء نظم مدفوعات تتمتع بالكفاءة، ودفع رواتب القطاع العام في الوقت المناسب، وتوفير الخدمات العامة الأساسية. وعلى سبيل المثال، في أواخر ٢٠٠٢، أصدرت أفغانستان عملة جديدة بدعم من مساعدة الصندوق المكثفة في مجال تنمية القدرات، مما أدى إلى استقرار التضخم وسعر الصرف.
- الحصول على دعم قوي من الرعاة الرئيسيين من بين الجهات المانحة، في هيئة تمويل خارجي ومناصرة مبدأ الإصلاح: في حالة أفغانستان بعد ٢٠٠١، قدمت كبرى بلدان الغرب مساهمات هائلة مولّت مشروعات البنية التحتية الحيوية، ودعمت المؤسسات الحكومية الجديدة وإصلاحات الحوكمة، وعززت الأوضاع الأمنية. وبعد موافقة الصندوق على عقد اتفاق بموجب تسهيل النمو والحد من الفقر، وافق المانحون في نادي باريس في عام ٢٠٠٦ على إلغاء أو إعادة هيكلة جزء كبير من ديون أفغانستان الخارجية التي كانت قد بلغت ٣٤٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في نهاية ٢٠٠١. وبحلول عام ٢٠١١ تمكنت أفغانستان بمقتضى مشاركتها في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من تخفيض دينها الخارجي إلى ٧٪ من إجمالي الناتج المحلي. وفي العراق، قامت الولايات المتحدة بدور رئيسي في تنسيق جهود الإعمار، وفي عام ٢٠٠٤ حصل العراق على تخفيض بنسبة ٨٠٪ في ديونه الخارجية (بنسبة قدرها ٣٣٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في نهاية ٢٠٠٣) من خلال نادي باريس، بشرط النجاح في استكمال برنامجه الاقتصادي الذي يدعمه الصندوق. وبعد صراع عام ٢٠٠٦ في لبنان، قام المجتمع الدولي، وخاصة الولايات المتحدة وفرنسا، بتعبئة دعم ضخم لصالح المساعدة الإنسانية وجهود إعادة الإعمار في لبنان. غير أن هناك مواطن ضعف اقتصادي كبير ظل دون معالجة نتيجة عدم وجود استراتيجية شاملة لإعادة هيكلة الديون والإصلاحات الهيكلية الضرورية.

الإطار ١-٥ (تتمة)

■ الحفاظ على الأمن: يمكن أن يؤدي استمرار انعدام الأمن وما يترتب عليه من عدم يقين إلى ردع استثمارات القطاع الخاص وعرقلة التنمية الاقتصادية وجهود إعادة الإعمار. وهناك أهمية بالغة لتوفير التمويل الكافي للقطاع الأمني، فبدونه يصبح تحقيق إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية صعب المنال. وعلى سبيل المثال، أكد إطار التنمية الوطنية الأفغاني المعتمد في ٢٠٠٢ على أهمية الأمن، مما أدى إلى توفير دعم كبير من الجهات المانحة للتدريب وتجهيز قوات الأمن الأفغاني. وفي العراق، تسببت التحديات الأمنية في عرقلة استدامة المالية العامة، لأن القطاع العام ظل مصدر التوظيف الأساسي. فقد كان الوضع الأمني معوقاً رئيسياً أمام المستثمرين من القطاع الخاص الأجنبي والمحلي الراغبين في توسيع نطاق أنشطة أعمالهم، مما ساهم في الحد من نجاح جهود إعادة الإعمار غير النفطية (دراسة Matsunaga 2019). وفي لبنان بعد ٢٠٠٦، أثرت الأحداث الأمنية المتكررة وأجواء عدم اليقين بشأن الأوضاع الأمنية تأثيراً سالباً على ثقة المستثمرين، والنشاط الاقتصادي، وتنفيذ الإصلاحات.

مؤلفا هذا الإطار هما فارس عبد الرحمن وسيربيل بوزا، مع مساهمات من لورا جاراميلو، ونورا نيوتبوم، وألكسندر تيبمان، وأفرقة الصندوق القطرية المعنية بأفغانستان والعراق ولبنان.

المراجع

International Monetary Fund (IMF). 2022. "The IMF Strategy for Fragile and Conflict-Affected States." IMF Policy Paper 2022/04, Washington, DC.

International Monetary Fund (IMF). 2024. "Gulf Cooperation Council: Pursuing Visions Amid Geopolitical Turbulence: Economic Prospects and Policy Challenges for the GCC Countries." IMF Policy Papers 24/66, Washington, DC.

Matsunaga, Hideki. 2019. *The Reconstruction of Iraq after 2003: Learning from Its Successes and Failures*. Washington, DC: World Bank.

Syria Observatory for Human Rights (SOHR). 2024. "Syrian Revolution 13 Years On: Nearly 618,000 Persons Killed since the Onset of the Revolution in March 2011." *Syria Observatory for Human Rights*, March 15. https://www.syriahr.com/en/328044/?doing_wp_cron=1742576015.6567549705505371093750.

UN Conference on Trade and Development (UNCTAD). 2024. *World Investment Report 2024: Investment Facilitation and Digital Government*. New York: United Nations.

UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). 2025a. "Reported Impact Snapshot: Gaza Strip." February 25. <https://www.ochaopt.org/content/reported-impact-snapshot-gaza-strip-25-february-2025>.

UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). 2025b. "Lebanon: Flash Update #61: Escalation of Hostilities in Lebanon, as of 27 February 2025." OCHA Lebanon, Beirut. <https://www.unocha.org/publications/report/lebanon/lebanon-flash-update-61-escalation-hostilities-lebanon-27-february-2025>.

UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). 2025c. "Syria Hub." OCHA, accessed March 4, 2025. <https://www.ocha-sy.org>.

الجدول ١-١: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٢٢ - ٢٠٢٦

(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

توقعات				
٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ^١				
٣,٤	٢,٦	١,٨	٢,١	٥,٥
٠,١	٠,٣	٢,٨	٥,٤	١٠,٠
٣,٢-	٣,٤-	١,٦-	٠,٠	٣,٤
١٠,٧	١٣,٧	١٤,٦	١٤,٩	١٣,٦
البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا				
٣,١	٢,٣	٢,٢	٢,١	٥,٨
٢,٨	٢,٧	٣,٤	٤,٦	٤,٦
١,٣	١,٧	٤,٧	٧,٥	١٤,٢
٣,٤-	٢,٤-	٠,٦-	١,٣	٥,٨
١٠,٣	١٠,٦	٨,٦	١١,٣	١٢,٦
مجلس التعاون الخليجي				
٤,١	٣,٠	١,٧	٠,٤	٧,١
٣,٥	٣,٤	٣,٨	٣,٦	٥,٦
١,٩	٢,٤	٦,٢	٨,٧	١٦,٢
٠,٢-	٠,٢-	١,٥	٣,٢	٧,٥
١,٩	١,٩	١,٦	٢,٢	٣,٣
البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من غير أعضاء مجلس التعاون الخليجي				
١,٨	١,٤	٢,٧	٤,١	٤,٢
١,٩	١,٨	٢,٩	٥,٨	٣,٤
٠,١	٠,١	١,٦	٤,٨	٩,٥
٧,٦-	٧,٤-	٥,٤-	٢,٩-	١,٧
٢١,٤	٢١,٩	١٧,٤	٢٢,٨	٢٥,١
البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ^١				
٤,١	٣,٤	١,١	٢,١	٤,٨
٤,٨-	٥,٧-	٥,٢-	٢,٩-	٥,٨-
٧,٧-	٧,٦-	٥,٦-	٥,٦-	٥,٤-
١١,٧	١٧,٥	٢٨,٨	٢٣,٥	١٥,٩
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا				
٤,٠	٣,٦	٢,٠	٣,٣	٥,٤
٤,٥-	٥,٧-	٥,٠-	٢,٥-	٥,٢-
٧,١-	٨,٢-	٦,٠-	٥,٤-	٥,٧-
١٠,١	١٥,٥	٢٥,٧	٢٢,٤	١٠,٤
البلدان منخفضة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ^١				
٥,٢	٠,٨	٩,٣-	٩,٧-	٠,١-
٧,٣-	٥,٥-	٦,٩-	٦,٢-	١١,٢-
٣,٢-	٢,٤-	١,٨-	٣,٥-	٢,٠-
٣١,٥	٤٣,٥	٧١,٠	٣٥,٩	٧٧,٠
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأفغانستان وباكستان ^{٢,١}				
٣,٤	٢,٦	١,٩	١,٨	٥,٥
٠,٠	٠,٢	٢,٥	٤,٨	٨,٧
٣,٤-	٣,٦-	٢,١-	٠,٦-	٢,٤
١٠,٣	١١,٧	١٥,٧	١٦,٥	١٣,٤
القوقاز وآسيا الوسطى				
٤,٣	٤,٩	٥,٤	٥,٠	٥,٢
٢,٦-	٢,٠-	١,٣-	٢,٢-	٥,٢
٢,٧-	٢,٦-	١,١-	٠,٧-	٠,٤
٧,٤	٨,١	٦,٧	٩,٨	١٣,١
البلدان المصدرة للنفط في القوقاز وآسيا الوسطى				
٣,٧	٤,٢	٤,٣	٣,٩	٣,٨
٣,٧	٣,٨	٦,١	٤,٢	٦,٠
١,٦-	٠,٦-	١,١	٠,٦	٩,٣
٢,٥-	٢,٢-	٠,٤-	٠,٦	١,٨
٨,٢	٨,٧	٦,٨	١٠,٩	١٤,٢
البلدان المستوردة للنفط في القوقاز وآسيا الوسطى				
٥,٥	٥,٩	٧,٢	٧,١	٧,٧
٤,٨-	٤,٨-	٦,٤-	٨,٨-	٤,٧-
٣,١-	٣,٣-	٢,٦-	٣,٥-	٢,٩-
٥,٩	٧,٠	٦,٦	٧,٦	١١,٠

المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تشير البيانات إلى السنة المالية لأفغانستان وإيران (٢١ مارس/٢٠ مارس)، ومصر وباكستان (يوليو/يونيو).

^١ باستثناء سوريا.^٢ باستثناء أفغانستان في الفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٦.

الجدول ٢-١: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ٢٠٢٤ - ٢٠٢٦
(التغير ٪ على أساس سنوي مقارن)

إبريل ٢٠٢٥			أكتوبر ٢٠٢٤			التعديل منذ أكتوبر ٢٠٢٤		
٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦
١,٨	٢,٦	٣,٤	٢,١	٤,٠	٤,٢	-٠,٣	-١,٤	-٠,٨
٢,٢	٢,٣	٣,١	٢,٣	٤,٠	٣,٩	-٠,١	-١,٧	-٠,٨
١,٧	٣,٠	٤,١	١,٨	٤,٢	٤,٥	-٠,١	-١,٢	-٠,٤
٢,٨	٢,٨	٣,٠	٣,٠	٣,٢	٢,٩	-٠,٢	-٠,٤	-٠,١
-٢,٨	١,٩	٣,١	-٢,٧	٣,٣	٢,٥	-٠,١	-١,٤	-٠,٦
١,٧	٢,٣	٣,٦	١,٠	٣,١	٤,٤	-٠,٧	-٠,٨	-٠,٨
٢,٤	٢,٤	٥,٦	١,٥	١,٩	٥,٨	-٠,٩	-٠,٥	-٠,٢
١,٣	٣,٠	٣,٧	١,٥	٤,٦	٤,٤	-٠,٢	-١,٦	-٠,٧
٣,٨	٤,٠	٥,٠	٤,٠	٥,١	٥,١	-٠,٢	-١,١	-٠,١
٢,٧	١,٤	١,٨	٣,٠	٣,٦	٣,٢	-٠,٣	-٢,٢	-١,٤
٣,٥	٣,٥	٣,٠	٣,٨	٣,٠	٢,٥	-٠,٣	-٠,٥	-٠,٥
٣,٥	-٠,٣	١,١	٣,٧	٣,١	٢,٨	-٠,٢	-٢,٨	-١,٧
-٠,٣	١,٥-	١,٤	-٠,١	٤,١	٥,٢	-٠,٢	٥,٦-	٣,٨-
-٠,٦	١٧,٣	٤,٣	٢,٤	١٣,٧	٤,١	-٣,٠	٢,٦	-٠,٢
١,١	٣,٤	٤,١	١,٥	٣,٩	٤,٩	-٠,٤	-٠,٥	-٠,٨
٢,٠	٣,٦	٤,٠	٢,٤	٣,٨	٤,٥	-٠,٤	-٠,٢	-٠,٥
٢,٤	٣,٨	٤,٣	٢,٧	٤,١	٥,١	-٠,٣	-٠,٢	-٠,٨
٢,٥	٢,٦	٢,٩	٢,٤	٢,٩	٣,٠	-٠,١	-٠,٣	-٠,١
-٧,٥	...	...	...	...	...	...	...	...
٣,٢	٣,٩	٣,٧	٢,٨	٣,٦	٣,٤	-٠,٤	-٠,٣	-٠,٣
١,٤	١,٤	١,٤	١,٦	١,٦	١,٥	-٠,٢	-٠,٢	-٠,١
...	...	...	...	...	...	...	...	...
٩,٣	٠,٨	٥,٢	٨,٣	٥,٥	٩,٤	-١,٠	-٤,٧	-٤,٢
٦,٥	٦,٠	٥,٥	٦,٥	٦,٠	٥,٥	-٠,٠	-٠,٠	-٠,٠
٤,٦	٤,٤	٣,٧	٤,٤	٤,٢	٤,٢	-٠,٢	-٠,٢	-٠,٥
٤,٠	٤,٠	٤,١	٤,٠	٤,٠	٤,١	-٠,٠	-٠,٠	-٠,٠
-٢٣,٤	-٠,٤	٨,٨	-٢٠,٣	٨,٣	١٣,٥	-٣,١	٨,٧	٤,٧
...	...	...	...	...	...	...	...	...
١,٥-	١,٥-	٠,٠	١,٠-	١,٥	٧,٠	-٠,٥	٣,٠	٧,٠
١,٩	٢,٦	٣,٤	٢,١	٣,٩	٤,٢	-٠,٢	-١,٣	-٠,٨
...	...	...	...	...	...	...	...	...
٢,٥	٢,٦	٣,٦	٢,٤	٣,٢	٤,٠	-٠,١	-٠,٦	-٠,٤
٥,٤	٤,٩	٤,٣	٤,٣	٤,٥	٣,٩	١,١	-٠,٤	-٠,٤
٤,٣	٤,٢	٣,٧	٣,٣	٣,٩	٣,١	١,٠	-٠,٣	-٠,٦
٤,١	٣,٥	٢,٥	٣,٢	٢,٥	٢,٤	-٠,٩	-١,٠	-٠,١
٤,٨	٤,٩	٤,٣	٣,٥	٤,٦	٣,٥	-١,٣	-٠,٣	-٠,٨
٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	٢,٣	-٠,٠	-٠,٠	-٠,٠
٧,٢	٥,٩	٥,٥	٦,١	٥,٥	٥,٣	١,١	-٠,٤	-٠,٢
٥,٩	٤,٥	٤,٥	٦,٠	٤,٩	٤,٥	-٠,١	-٠,٤	-٠,٠
٩,٤	٦,٠	٥,٠	٧,٦	٦,٠	٥,٠	١,٨	-٠,٠	-٠,٠
٩,٠	٦,٨	٥,٣	٦,٥	٥,٠	٤,١	٢,٥	-١,٨	-١,٢
٨,٤	٦,٧	٥,٠	٦,٨	٤,٥	٤,٥	١,٦	٢,٢	٠,٥
٦,٥	٥,٩	٥,٨	٥,٦	٥,٧	٥,٧	-٠,٩	-٠,٢	-٠,١

المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تشير البيانات إلى السنة المالية لأفغانستان وإيران (٢١ مارس/ ٢٠ مارس)، ومصر وباكستان (يوليو/يونيو).
١ باستثناء سوريا.
٢ باستثناء أفغانستان.

٢- ركوب الأمواج: بناء القدرة على الصمود في حقبة يشهد فيها عدم اليقين^١

ظلت أجواء عدم اليقين التي تكتنف العالم في تصاعد على مدى العقود القليلة الماضية، وها هي التطورات الأخيرة تطلق موجة جديدة منها. ويقدم هذا الفصل أول تحليل تجريبي للعوامل الدافعة لعدم اليقين وآثاره الاقتصادية في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى.^٢ ويخلص هذا التحليل إلى أن العوامل العالمية والإقليمية مسؤولة عن كثير من الارتفاعات الحادة في عدم اليقين، ولا سيما في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى وبين دول مجلس التعاون الخليجي. وترتبط أيضا العوامل القطرية - الصراعات، وعدم الاستقرار السياسي، وقضايا المناخ، وتفشي الأمراض - بارتفاع عدم اليقين. كذلك يسلط التحليل الضوء على الآثار الاقتصادية السلبية لعدم اليقين. وتشير التقديرات إلى أن الارتفاعات المستمرة في عدم اليقين على مستوى العالم لها أثر سلبي كبير على الناتج الحقيقي، مع تراكم متوسط خسائر الناتج ليلعب نحو ٢,٥٪ بعد عامين. علاوة على هذا، تكون الآثار الاقتصادية السلبية للصدمات الناتجة عن حالة عدم اليقين أكبر في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى مقارنة بما هي عليه في بقية العالم. ويعكس هذا الأمر، جزئيا، متوسلا أعلى من مواطن الضعف الموجودة مسبقا على مستوى الاقتصاد الكلي، من بينها ارتفاع مستويات الدين العام وضعف المؤسسات، وهو ما يؤدي إلى تفاقم هذه الآثار المعاكسة. وتؤكد هذه الاستنتاجات أهمية تعزيز حيز التصرف من خلال السياسات وتنفيذ إصلاحات هيكلية - مثل تعزيز الحوكمة والمؤسسات وأطر الاقتصاد الكلي - لزيادة الصلابة الاقتصادية والتخفيف من آثار ارتفاع عدم اليقين.

١-٢ مقدمة

على مدى الأعوام الخمسة والعشرين الماضية، ظلت أجواء عدم اليقين على مستوى العالم - أي الدرجة التي تكون فيها المعرفة بشأن الوضع الحالي أو المستقبلي للعالم أو فهمه غير مكتملة - في ازدياد بشكل عام، حسبما تشير مختلف المقاييس (الشكل البياني ١-٢).^٣ ويستخدم التحليل الوارد في هذا الفصل مؤشر عدم اليقين العالمي، وهو مؤشر لعدم اليقين الاقتصادي اقترحه دراسة (Ahir, Bloom, and Furceri (2022)، وهو أحد أكثر المقاييس التجريبية استخداما لقياس عدم اليقين مع تغطية قطرية واسعة النطاق.^٤ فعلى مدار الأعوام الخمسة والعشرين الماضية، شهد هذا المؤشر عددا من حالات الارتفاع الحادة، من بينها ما كان بسبب هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، وأزمة الديون السيادية الأوروبية، وجائحة كوفيد-١٩، والحرب الروسية في أوكرانيا (الشكل البياني ٢-٢). وفي عام ٢٠٢٥، عاود مؤشر عدم اليقين العالمي الارتفاع، مقتربا من المستويات التي شوهدت في بداية الجائحة.

ويناقش هذا الفصل تطور أجواء عدم اليقين في بلدان منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى، مع التركيز على العوامل الرئيسية التي تساهم في أجواء عدم اليقين وآثارها الاقتصادية. وهو يبدأ بتحليل كيفية تطور أجواء عدم اليقين على مستوى البلدان في هاتين المنطقتين، ويوضح إلى أي مدى جاء هذا التباين انعكاسا للعوامل العالمية والإقليمية والقطرية (المتفردة). بعد ذلك، يقيم التحليل محددات العوامل القطرية، وي طرح السؤال التالي: ما السمات أو الصدمات على مستوى البلدان المرتبطة بزيادات في أجواء عدم اليقين؟ ثم يستكشف الآثار المالية والاقتصادية لأجواء عدم اليقين، بما في ذلك الطريقة التي يمكن أن تؤدي بها مواطن الضعف الموجودة مسبقا على مستوى الاقتصاد الكلي إلى تفاقم هذه الآثار أو تخفيفها. وأخيرا، استنادا إلى الاستنتاجات، يقدم هذا الفصل توصيات بشأن السياسات للمساعدة على الاسترشاد بها في وضع السياسات الاقتصادية في ظل ارتفاع مستويات عدم اليقين.

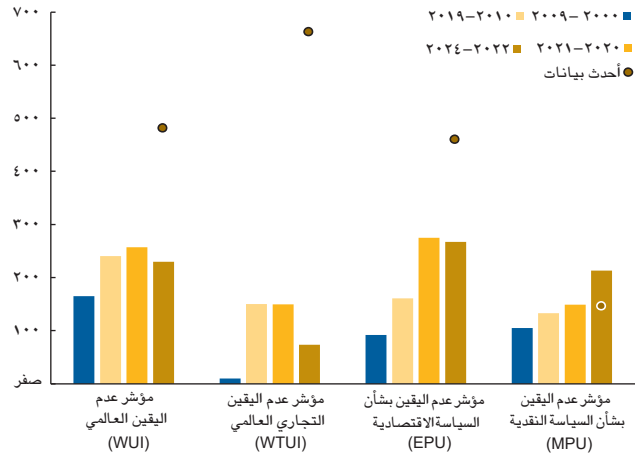
^١ أعد هذا الفصل كل من فارس عبد الرحمن، وبوتير بالتاباييف، وسيريل بوزا (رئيسا مشاركا)، وبرونوين براون، وستيفن دانغ، وكولومب لادريه، وتروي ماثيسون (رئيسا مشاركا)، وبلال تابتي، وكيروي جانغ.

^٢ للأغراض التحليلية في هذا الفصل، التقسيم الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يشمل باكستان.

^٣ في علم الاقتصاد، غالبا ما يتم التمييز بين مفهومين لعدم اليقين هما: المخاطر، التي يمكن فيها تحديد درجة التباين في النتائج المحتملة أو مستواها كمي (يكون توزيع الاحتمالات الأساسية معروفا)، وعدم اليقين "الناتقي"، حيث لا يكون من الممكن تحديد ذلك التباين كمي (يكون توزيع الاحتمالات الأساسية غير معروف؛ راجع دراسة [Knight 1921]). ويرصد مؤشر عدم اليقين العالمي (WUI) المستخدم في هذا الفصل ببساطة مفاهيم عدم اليقين على النحو الذي تعكسه تقارير الخبراء، ولا يعتمد على التعريف الدقيق لعدم اليقين الوارد في التقارير. لمزيد من التفاصيل عن مقاييس عدم اليقين الإضافية، راجع المرفق على شبكة الإنترنت.

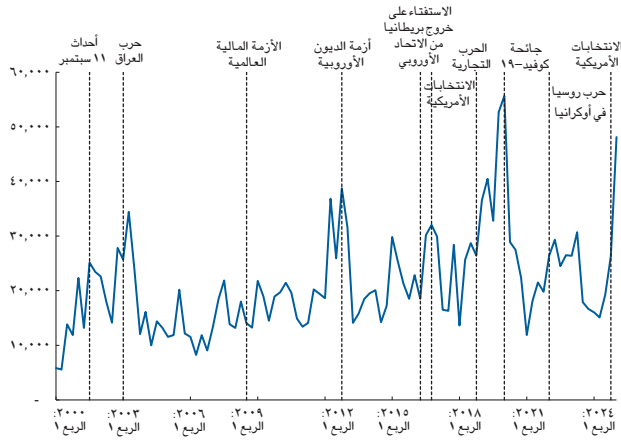
^٤ استنادا إلى تحليل نصوص التقارير القطرية الصادرة عن وحدة المعلومات الاقتصادية التابعة لمجموعة الإيكونوميست، يُنشأ مؤشر عدم اليقين العالمي بإحصاء عدد المرات التي ورد فيها مصطلح "عدم اليقين" والعبارات المتعلقة به، مقسوما على مجموع عدد كلمات كل تقرير (حسب البلد والفترة الزمنية). وهذا المؤشر على المستوى العالمي يُشتق من المتوسط المرجح لمؤشرات عدم اليقين على مستوى البلدان، وعادة ما يتحرك على نحو متسق مع مؤشرات عدم اليقين الأخرى.

الشكل البياني ١-٢: مقاييس عدم اليقين الاقتصادي العالمي (المؤشر)



المصادر: Ahir, Bloom, and Furceri 2022 دراسة؛ ومؤشر عدم اليقين العالمي (WUI)؛ ودراسة Husted, Rogers, and Sun 2017؛ والمؤشر الأمريكي لعدم اليقين بشأن السياسة النقدية (MPU)، ودراسة Davis 2016؛ والمؤشر العالمي لعدم اليقين بشأن السياسة الاقتصادية (EPU)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: مؤشر عدم اليقين العالمي ربع السنوي على المستوى العالمي هو متوسط مرجح بإجمالي الناتج المحلي بالدولار الأمريكي لمؤشرات على مستوى ١٤٣ بلداً وينتهي في الربع الأول من عام ٢٠٢٥. وأحدث المشاهدات المتاحة الخاصة بمؤشر عدم اليقين العالمي، ومؤشر عدم اليقين التجاري العالمي، ومؤشر عدم اليقين بشأن السياسة الاقتصادية، ومؤشر عدم اليقين بشأن السياسة النقدية خاصة بالربع الأول من عام ٢٠٢٥، والربع الثاني من عام ٢٠٢٤ على الترتيب. ويركّب مؤشر عدم اليقين بشأن السياسة الاقتصادية، ومؤشر عدم اليقين بشأن السياسة النقدية باستخدام طريقة مشابهة لطريقة تركيب مؤشر عدم اليقين العالمي، ويستندان إلى نتائج البحوث التي أجرتها كبرى الصحف الأمريكية.

الشكل البياني ٢-٢: مؤشر عدم اليقين العالمي (المؤشر)



المصادر: Ahir, Bloom, and Furceri 2022 دراسة؛ ومؤشر عدم اليقين العالمي (WUI)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: مؤشر عدم اليقين العالمي ربع السنوي على المستوى العالمي هو متوسط مرجح بإجمالي الناتج المحلي بالدولار الأمريكي لمؤشرات على مستوى ١٤٣ بلداً وينتهي في الربع الأول من عام ٢٠٢٥.

٢-٢ العوامل الدافعة المهمة المشتركة لأجواء عدم اليقين

على مدى العقدين الماضيين، شهدت أجواء عدم اليقين (على النحو الذي رصده مؤشر عدم اليقين العالمي) تبايناً كبيراً في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى. فالمتوسطات المرجحة لأجواء عدم اليقين على مستوى البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (ما عدا دول مجلس التعاون الخليجي)، ومجلس التعاون الخليجي، ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى تبعت عن كثب مجموعة من الأحداث العالمية وأيضاً أحداثاً وثيقة الصلة بكل منطقة (الشكل البياني ٢-٣، اللوحات ٢-٤).

- منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (ما عدا دول مجلس التعاون الخليجي): حدثت زيادات كبيرة في أجواء عدم اليقين، خاصة حين انسحبت إسرائيل من غزة في منتصف العقد الأول من القرن الحالي، وخلال الاضطرابات الاجتماعية في أعقاب الانتفاضات العربية.
- دول مجلس التعاون الخليجي: لا تزال أجواء عدم اليقين متقلبة نسبياً، مع حدوث زيادات حادة في لحظات فارقة للمنطقة، مثل انهيار أسعار النفط في أعقاب الركود الكبير، ورفض المملكة العربية السعودية مقعداً غير دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران (خطة العمل الشاملة المشتركة).
- القوقاز وآسيا الوسطى: شهدت أجواء عدم اليقين زيادة كبيرة خلال أحداث إقليمية مهمة، مثل حربي روسيا في جورجيا وأوكرانيا، وعمليات تخفيض قيمة العملات المرتبطة بالروبل الروسي.

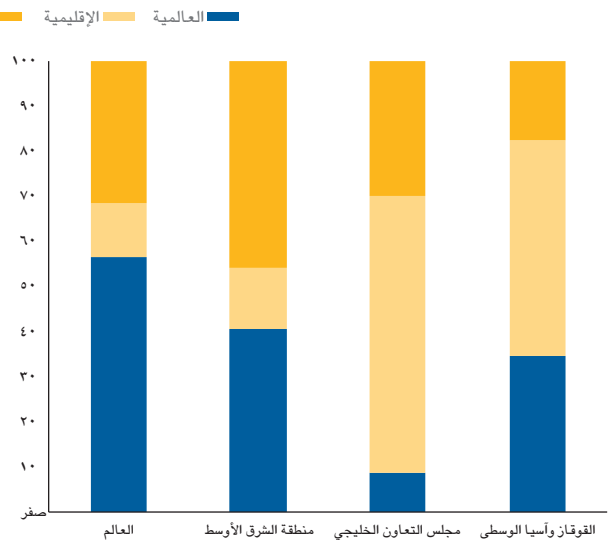
ويمكن استخدام تفكيك إحصائي رسمي لقياس مدى تأثير التغيرات التي طرأت على أجواء عدم اليقين في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى على مدار العقدين الماضيين بثلاثة عوامل هي: العوامل العالمية (المشتركة بين جميع البلدان)، والعوامل الإقليمية (المشتركة بين جميع البلدان في كل منطقة بعد أخذ العوامل العالمية في الحسبان)، والعوامل القطرية/المحلية (ما يتفرد به كل بلد بعد أخذ العوامل العالمية والإقليمية في الحسبان).^٥

^٥ راجع المرفق على شبكة الإنترنت للاطلاع على وصف تفصيلي للمنهجية المتبعة في عمليات تفكيك العوامل الديناميكية لمؤشرات عدم اليقين العالمي التي تعزو تباين أجواء عدم اليقين إلى العوامل الإحصائية الثلاثة الموضحة هنا - العالمية، والإقليمية، والقطرية.

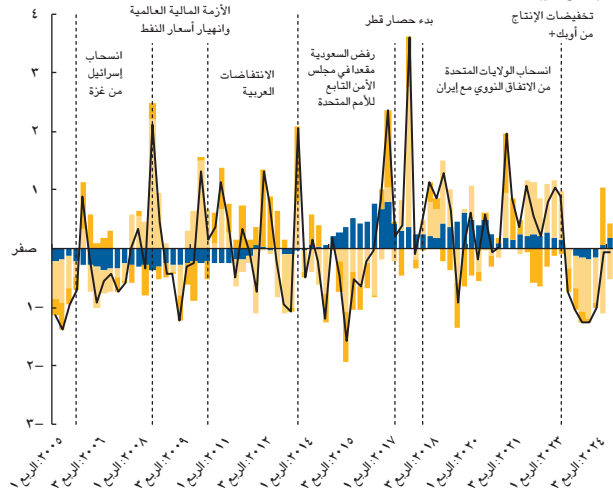
ويُظهر التحليل أن التغيرات في أجواء عدم اليقين كانت متزامنة إلى حد كبير على مستوى البلدان في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى، على الرغم من أن هذا التزامن أقل وضوحاً إلى حد ما من المتوسط في كل البلدان في عينتنا. ففي المتوسط، يُعزى أكثر من نصف التباين في أجواء عدم اليقين على مستوى جميع البلدان في عينتنا من مختلف أنحاء العالم إلى العوامل العالمية، في حين يرجع ١٠٪ من التباين إلى العوامل الإقليمية (الشكل البياني ٢-٣، اللوحة ١). وفي المقابل، تفسر العوامل العالمية حوالي ٣٥٪ من التباين في أجواء عدم اليقين على مستوى البلدان في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (ماعدادول مجلس التعاون الخليجي) والقوقاز وآسيا الوسطى. وتفسر العوامل الإقليمية نحو ٣٠٪ من متوسط التباين، في حين توضح العوامل القطرية النسبة المتبقية. وفي دول مجلس التعاون الخليجي، تبدو العوامل العالمية أقل أهمية في تفسير التباين في أجواء عدم اليقين، حيث لا تمثل سوى ١٠٪ تقريباً من التباين الكلي. وللعوامل الإقليمية دور

الشكل البياني ٢-٣: العوامل الدافعة لأجواء عدم اليقين

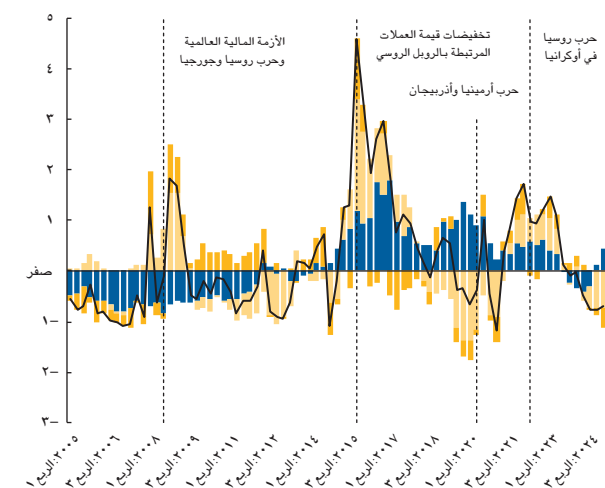
١- العوامل المساهمة في التباين الكلي لأجواء عدم اليقين (%)



٣- مجلس التعاون الخليجي (المؤشر)



٤- القوقاز وآسيا الوسطى (المؤشر)



المصادر: دراسة Ahir, Bloom, and Furceri 2022؛ وقاعدة بيانات مؤشر عدم اليقين العالمي (WUI)؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تعرض الرسوم البيانية عمليات تفكيك المؤشرات المجمع لعدم اليقين (المرجحة بإجمالي الناتج المحلي بالدولار الأمريكي) حسب المنطقة. المشتقة من نموذج للعوامل الديناميكية. وتتم معايرة المؤشرات المجمع لبلوغ متوسط قيمته صفر وانحراف معياري بمقدار واحد على مدى الفترة المحددة. ويفترض النموذج أن أجواء عدم اليقين في كل بلد تنتج عن ثلاثة أنواع من الصدمات: الصدمات العالمية (المشتركة بين جميع البلدان)، والصدمات الإقليمية (المشتركة بين جميع البلدان في كل منطقة بعد أخذ الصدمات العالمية في الحسبان)، والصدمات المحلية (القطرية). ويقدر هذا النموذج باستخدام مؤشرات عدم اليقين ربع السنوية المستخرجة من قاعدة بيانات مؤشر عدم اليقين العالمي التي تغطي ١٤٣ بلداً على مستوى سبع مناطق. وتغطي العينة الفترة من الربع الأول من عام ٢٠٠٠ إلى الربع الأول من عام ٢٠٢٥.

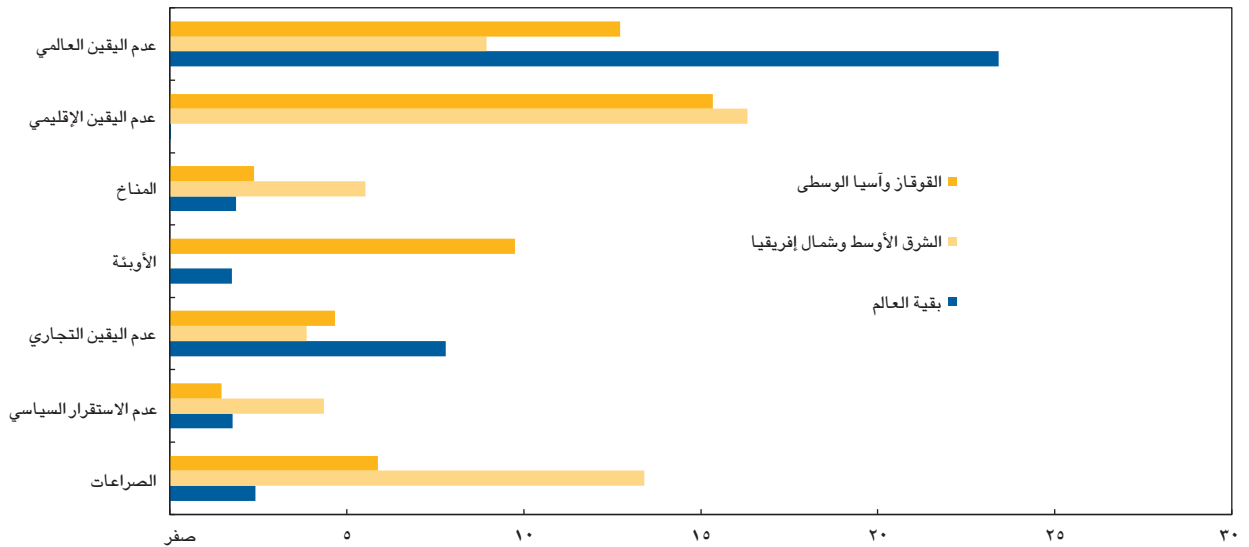
أكثر أهمية في تفسير حالات التباين في أجواء عدم اليقين في دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى (بنسبة ٦٠٪ و ٤٠٪ على الترتيب، من التباين الكلي في المتوسط). أما العوامل القطرية فلها دور أكبر في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (ما عدا دول مجلس التعاون الخليجي). وفي حالة دول مجلس التعاون الخليجي، يعكس الدور المهيمن للعوامل الإقليمية جزئياً اعتمادها الاقتصادي المشترك الأكبر نسبياً على النفط مقارنة بمناطق أخرى.

٢-٣ العوامل القطرية المساهمة في أجواء عدم اليقين تختلف من منطقة إلى أخرى

يستكشف هذا القسم العوامل التي تفسر التباين القطري في أجواء عدم اليقين في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى وبقية العالم. ويحسب انحدار عدم اليقين على مستوى البلدان (مؤشر عدم اليقين العالمي) مقابل مجموعة من المتغيرات القطرية التي يُحتمل أن ترصد مُحَدَّثات مهمة لعدم اليقين، مع استبعاد أثر العوامل الإحصائية العالمية والإقليمية (المحددة في القسم السابق).^٦ وتوضح الاستنتاجات أن عدداً قليلاً من المتغيرات الرئيسية يرتبط بزيادة أجواء عدم اليقين وأن لها أدواراً مهمة في تفسير تباين أجواء عدم اليقين على مستوى البلدان (الشكل البياني ٢-٤):

- المناخ (أوجه التباين في درجات الحرارة). تفسر الصدمات المناخية حوالي ٦٪ من التباين في أجواء عدم اليقين في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهذه نسبة أكبر مما هي عليه في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، وتقريباً ضعف النسبة في بقية العالم، مما يمكن أن يعكس التعرض لمستويات من درجات الحرارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أعلى من أي منطقة أخرى.

الشكل البياني ٢-٤: الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والقوقاز وآسيا الوسطى، وبقية العالم: العوامل المساهمة في أجواء عدم اليقين (نسبة التباين الموضحة)



المصادر: دراسة Ahir, Bloom, and Furceri 2022؛ ومؤشر عدم اليقين العالمي (WUI)؛ والموقع الإلكتروني Our World in Data؛ ومركز السلام النظامي Center for Systemic Peace، Integrated Network for Societal Conflict Research؛ ودراسة Torres Munguía and others 2022، وقاعدة بيانات الأحداث ذات المرجعية الجغرافية التابعة لبرنامج أوبسالا لبيانات الصراعات؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تجمّع الأخطاء المعيارية على المستوى القطري. وحاصل المساهمات النسبية أقل من ١٠٠ لأن حد الخطأ (مكوّن غير مفسّر) يساهم بنسبة ٤٨٪ إلى ٦١٪ من التباين الكلي. ويرصد عدم اليقين بسبب تغير المناخ عن طريق الانحرافات المطلقة عن متوسط درجات الحرارة في البلدان المعنية في الفترة ١٩٩٠-١٩٥٠. وتستند أجواء عدم اليقين الناجمة عن الأوبئة إلى عدد حالات تفشي الأمراض المعدية. وتشمل الأحداث السياسية السلبية الانقلابات الناجحة ومحاولات الانقلاب، أو الانقلابات الذاتية، أو الاغتيالات، أو الاستقالات القسرية للسلطة التنفيذية، وطرد القيادة على أيدي متمردين أو قوى أجنبية، ولكن لا تتضمن مخططات انقلاب مزعومة أو مخططات انقلاب. ويمثل الصراع متغيراً سورياً يساوي ١ حين يتجاوز عدد حالات الوفاة المرتبطة بالصراعات المئتين الخامس والسبعين على مستوى العالم. ويقاس عدم اليقين التجاري بقيمة البلد على مؤشر عدم اليقين التجاري العالمي، ولمزيد من التفاصيل، طالع المرفق على شبكة الإنترنت.

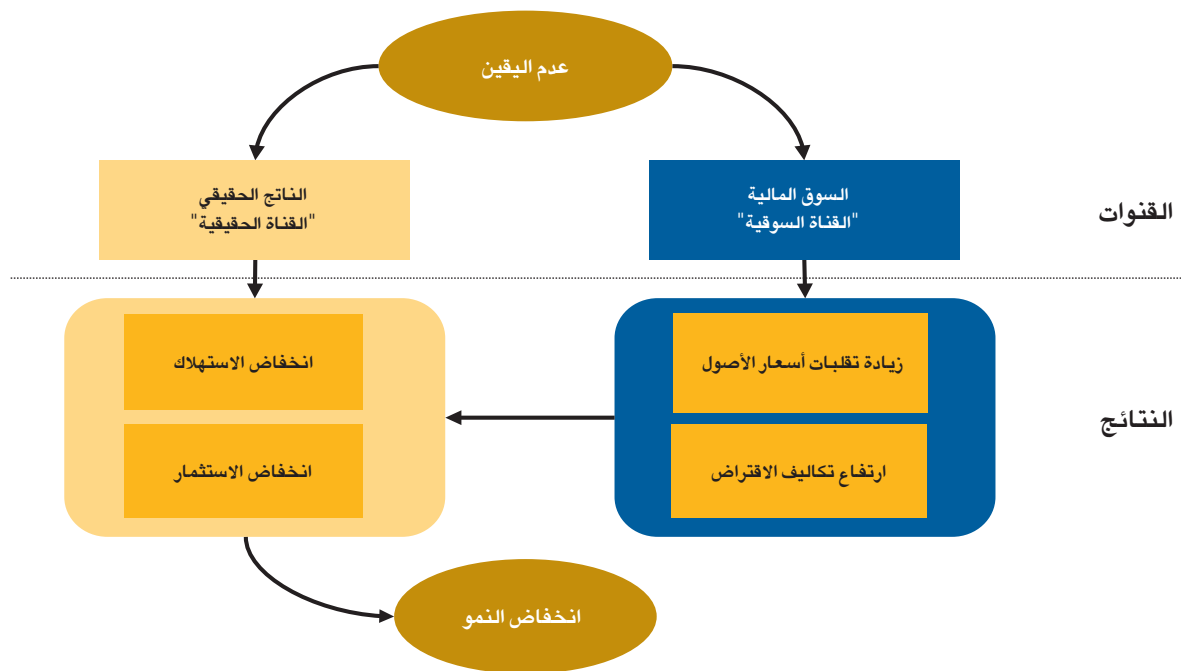
^٦ شملت العينة تسعة عشر بلداً من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وثمانية بلدان من منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، ضمت أفغانستان والجزائر وأرمينيا وأذربيجان ومصر وجورجيا وجمهورية إيران الإسلامية والعراق والأردن وكازاخستان والكويت وجمهورية قيرغيزستان ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وعمان وباكستان وقطر والمملكة العربية السعودية والسودان وطاجيكستان وتونس وتركمانستان والإمارات العربية المتحدة وأوزبكستان واليمن. وتشمل العينة من بقية العالم ١١٣ بلداً. وتحسب المساهمات النسبية باتباع منهجية دراسة Sterck (2019)، باستخدام مجموع متوسط الانحرافات المطلقة كمقياس للمسافة. وتغطي انحرافات السلاسل الزمنية المقطعية الفترة ١٩٩٦-٢٠٢١، مما يعكس مدى توافر البيانات. لمزيد من التفاصيل والتعرف على نتائج الانحدار، راجع المرفق على شبكة الإنترنت. وتكون مستويات عدم اليقين متشابهة في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى، وإن كانت أقل في المنطقتين مما هي عليه في بقية العالم، في المتوسط.

- الأوبئة (تفشي الأمراض المعدية): في بعض الاقتصادات في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، تمثل الأوبئة عوامل مهمة للغاية تساهم في أجواء عدم اليقين، وتفسر حوالي ١٠٪ من التباين فيها. وهذه النسبة مرتفعة بشكل كبير عما هو ملاحظ في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبقية العالم، حيث عادة ما تحدث حالات تفشي الأمراض بشكل أكثر تواترا مما هي عليه في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى.
- عدم الاستقرار السياسي: الأحداث السياسية السلبية، مثل الانقلابات، مسؤولة عن حوالي ٤٪ من التباين في أجواء عدم اليقين في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - أي ضعف تأثيرها في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى وبقية العالم.
- الصراعات: تساهم الصراعات الحادة بأكثر من ١٣٪ في تباين أجواء عدم اليقين في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومقابل ذلك، تقل أهمية الصراعات في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى (بنسبة يمكن تفسيرها تقل عن ٦٪) وفي بقية العالم (أقل من ٢٪). وعادة ما تكون حدة الصراعات في هذه المناطق أقل مما هي عليه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- عدم اليقين التجاري. يفسر عدم اليقين التجاري نسبة أقل من التباين في أجواء عدم اليقين في اقتصادات منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى مقارنة ببقية العالم، مما يعكس انخفاض مستوى تكاملها التجاري مقارنة بمناطق أخرى. وهو السبب في ٥٪ و ٤٪ من التباين، على الترتيب، مقارنة بنسبة ٨٪ في بقية العالم.

٢-٤ الآثار الاقتصادية السلبية لأجواء عدم اليقين

يمكن للزيادات في أجواء عدم اليقين أن تؤثر على الاقتصاد من خلال قناتين رئيسيتين (الشكل البياني ٢-٥). أولاً، يمكن لهذه الزيادات إحداث تحولات مفاجئة في المزاج العام في الأسواق المالية (القناة السوقية)، مما يزيد تقلبات أسعار الأصول وتكاليف الاقتراض من خلال ارتفاع علاوات المخاطر. ثانياً، يمكن أن تقوض الثقة وتدفع المستهلكين إلى اللجوء إلى مزيد من الادخار (الدافع التحوطي)، مما يضعف الاستهلاك؛ وأن تجعل المستثمرين الأجانب والمحليين يرجئون خطط الاستثمار أو حتى يلغونها (القناة الحقيقية).^٧

الشكل البياني ٢-٥: عدم اليقين: قنوات انتقال الأثر



المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

^٧ لمزيد من الرؤى المتعمقة بشأن انعكاسات أجواء عدم اليقين على الاستقرار الاقتصادي الكلي، راجع عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير الاستقرار المالي العالمي.

هذا القسم يقيّم أهمية هاتين القناتين في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى، مع التمييز بين صدمات عدم اليقين المحلية والعالمية:

- يمكن رصد صدمات عدم اليقين المحلية من خلال التغيرات في مؤشر عدم اليقين العالمي على مستوى البلدان. والصدمة التي تشكل مقياسا مرجعيا هي زيادة بمقدار انحراف معياري واحد، ما يعادل قفزة في مستوى عدم اليقين في أحد البلدان من المئين العاشر إلى المئين الستين في توزيع عدم اليقين على مستوى الاقتصادات.
- يمكن رصد صدمات عدم اليقين العالمية عن طريق التغيرات في متوسط مؤشر عدم اليقين العالمي المرجح بإجمالي الناتج المحلي على مستوى العالم. والصدمة التي تشكل مقياسا مرجعيا هي زيادة بمقدار انحراف معياري واحد، ما يعادل قفزة من المئين العاشر إلى المئين الخمسين في التوزيع التاريخي لمؤشر عدم اليقين العالمي.

ويستخدم منهج التوقعات المحلية (راجع دراسة Jordà 2005) لتقدير الاستجابة الديناميكية من المتغيرات الحقيقية والمالية لصدمات عدم اليقين هذه، مع استبعاد أثر العوامل المربكة المحتملة التي يمكن أن تؤثر على نتائج عدم اليقين والنتائج الاقتصادية الكلية على حد سواء.^٨

صدمات عدم اليقين المحلية

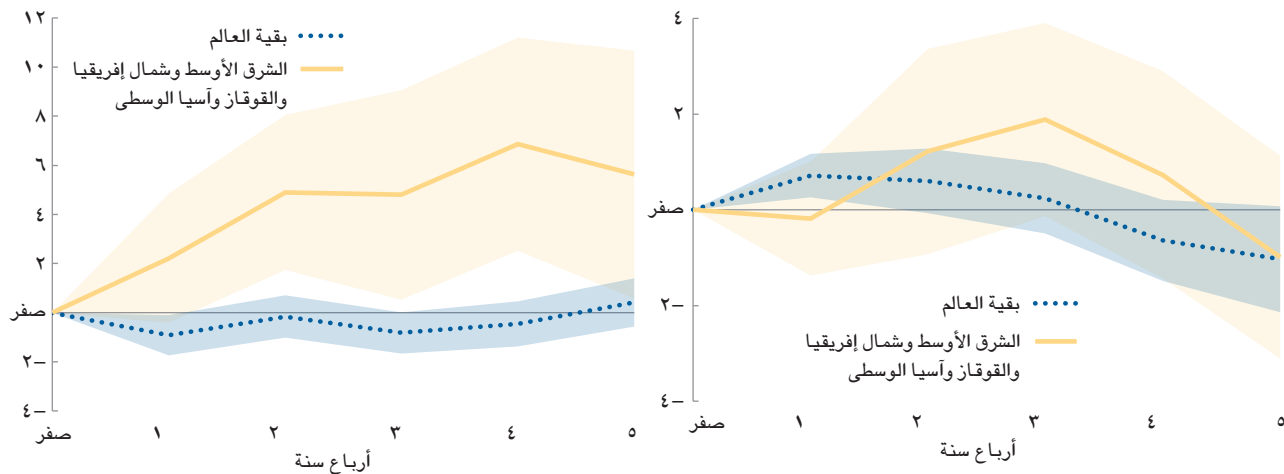
ترتبط صدمات عدم اليقين المحلية بالزيادات المؤقتة في فروق العائد على السندات السيادية وتقلبات أسواق الأسهم بما يتجاوز اتجاهاتها الأساسية بالنسبة للاقتصادات في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى (الشكل البياني ٦-٢).^٩ وحجم هذه التأثيرات أكبر من التأثيرات التي شوهدت في بقية العالم، مع بلوغ ذروة التأثيرات في المتوسط نحو ٢٪ على فروق العائد على السندات السيادية وحوالي ٧٪ فيما يتعلق بتقلبات أسواق الأسهم.^{١٠} وبالنسبة إلى تقلبات أسواق الأسهم، يمكن أن يعكس الأثر

الشكل البياني ٦-٢: منطقتا الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى: تأثير صدمات عدم اليقين المحلية على مؤشرات الأسواق المالية

(٪: تأثير صدمة عدم اليقين بمقدار انحراف معياري واحد)

٢- تقلبات أسواق الأسهم

١- فروق العائد على السندات السيادية



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي؛ ودراسة Ahir, Bloom, and Furceri 2022؛ وقاعدة بيانات مؤشر عدم اليقين العالمي (WUI)؛ وتقدير Sovereign Spread Monitor الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وقاعدة بيانات Finaeon, GFDATABASE؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يُستخدم منهج للتوقعات المحلية لتقييم آثار أجواء عدم اليقين. وتحدث الصدمة في الربع الأول وتقابل زيادة بمقدار انحراف معياري واحد في مؤشر عدم اليقين على المستوى القطري. وتشمل الانحرافات الآثار الزمنية والقطرية (اللوحة ١) أو الآثار الثابتة على سوق الأسهم (اللوحة ٢). وثلاثة فواصل زمنية للصدمة، وثلاثة فواصل زمنية للمتغير التابع. والمساحات المظلمة تمثل فاصل الثقة بنسبة ٩٠٪. وتوضح اللوحة ١ التأثير على فروق العائد على السندات السيادية، المعروف بأنه المتوسط ربع السنوي لفروق العائد اليومية على السندات السيادية المرجحة عبر مختلف آجال الاستحقاق. وتوضح اللوحة ٢ التأثير على تقلبات أسواق الأسهم، المعروف بأنه الانحراف المعياري لأسعار أسواق الأسهم الأسبوعية على مدى الربع المحدد. وتُستبعد من "بقية العالم" البلدان في منطقتي القوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال إفريقيا (وباكستان).

^٨ لمزيد من التفاصيل، راجع المرفق على شبكة الإنترنت.

^٩ تحليل فروق العائد على السندات السيادية يركز على ١٧ اقتصادا في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى، و ٧٠ بلدا في بقية العالم، في حين يركز تحليل تقلبات سوق الأسهم على ١٧ اقتصادا في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى، و ٨٠ بلدا في بقية العالم، مما يعكس توافر البيانات. وترد مناقشة أثر أجواء عدم اليقين على تقلبات سوق الأسهم وأدائها في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في دراستي Chau, Deesomsak, and Wang (2014) و Faniband and Shamsheer (2024) على الترتيب.

^{١٠} بالنسبة لفروق العائد على السندات السيادية، يُترجم هذا إلى زيادة بمقدار ٦,٦ نقطة مئوية بين البلدان في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى.

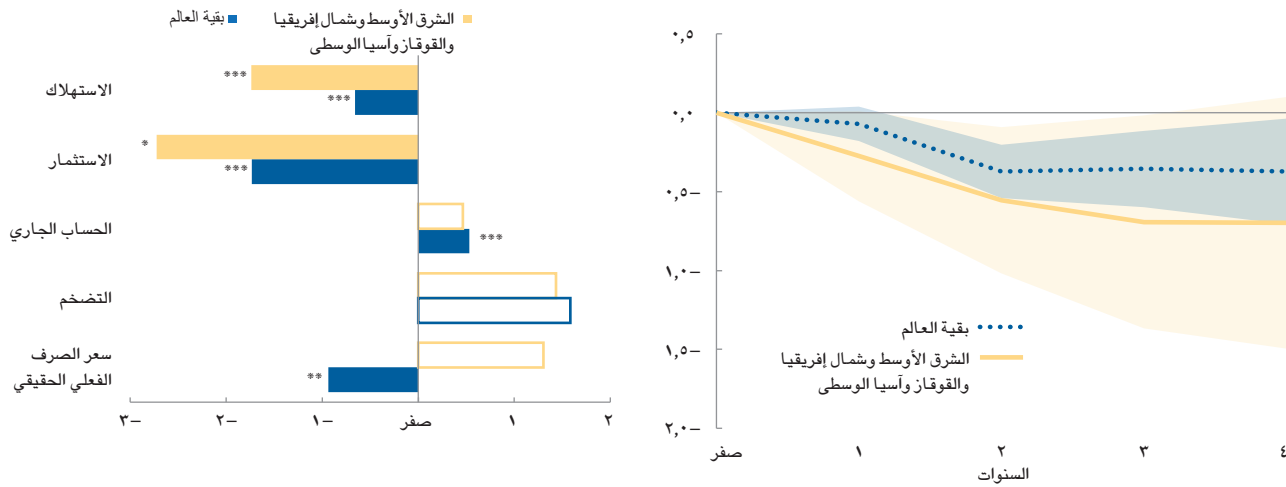
الشكل البياني ٢-٧: منطقتا الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى: آثار صدمات عدم اليقين المحلية على

الاقتصاد الحقيقي

(٪: تأثير صدمة عدم اليقين بمقدار انحراف معياري واحد)

١- إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

٢- متغيرات اقتصادية إضافية



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي؛ ودراسة Ahir, Bloom, and Furceri 2022؛ وقاعدة بيانات مؤشر عدم اليقين العالمي (WUI)؛ ودراسة Torres Munguía and others 2022؛ وقاعدة بيانات الأحداث ذات المرجعية الجغرافية التابعة لبرنامج أوبسالا لبيانات الصراعات؛ وقاعدة بيانات مركز أبحاث وبائيات الكوارث والأحداث الطارئة، قاعدة بيانات EM-DAT الدولية للكوارث؛ ومؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يُستخدم منهج للتوقعات المحلية لتقييم آثار أجواء عدم اليقين. وتحدث الصدمة في العام الأول وتقابل زيادة بمقدار انحراف معياري واحد في مؤشر عدم اليقين على المستوى القطري. وتشمل الانحذارات الآثار الزمنية والقطرية الثابتة، وفاصلين زمنيين للصدمة، وفاصلين زمنيين للمتغير التابع، واستبعاد أثر الانفتاح على التجارة، ونسبة الاستثمار، وصدمة معدلات التبادل التجاري، ونمو الشركاء التجاريين، والسيطرة على الفساد، والصدمة بسبب الصراعات، والكوارث الطبيعية، والأوبئة. والمساحات المظلة تمثل فاصل الثقة بنسبة ٩٠٪. وتوضح اللوحة ١ التأثير على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. ولا يطرأ تغيير على النتائج حين النظر إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير الهيدروكربوني لمُصدري الهيدروكربونات. وتوضح اللوحة ٢ التأثير بعد عامين من الصدمة. وجميع النتائج تعبر عن الاختلافات بالنسب المئوية، باستثناء رصيد الحساب الجاري الذي يُرمز إليه كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، حيث تعبر النتائج عن الاختلافات بالنقاط المئوية. وتُستبعد من "بقية العالم" البلدان في منطقتي القوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال إفريقيا (وباكستان)؛ وتشير الأعمدة الفارغة إلى عدم وجود دلالة إحصائية. $0.10 < p < 0.05$ ؛ $0.01 < p < 0.001$.

الكبير في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى مستويات التطور المالي المنخفضة نسبياً فيهما، والتي تحد من فرص التنويع الاقتصادي واقتسام المخاطر الدولية (الفصل الثالث في عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).

ويوضح التحليل أيضاً تأثيرات أكبر وأطول أمداً على الاقتصاد الحقيقي بسبب صدمات عدم اليقين المحلية في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى، مقارنة بالمناطق الأخرى (الشكل البياني ٢-٧). ففي هاتين المنطقتين، تؤدي صدمات عدم اليقين المحلية إلى تراجع فوري في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (الناتج، الشكل البياني ٢-٧، اللوحة ١) مقارنة باتجاهه الأساسي، مع حد أقصى من الخسائر يبلغ حوالي ٠.٧٪ بعد عامين. وهذا التراجع أكبر بضعفين تقريباً من الخسائر التي شهدتها بقية العالم بسبب أي صدمة مماثلة في حجمها.^{١١}

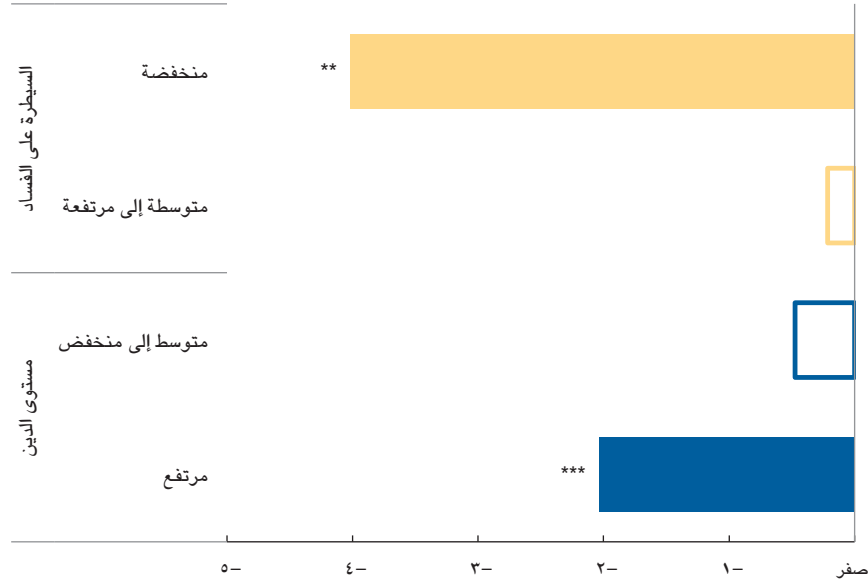
وتأتي استجابة الناتج في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى مدفوعة بتراجعات كبيرة في كل من الاستهلاك والاستثمار، وهي تراجعات أكثر ظهوراً أيضاً منها في مناطق أخرى (الشكل البياني ٢-٧، اللوحة ٢).^{١٢} وعلى الصعيد الخارجي، تميل أرصدة الحساب الجاري إلى التحسن بسبب ضعف الطلب المحلي (وما يرتبط به من تقليص الواردات). كما يرتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي، ربما بسبب ارتفاع معدل التضخم وانتشار أنظمة سعر الصرف الثابت في اقتصادات منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى، على الرغم من أن النتائج ليست ذات دلالة إحصائية.^{١٣}

^{١١} تنطبق أنماط مماثلة عند النظر إلى الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقط.

^{١٢} الآثار على الاقتصاد الحقيقي تُقدَّر بمعدل التواتر السنوي بسبب نقص البيانات.

^{١٣} على سبيل، لم يعتمد أي اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو منطقة القوقاز وآسيا الوسطى نظام سعر صرف قائماً على التعويم الحر على مدى الفترة ١٩٩٠-٢٠١٩، وذلك استناداً إلى تصنيف دراسة (Iizetzki, Reinhart, and Rogoff (2022).

الشكل البياني ٢-٨: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: التأثير على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي حسب مواطن الضعف المحلية الموجودة مسبقا
(٪، تأثير صدمة عدم اليقين بمقدار انحراف معياري واحد)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي؛ ودراسة Ahir, Bloom, and Furceri 2022؛ وقاعدة بيانات مؤشرات عدم اليقين العالمي (WUI)؛ ودراسة Torres Munguía and others 2022؛ وقاعدة بيانات الأحداث ذات المرجعية الجغرافية التابعة لبرنامج أوبسالا لبيانات الصراعات؛ وقاعدة بيانات مركز أبحاث وبائيات الكوارث والأحداث الطارئة، قاعدة بيانات EM-DAT الدولية للكوارث؛ ومؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يُستخدم منهج التوقعات المحلية لتقييم آثار أجواء عدم اليقين. وتحدث الصدمة في العام الأول وتقابل زيادة بمقدار انحراف معياري واحد في مؤشر عدم اليقين على المستوى القطري. ويوضح الشكل البياني تباين التأثير بعد عامين من حدوث الصدمة حسب مستوى السيطرة على الفساد أو مستوى الدين خلال العام السابق على حدوث الصدمة. وتشمل الانحدارات الآثار الزمنية والقطرية الثابتة، وفاصلين زمنيين للصدمة، وفاصلين زمنيين للمتغير التابع، واستبعاد أثر الانفتاح على التجارة، ونسبة الاستثمار، وصدمة معدلات التبادل التجاري، ونمو الشركاء التجاريين، والسيطرة على الفساد، والصدمة بسبب الصراعات، والكوارث الطبيعية، والأوبئة. ويكون مستوى السيطرة على الفساد منخفضا إذا كان في أدنى ١٥٪ من حيث التوزيع العالمي. ويُعتبر مستوى الدين مرتفعا إذا كان في أعلى ٢٥٪ من توزيع التصنيف الاقتصادي المقابل للبلد المعني (بلد منخفض الدخل، أو أحد اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، أو اقتصاد متقدم). وتشير الأعمدة الفارغة إلى عدم وجود دلالة إحصائية عند مستوى ١٠٪: $p < 0.10$ ، $p < 0.05$ ، $p < 0.01$.

ويبدو أن مواطن الضعف المسبقة في الاقتصاد الكلي على المستوى المحلي تؤدي إلى تفاقم الأثر السلبي للصدمة المحلية على الناتج (الشكل البياني ٢-٨).^{١٤} ويرتبط ارتفاع مستويات الدين وضعف السيطرة على الفساد بزيادة خسائر الناتج - التي تُقدر بنحو ٢٪ و ٤٪ بعد عامين من التعرض للصدمة، على الترتيب - عن التقدير الوارد في التوصيف الأساسي (الشكل البياني ٢-٧، اللوحة ١).^{١٥}

صدمة عدم اليقين العالمية

صدمة عدم اليقين العالمية تزيد فروق العائد على السندات السيادية بأكثر من ١٥٪ وتقلبات سوق الأسهم بنسبة ١٠٪ (الشكل البياني ٢-٩، اللوحان ١ و ٢).^{١٦} وهذه الآثار أكبر عدة أضعاف من آثار الصدمات المحلية.^{١٧}

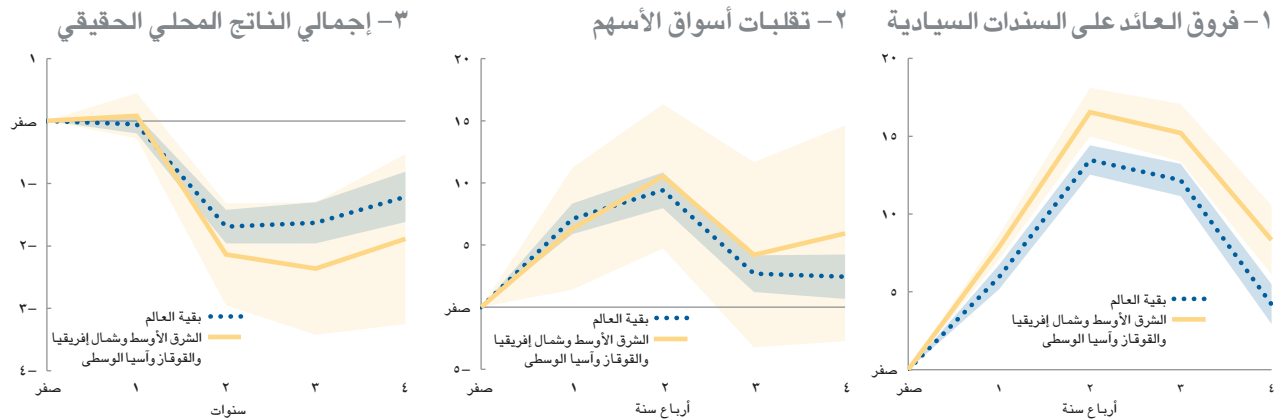
^{١٤} هذا التحليل لا يركز إلا على اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بسبب نقص البيانات. وتُظهر بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عبئا أكبر للديون (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي) وسيطرة أقل على الفساد مما في بلدان أخرى خارج المنطقة.

^{١٥} ضعف مستوى السيطرة على الفساد قد يشكل، جزئيا، متغيرا بديلا لضعف الجودة المؤسسية بشكل أعم. ويؤدي مزيد من التفاعل بين ضعف السيطرة على الفساد أو ارتفاع مستويات الدين والمجمل الإقليمي إلى جعل المجمل الإقليمي الأساسي غير ذي أهمية، مما يبرز أهمية أساسيات الاقتصاد في انتقال أثر صدمات عدم اليقين. لمزيد من التفاصيل، راجع المرفق على شبكة الإنترنت.

^{١٦} الزيادة في فروق العائد على السندات السيادية تعادل نحو ٣٠ نقطة أساس في المتوسط.

^{١٧} تُستخدم توصيفات مختلفة بين الشكل البياني ٢-٦، اللوحة ١، والشكل البياني ٢-٩، اللوحة ١. ولا تتضمن نتائج الانحدار من الشكل البياني ٢-٩، اللوحة ١ الآثار الزمنية الثابتة بسبب الارتباط الخطي مع مؤشر عدم اليقين على مستوى العالم. إلا أن التوصيف لا يتضمن ضوابط عالمية مهمة أخرى (أسعار النفط العالمية وأسعار الفائدة الأساسية في الولايات المتحدة كمتغير بديل للأوضاع المالية العالمية)، والآثار الثابتة السنوية وربع السنوية، ومؤشر عدم اليقين على المستوى المحلي. وبالمجموع بينها، تساعد هذه الضوابط على التخفيف من المخاوف المتعلقة بالمتغيرات الداخلية. لمزيد من التفاصيل، راجع المرفق على شبكة الإنترنت.

الشكل البياني ٢-٩: منطقتا الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى: آثار صدمات عدم اليقين العالمية (%، تأثير صدمة عدم اليقين بمقدار انحراف معياري واحد)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي؛ ودراسة Ahir, Bloom, and Furceri 2022؛ وقاعدة بيانات مؤشر عدم اليقين العالمي (WUI)؛ ودراسة Torres Munguía and others 2022؛ وقاعدة بيانات الأحداث ذات المرجعية الجغرافية التابعة لبرنامج أوسلا لبيانات الصراعات؛ وقاعدة بيانات مركز أبحاث وبائيات الكوارث والأحداث الطارئة، قاعدة بيانات EM-DAT الدولية للكوارث؛ ومؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي؛ وبنك الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس، قاعدة البيانات الاقتصادية التابعة للاحتياطي الفيدرالي؛ وقاعدة بيانات Sovereign Spread Monitor الصادر عن صندوق النقد الدولي؛ وتقرير Stock Market Prices وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يُستخدم منهج للتوقعات المحلية لتقييم آثار أجواء عدم اليقين. وتحدث الصدمة في الربع الأول أو العام الأول وتقابل زيادة بمقدار انحراف معياري واحد في مؤشر عدم اليقين العالمي المرجح بإجمالي الناتج المحلي مقياساً حسب دراسة Ahir, Bloom, and Furceri (2022). وتشمل الانحدارات في اللوحين ١ و٢ السنة، وربع السنة، والبلد (اللوحة ١) أو الآثار القابلة على أسواق الأسهم (اللوحة ٢)، وثلاثة فواصل زمنية للصدمة، وثلاثة فواصل زمنية للمتغير التابع، واستبعاد أثر أجواء عدم اليقين على المستوى المحلي. وتشمل الانحدارات في اللوحة ٣ الآثار القُطرية الثابتة، وفواصل زمنية للصدمة، وفواصل زمنية للمتغير التابع، واستبعاد أثر أجواء عدم اليقين على المستوى المحلي، والانفتاح على التجارة، ونسبة الاستثمار، وصدمة معدلات التبادل التجاري، ونمو الشركاء التجاريين، والسيطرة على الفساد، والصدمة بسبب الصراعات، والكوارث الطبيعية، والأوبئة، وأسعار الفائدة على الأموال الفيدرالية التي يطبقها الاحتياطي الفيدرالي، وأسعار النفط العالمية. والمساحات المظلمة تمثل فاصل الثقة بنسبة ٩٠٪. وتُستبعد من "بقية العالم" البلدان في منطقتي القوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال إفريقيا (وباكستان).

علاوة على هذا، ترتبط الصدمات العالمية بخسائر كبيرة ومستمرة في الناتج، تتراوح من حوالي ١,٥٪ إلى ٢,٥٪ بعد عامين من حدوث الصدمة (الشكل البياني ٢-٩، اللوحة ٣).^{١٨} وتبدو أيضاً آثار الصدمات العالمية أكثر اتساقاً في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى وبقية العالم، مقارنة بالآثار المتباينة للصدمة المحلية على مستوى هذه المناطق.^{١٩}

ما الذي تعنيه هذه الاستنتاجات للأثر المحتمل للارتفاع الكبير والحاد في أجواء عدم اليقين في أوائل عام ٢٠٢٥، بما يُعادل صدمة بمقدار انحراف معياري يبلغ ١,٩؟ في حالة اتباع أجواء عدم اليقين العالمية نمطها الديناميكي التاريخي على مدى بقية العام، فإن زيادتها يمكن أن تؤدي إلى انخفاض الناتج بحوالي ٤,٥٪ عن اتجاهه الأصلي بعد عامين بالنسبة لمتوسط الاقتصادات في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى، وقد يتراجع الناتج في متوسط الاقتصادات في بقية العالم بحوالي ٣٪.^{٢٠}

٢-٥ تعزيز القدرة على الصمود في ظل اشتداد عدم اليقين

ما الإجراءات التي يمكن لصناع السياسات في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى اتخاذها للتخفيف من الآثار الاقتصادية السلبية لصدمة عدم اليقين؟ توضح الاستنتاجات أن البلدان ذات الأساسيات الاقتصادية الكلية الأضعف – تراجع الهوامش الوقائية التي تتيحها السياسات (ارتفاع مستوى الدين) وضعف الحوكمة والمؤسسات – عادة ما تتعرض لأسوأ التداعيات الاقتصادية الناجمة عن صدمات عدم اليقين. ويُجد أيضاً أن صدمات عدم اليقين العالمية لها آثار اقتصادية أكثر سلبية من صدمات عدم اليقين المحلية في المتوسط. ولبناء القدرة على الصمود في مواجهة أجواء عدم اليقين، ينبغي لصناع السياسات النظر في الإجراءات التالية، المصممة لتناسب الظروف القُطرية حسب الاقتضاء:

^{١٨} تُستخدم ضوابط إضافية لتوضيح الأوضاع الاقتصادية العالمية. لمزيد من التفاصيل، راجع المرفق على شبكة الإنترنت.

^{١٩} تنطبق أنماط مماثلة عند النظر إلى عدم اليقين العالمي بشأن السياسات التجارية، وعدم اليقين بشأن السياسة النقدية في الولايات المتحدة، وعدم اليقين العالمي بشأن السياسة الاقتصادية. ويمكن الإطلاع على النتائج في المرفق على شبكة الإنترنت.

^{٢٠} يستخدم التحليل نموذج انحدار ذاتي بسيطاً للتنبؤ بأجواء عدم اليقين السنوية في عام ٢٠٢٥، مع إدراج أحدث مقاييس أجواء عدم اليقين الشهرية والمعاملات المقدرة من الشكل البياني ٢-٩، اللوحة ٣.

- حيثما تكون الهوامش الوقائية التي تتيحها السياسات محدودة، ينبغي أن تتمثل الأولوية العاجلة في إعادة بنائها. في ظل اشتداد عدم اليقين، ينبغي التأكيد بشكل أكبر على السياسات التي تساعد على الوقاية من تحقق أسوأ السيناريوهات في المستقبل وضمان أن صناع السياسات لديهم الأدوات الكافية للتخفيف من أثارها الاقتصادية والاجتماعية. وهذا أمر أكثر أهمية للبلدان التي تواجه اختلالات اقتصادية كلية (ارتفاع مستوى الديون، واستمرار ارتفاع عجز المالية العامة أو الحساب الجاري، وانخفاض الاحتياطيات الدولية، وارتفاع معدلات التضخم)، التي قد تُعتبر أقل قدرة على التصدي للصدمة المستقبلية. وينبغي لصناع السياسات أن يهدفوا إلى:
 - تعزيز أوضاع المالية العامة. حيثما يرتفع مستوى الدين العام أو يستمر عجز المالية العامة، ينبغي أن تُمضي عملية ضبط أوضاع المالية العامة بوتيرة وحجم يحققان التوازن السليم بين تحقيق استدامة القدرة على تحمل الدين ودعم الطلب المحلي.
 - مراكمة الاحتياطيات الدولية. إن دور احتياطيات النقد الأجنبي كهوامش وقائية لمواجهة الصدمات الخارجية أمر موثوق جيداً (دراسة 2013 IMF). وإذا أصبحت تقلبات النقد الأجنبي وتدفقات رأس المال الخارجة مربكة، فقد يُنظر في استخدام أدوات على النحو الموضح في إطار السياسات المتكامل الذي وضعه صندوق النقد الدولي.
- تنويع العلاقات التجارية والمالية عن طريق تدابير لتحقيق تكامل اقتصادي إقليمي وعبر إقليمي أوسع نطاقاً. يمكن للحد من الحواجز التجارية والمالية طويلة الأمد المساعدة في تخفيف أثر عدم اليقين التجاري والتشردم الجغرافي - السياسي عن طريق تعزيز علاقات اقتصادية دولية جديدة وأكثر تنوعاً (الفصل الثالث في عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى). ويمكن لتعزيز الروابط عبر الإقليمية - على سبيل المثال بين الاقتصادات في مجلس التعاون الخليجي ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، وبين الاقتصادات في مجلس التعاون الخليجي وإفريقيا - أن يصبح أيضاً وسيلة للحد من التعرض لصدمة عدم اليقين الإقليمية من خلال زيادة فرص تقاسم المخاطر.
- تعزيز أطر الاقتصاد الكلي وتقوية الحوكمة والمؤسسات لزيادة مصداقية السياسات والقدرة على التنبؤ بها. فوجود أطر أقوى لسياسات المالية العامة والسياسات النقدية يعزز مصداقية السياسات الاقتصادية والقدرة على التنبؤ بها عن طريق إظهار التزام قوي باستدامة القدرة على تحمل الدين واستقرار الأسعار (عدد أكتوبر ٢٠٢١ من تقرير الرائد المالي، وعدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير الاستقرار المالي العالمي). وبدعم من عملية إفصاح واضحة ومتسقة عن أهداف السياسات، يمكن للأطر القوية زيادة الثقة والمساعدة في تخفيف أجواء عدم اليقين على الأسر والشركات، مما يساعدها في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي. وبفضل مزيد من مصداقية السياسات، يكون الحيز على المدى القريب المتاح للسياسات الموجهة المضادة للاتجاهات الدورية أكبر أيضاً إذا تحققت مخاطر التطورات المعاكسة (عدد إبريل ٢٠٢٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وبالمثل، من شأن تحسين الحوكمة والمؤسسات، ولا سيما سيادة القانون، أن يخفف من أجواء عدم اليقين عن طريق تعزيز وجود بيئة أعمال أكثر استقراراً ويمكن التنبؤ بها بشكل أكبر. ويمثل وجود أطر اقتصادية كلية ومؤسسية أقوى شرطاً أساسياً أيضاً لدفع التطور المالي قدماً، وهو ما يمكن أن يساعد على دعم جهود تنويع الأنشطة التجارية والمالية (الفصل الثالث في عدد أكتوبر ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).
- تخفيف آثار الصدمات الناجمة عن الصراعات وتغير المناخ والصدمات الصحية على أجواء عدم اليقين على المستوى المحلي. من أجل تخفيف حدة كل من الآثار المباشرة وغير المباشرة لهذه الصدمات بشكل فعال، ينبغي للبلدان إعطاء أولوية للتأهب من خلال تعزيز الأمن، وتنفيذ استراتيجيات للتكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره، وتقوية النظم الصحية.

المراجع

- Ahir, Hites, Nicholas Bloom, and Davide Furceri. 2022. "The World Uncertainty Index." NBER Working Papers 29763, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA. doi: 10.3386/w29763
- Chau, Frankie, Rataporn Deesomsak, and Jun Wang. 2014. "Political Uncertainty and Stock Market Volatility in the Middle East and North African (MENA) Countries." *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money* 28: 1-19.
- Davis, Steven J. 2016. "An Index of Global Economic Policy Uncertainty." NBER Working Papers 22740, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA. doi: 10.3386/w22740.
- Faniband, Muhammadriyaj, and Salim Shamsher. 2024. "Economic Policy Uncertainty and Stock Market Performance: Evidence from the Middle East." *International Journal of Diplomacy and Economy* 10 (1): 5-38.

- Husted, Lucas, John Rogers, and Bo Sun. 2017. "Monetary Policy Uncertainty." International Finance Discussion Papers 1215, Board of Governors of the Federal Reserve System, Washington, DC. doi: 10.17016/IFDP.2017.1215
- Ilzetzki, Ethan, Carmen M. Reinhart, and Kenneth Rogoff. 2022. "Rethinking Exchange Rate Regimes." In *Handbook of International Economics, Volume VI*, edited by Gita Gopinath, Elhanan Helpman, and Kenneth Rogoff. Oxford, UK: North-Holland.
- International Monetary Fund (IMF). 2013. "Assessing Reserve Adequacy – Further Considerations." IMF Policy Paper, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Jordà, Òscar. 2005. "Estimation and Inference of Impulse Responses by Local Projections." *American Economic Review* 95 (1): 161-82.
- Knight, Frank H. 1921. *Risk, Uncertainty, and Profit*. Boston: Hart, Schaffner and Marx; Houghton Mifflin.
- Munguía, Juan Armando Torres, Florina Cristina Badarau, Luis Rodrigo Díaz Pavez, Inmaculada Martínez-Zarzoso, and Konstantin M. Wacker. 2022. "A Global Dataset of Pandemic- and Epidemic-Prone Disease Outbreaks." *Scientific Data* 9 (2022): 683. doi: 10.1038/s41597-022-01797-2
- Sterck, Olivier. 2019. "Beyond the Stars." *Journal of Economic Surveys* 33 (5): 1409–36. doi: 10.1111/joes.12330

في هذا العدد:

الفصل ١

التطورات والآفاق الاقتصادية الإقليمية: تحديد المسار عبر الغيوم

الفصل ٢

ركوب الأمواج: بناء القدرة على الصمود في حقبة يشهد فيها عدم اليقين

مطبوعات الصندوق



REGIONAL ECONOMIC OUTLOOK
MIDDLE EAST AND CENTRAL ASIA - MAY 2025 (ARABIC)